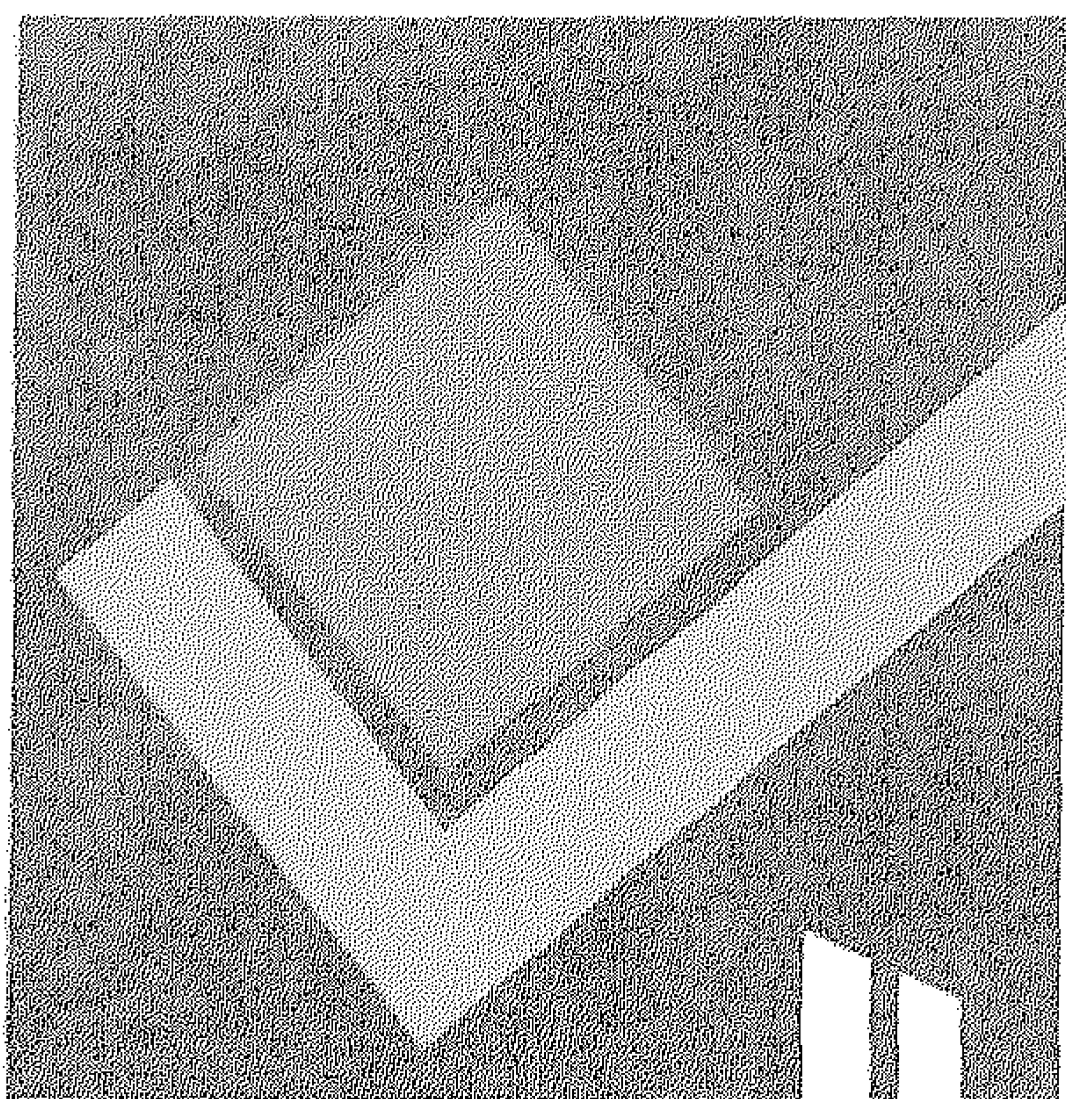
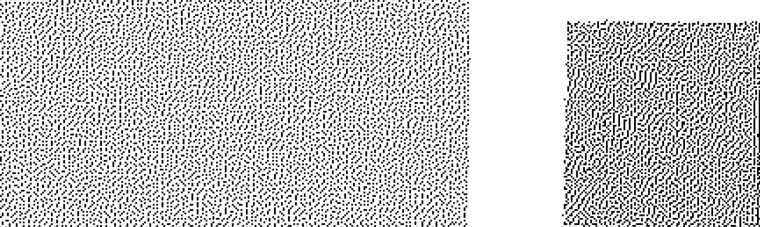
ناحوم تشومسكي

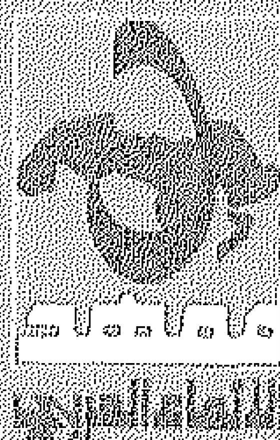


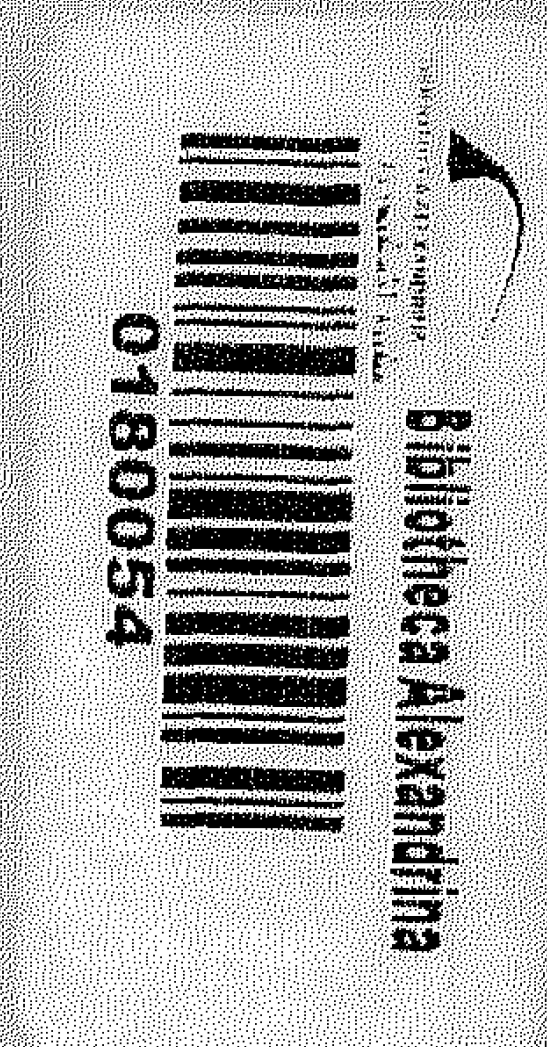


ترجمة د. عيسى العاكوب

مراجعة د. خليفة العزابي

اللغة والمسؤولية





اللغة والمسؤولية

ناحوم تشومسكي



اللغة والمسؤولية

ترجمـة د. عيسى العاكوب
مراجعة د. خليفة العزابي



ص.ب. 14 - 5300
بيروت، لبنان
الطبعة الأولى
1998

المحتويات

ملاحظة المترجم عن الفرنسية

أن يظهر اسمي مترجماً لكتاب من تأليف ناحوم تشومسكي إلى الإنجليزية، أمرٌ يستدعي حقّاً شيئاً من التفسير. ويتمثّل أصلُ هذا الكتاب في أحاديث بين تشومسكي واللغويّة الفرنسية متسو رونت Mitsou Ronat جرت بالإنجليزية من جانب تشومسكي، وبالفرنسية من جانبها. وقد سجّلت الأحاديث على أشرطة تسجيل، ثم نشرتها متسو رونت في فرنسا بعد نقل أحاديث تشومسكي إلى الفرنسية (ناحوم تشومسكي، Dialogues avec Mitsou Ronat، باريس، 1977). **وعندما أعدّت دار نشر بانثيون Pantheon بعدئذ لنشر هذا الكتاب في الولايات المتحدة، سألني تشومسكي أن أعدّ «ترجمة إنجليزية».** ولما كانت المقاطع التي أسهمت بها متسو رونت بالفرنسية أصلاً، فإنّ هذه المقاطع شكّلت مهمّة واضحة للترجمة. ومهما يكن، فإنّ الترجمة الفرنسية لتشومسكي أسفرت عن مشكلة مختلفة. ذلك أنّ الأشرطة الأصلية لم تعد في المتناول. وقد شعرتُ حيناً كمنْ يشعر بأنّ إحدى مسرحيات شكسبير قد فُقدت ولم تبقَ إلّا الترجمة الألمانية (الرائعة جداً) لشليفل وتييك، وأنّ المشكلة كانت إذ ذاك مشكلة إعداد النصّ الإنجليزي اعتماداً على ذلك الأساس. ثمّ سُهِّلت المهمّة نسبيّاً باستعداد تشومسكي لمراجعة «ترجمتي» بقدر كبير من العناية، ثم تصحيحها. وعلى غرار ما كانت الحال في نهاية المطاف، فإنه في عمله هذا قام أيضاً ببعض التنقيحات الملموسة في النصّ.

وهكذا، تبعاً لأهمية هذا الجزء من الكتاب ـ حيث هو الجزء الأكبر بكثير ـ كان ينبغي حقّاً أن تقول صحيفةُ العنوان: «أُعيد تنظيمه بمساعدة. . .»، بدلاً من: «ترجمة. . .». وطبيعي، رغم الجهد الكبير الذي بذله تشومسكي، أنّ بعض الأخطاء يمكن أن تكون قد غابت عنه؛ وعن هذه، عليّ أن أقرّ وأنا وجلٌ، بالمسؤولية التامّة.

ورغم هذه الصعوبات وجدتني أستمتع بالعمل أكثر من أية ترجمة قمت بها في حياتي: بسبب المحتوى ـ فالفصل الأول عن المسائل السياسية وعن حركة الطلاب في الستّينيات، قال أشياء كثيرة جدّاً مما لا بدّ من أن يقال ـ وكذا لأنني أعتقد أن الكتاب يقدّم أوضح عرض حتى الآن لتصوّرات تشومسكي الأساسية في علم اللغة والمسائل المرتبطة به في ميادين الفلسفة، وعلم النفس، والدراسات الاجتماعية. ويقدّم الكتاب مدخلاً رائعاً لأولئك الذين ليس لديهم اطّلاعٌ على العمل اللغوي ومنهج النحو التوليدي عند تشومسكي. ويقدّم في الوقت نفسه فكرة شاملة عن الجوانب المختلفة للنحو التوليدي والحال الراهنة للبحث، مما ينبغي أن يكون ذا أهمية بالنسبة إلى اللغويين، والفلاسفة، والآخرين الذين لديهم حظّ أوفر من الاطّلاع على هذه المسائل.

توضيح تمهيديّ

تقوم المادّة التي تأتي على أحاديث جرتْ في كانون الثاني 1976، أُدير جزءٌ منها بالفرنسية، وجزءٌ آخر بالإنجليزية. ثم نُشرت النسخةُ في ترجمة فرنسية سنة 1977. وقد عرضتْ إعادةُ الترجمة جملة مشكلات؛ من بينها صعوبة إعادة بناء الأصل. وفي أثناء مراجعة الترجمة، أدخلتُ عدداً من التعديلات الأسلوبية، وتلك المتصلة بالفحوى أحياناً، مضيفاً مقاطع لإيضاح ما قيل أو توسعته. وهكذا فإنّ الكتاب الذي بين أيدينا، رغم حفاظه على البنية الأساسية للأصل، ليس مجرّد ترجمة للترجمة الفرنسية لملاحظاتي، بل هو توسيع وتعديل، في بعض الحالات، للرواية الفرنسية.

ناحوم تشومسكي
كيمبردج، ماسوشوستس
نيسان 1978

القسم الأول

علم اللغة والسياسة

الفصل الأول

السياسة

م. ر. : لعلّه من المفارقة أن تبدو كتاباتُك السياسية وتحليلاتك للإيديولوجيا الإمبريالية الأمريكية معروفة في فرنسا وفي الولايات المتحدة، أكثر من التخصّص الجديد الذي أوجدته: النحو التوليدي. ويفرض هذا سؤالاً هو: هل ترى صلةً بين نشاطاتك العلمية ـ دراسة اللغة ـ ونشاطاتك السياسية؟ في مناهج التحليل، مثلاً؟

ن. ت. : إن كان ثمة من صلة، فإنها على مستوى أكثر تجريداً. وليس لديّ إذنٌ بإدخال مناهج غير مألوفة في التحليل، والمعرفة الخاصة التي أمتلكها بشأن اللغة ليست ذات صلة مباشرة بالمسائل الاجتماعية والسياسية. وإنّ كلّ شيء كتبتُه حول هذه الموضوعات يمكن أن يكتبه إنسان آخر. ليس ثمة علاقة مباشرة تماماً بين نشاطاتي السياسية، تأليفاً وسوى ذلك، والعمل المتصل بتركيب اللغة، على الرغم من أنها قد تُستخلص، نسبيّاً، من افتراضات ومواقف محدّدة في ما يتعلّق بالجوانب الأساسية في الجبلّة البشرية. ذلك أنّ التحليل النقدي في ميدان الإيديولوجيا، يبدو لي مسألةً واضحة المعالم كثيراً مقارنةً بتناول يقتضي درجةً من التجريد المفهومي. أما في تحليل الإيديولوجيا، الذي شغلني كثيراً، فإنّ قدراً ضئيلاً من تفتّح العقل، والذكاء العادي، والشكّ الصحّي سيكون كافياً، على الجملة.

خُذي، مثلاً، مسألةَ فاعليّة المثقفين في مجتمع كمجتمعنا. إذ تتولّى هذه الفئة، التي قوامها المؤرّخون والباحثون الآخرون والصحافيون والمعلّقون

السياسيون وسواهم، القيامَ بتحليل صورةٍ ما للواقع الاجتماعي وتقديمها. وبفعل تحليلاتهم وتفسيراتهم، يُستفاد منهم بوصفهم وسطاء بين الحقائق الاجتماعية وعامّة الناس: يوجدون التبرير الإيديولوجي للممارسة الاجتماعية. تأمّلي عمل المتخصصين في المسائل المعاصرة، وقارني تفسيرهم بأحداث الواقع، قارني ما يقولونه بعالم الواقع. ستجدين، على الأكثر، اختلافاً كبيراً ومنظّماً بوضوح. وتستطيعين من ثمّ أن تتقدمي خطوة وتحاولي تفسير هذه الاختلافات، آخذةً في الحسبان الموقف الطبقي للمثقفين.

أحسب أنّ تحليلاً كهذا ذو أهمية من طراز ما، لكنّ المهمة ليست عسيرة جداً، والمشكلات التي تنشأ لا يلوح لي أنّها تفرض قدراً كبيراً من التحدّي العقلي. وبقدر قليل من المثابرة والانكباب، سيُدرك أيُّ انسان مستعدّ لتخليص نفسه من نظام الإيديولوجيا المشتركة والدّعاوة أشكالَ التشويه الذي طوّرته التقسيمات المادّية للمثقفين. إنّ أيّ إنسان قادرٌ على فعل ذلك. وإن نُفِّذ مثلُ هذا التحليل على نحو هزيل، فذلك لأنّ التحليل الاجتماعي والسياسي، على الجملة، ينفَّذ ابتغاء الدفاع عن المصالح الخاصّة أكثر منه ابتغاء تفسير الواقعات الاجتماعية.

وبسبب هذا الميل فحسب، على المرء أن يكون حذراً من أن يعطي انطباعاً، هو خاطىء في سائر الأحوال، بأنّ المفكّرين المزوّدين بتدريب خاص، هم وحدهم قادرون على مثل هذا العمل التحليلي. والحقّ أنّ هذا فعلاً ما يريد المثقّفون منّا أن نعتقد به: يزعمون أنهم منهمكون بعمل سرّي، ليس مهيّأً للناس البسطاء. لكن ذلك هراء. والعلوم الاجتماعية، على الجملة، وتحليل القضايا المعاصرة، على نحو خاص، ميسّرةٌ تماماً لمن شاء أن يكون له حظّ في هذه المسائل. وما يُدّعى من تعقيد وعمق وغموض في هذه المسائل، جزءٌ من خداع يقوم بالدعاوة له نظامُ التوجيه الإيديولوجي، الذي يرمي إلى جعل المسائل تبدو بعيدة عن الناس العاديين، وإقناعهم بعجزهم عن تنظيم مسائلهم الخاصة، أو فهم العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه من دون وصاية الوسطاء. ولذلك السبب فحسب، ينبغي أن يكون المرء حذراً من ربط تحليل المسائل الاجتماعية بالموضوعات العلمية التي تتطلّب تدريباً وتقنيات خاصة، ومن ثم

إطاراً مرجعيّاً وفكريّاً خاصّاً، قبل أن تُدرس بجدّية.

وإنّه ليجزىء في تحليل المسائل الاجتماعية والسياسية، أن نواجه الحقائق وأن نكون مستعدّين لسلوك خطّ عقلانيّ في النقاش. ولا يُحتاج هنا إلاّ إلى مبدأ الفطرة السليمة Common Sense، عند ديكارت، الموزّعة على نحو متساوٍ تماماً. . . إن قُدّر لكِ بذلك أن تفهمي الاستعداد للنظر إلى الحقائق بعقل متفتح، وأن تُخضعي الافتراضات البسيطة للاختبار، وأن تصلي بالمناقشة إلى نهايتها. أما ما وراء ذلك، فليس ثمة معرفة خاصة لا غنى عنها لسبر هذه «الأعماق»، غير الموجودة.

م. ر. : الحقّ أنني أؤمن بالعمل القادر على تبيان وجود «قواعد» للإيديولوجيا، مما هو بعيد عن متناول وعي أولئك المعلّقين بالتاريخ؛ أذكر مثلاً الدراسة التي خصّصها جين بيير فاي (Jean Pierre Faye) لظهور النازية. ويظهر هذا الطراز من الأعمال أن نقد الإيديولوجيا يمكن أن يظفر بعمق فكري.

ن. ت. : لا أقول باستحالة إيجاد نظرية مثيرة فكريّاً تعالج الإيديولوجيا وأسسها الاجتماعية. ذلك ممكن، لكنه غير ضروري، مثلاً، لفهم ما يغري المثقفين غالباً لإخفاء الحقيقة لمصلحة قوة خارجية، أو لإظهار كيف يُفعل بها في حالات خاصة ذات أهمية مباشرة. ومؤكّد أنه في مستطاع المرء أن يبحث في هذا كلّه بوصفه موضوعَ بحث مثير. لكنّه علينا أن نميّز بين شيئين:

1 ـ أمنَ الممكن أن نقدّم تحليلاً نظريّاً مهمّاً لهذا؟ ـ الإجابة: نعم، من حيث المبدأ. وهذا الطراز من العمل يمكن أن يصل إلى مستوى يتطلّب فيه تدريباً خاصّاً، **ويؤلّف**، من حيث المبدأ، جزءاً من العلم.

2 ـ هل مثلُ هذا العلم ضروريّ لإبعاد الموشور المشوّه الذي يفرضه المثقفون على الواقع الاجتماعي؟ ـ الجواب: لا. فالتشكيكية والانكباب العاديّان يكفيان.

دعينا نأخذ مثالاً ملموساً: حين يجري حادثٌ ما في العالم، تبحث وسائل الإعلام ـ المرئية والجرائد ـ عمّن يفسّره. وتعود وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، على الأقلّ، إلى المحترفين في ميدان العلم الاجتماعي، مطمئنةً نفسها

بفكرة تبدو مقبولةً في الظاهر، وفي بعض الأمثلة مقبولةً ضمن حدود، مؤدّاها أنّ هؤلاء الخبراء لديهم قدرة خاصة على تفسير ما يحدث. وإزاء هذا الوضع، يكون على قدر كبير من الأهمية عند المحترفين أن يجعلوا الناس جميعاً يعتقدون بوجود إطار مرجعيّ عقليّ يمتلكونه هم وحدهم دون غيرهم، ومن ثمّ، فإنّهم وحدهم أربابُ الحق في تفسير أمثال هذه المسائل، أو إنهم في منزلة اجتماعية تخوّلهم فعل ذلك. وهذه إحدى الطرق التي يؤدّي فيها المثقفون المحترفون عملاً نافعاً وفعّالاً داخل نظام التوجيه الاجتماعي. فأنتِ لا تسألين إنسان الشارع عن كيفية بناء جسر، أتفعلين ذلك؟ تعودين إلى الخبير المحترف. وعلى غرار هذا تماماً، لا ينبغي أن تسألي إنسان الشارع هذا: أيجب أن نتدخّل في أنجولا؟ - ههنا يحتاج المرء إلى المحترفين - المختارين بعناية فائقة، ليكون مطمئناً.

ولإيضاح هذا كلّه، دَعِيني أعلّق على نحو شخصيّ جدّاً: في عملي المهني الخاصّ أدنو من مجموعة من الميادين المختلفة. وقد قمتُ بعمل في ميدان علم اللغة الرياضي، مثلاً، من دون أية وثائق رسمية تخصّصية في الرياضيات؛ وفي هذا الموضوع أنا الذي علّمتُ نفسي تماماً، وليس ذلك التعليمَ الجيد. لكنني كثيراً ما أُدعى إلى الجامعات، لأتحدّث عن علم اللغة الرياضي في حلقات دراسية ومؤتمرات في الرياضيات. ولم يحدث أن سألني أحدٌ عمّا إن كنتُ أمتلك الوثائق الرسمية المناسبة للتحدّث في هذه الموضوعات؛ وليس في مقدور الرياضيين أن يكونوا غير مبالين. وما يشاؤون أن يعرفوه هو ما ينبغي عليّ قولُه. ولم يعترض أحدٌ البتّة على حقّي في التحدّث، ويسأل عما إن كنتُ أحمل درجة دكتوراه في الرياضيات، أو كنت قد تلقّيتُ مقرّرات دراسية في هذا الموضوع. ذلك لم يكن قد دخل عقولهم. يريدون أن يعرفوا صوابي أو خطأي، إثارة الموضوع أو عدم إثارته، هل يمكن أن يكون ثمة مناهج أفضل - فالمناقشة تتناول الموضوع وليس حقي في مناقشته.

أما في جانب آخر، مناقشة أو حوار يتصل بمسائل اجتماعية أو بالسياسة الخارجية الأمريكية، فيتنام أو الشرق الأوسط، فإنّ هذه القضية تثار دائماً، وبقدر كبير من الحنق غالباً. فكثيراً ما اعتُرض عليّ على أساس الوثائق الرسمية، أو سئلتُ عن التأهيل الخاصّ الذي تلقيته ليؤهلني للتحدّث عن هذه

المسائل. فالافتراض هو أنّ أناساً مثلي، ممن هم خارجون عن الرأي التخصصي، غيرُ مؤهّلين للتحدّث عن أشياء كهذه.

قارني بين الرياضيات والعلوم السياسية ـ فذلك لافتٌ للنظر تماماً. في الرياضيات، وفي الفيزياء، يهتمّ الناس بما تقولينه، وليس بشهادتك. أما ابتغاء التحدّث عن الواقع الاجتماعي، فعليك أن تمتلكي المؤهلات العلمية المناسبة، خاصة حين تبتعدين عن إطار التفكير المسلَّم به. ويمكن القول، على الجملة، إنّه يبدو مقبولاً أن نقول إنّه كلّما كانت المادّة العقلية ثريّة في ميدان من ميادين العلم، قلّ الاهتمام بالمؤهلات، وكثر الاهتمام بالمحتوى. حتى إنه في مقدور المرء أن يذهب إلى أنّ معالجة المسائل الأساسية في التخصّصات الإيديولوجية، ربما تكون شيئاً خطيراً؛ لأنّ هذه التخصصات لا تهتمّ تماماً باكتشاف الوقائع وتفسيرها كما هي في الواقع، بل، على العكس، تميل إلى تقديم هذه الوقائع وتفسيرها على نحو تستجيب فيه لمتطلّبات إيديولوجية محدّدة، وتغدو خطراً على المصالح القائمة إن لم تفعل على هذا النحو.

وابتغاء استكمال الصورة، عليّ أن أنبّه على اختلاف لافت للنظر، في تجربتي الشخصية على الأقل، بين الولايات المتحدة والديمقراطيات الصناعية الأخرى، في ما يتصل بهذا الموضوع. وهكذا وجدتُ خلال سنين، أنني كثيراً ما أُطالَب بالتعليق على قضايا دولية أو مسائل اجتماعية من جانب الصحافة والإذاعة والمرئية (التلفاز) في كندا وأوروبا الغربية واليابان وأوستراليا، لكن ذلك نادرٌ جدّاً في الولايات المتحدة.

(أستثني هنا الصفحات الخاصة في الجرائد حيث يُفسح المجال لرأي مخالف، وحتى يشجَّع، لكنه يغلَّف ويوصف بأنه «تعبير تامّ عن مجال للرأي». وأشير فعلاً إلى التعليق والتحليل، اللذين يدخلان في التيار السائد في مناقشة القضايا المعاصرة وتفسيرها بوصفهما اختلافاً حاسماً).

لقد كان التعارض مثيراً حقّاً، إبّان مرحلة حرب فيتنام، ويبقى كذلك اليوم. وإن قدِّر لهذا وحده أن يكون تجربة شخصية، فلن يكون له أية أهمية، لكنني على يقين تام من أنه ليس كذلك. فالولايات المتحدة فذّة بين

الـديمقراطيـات الصناعيـة في صرامة نـظام التوجيـه الإيديـولوجي ـ وقـد نقـول «التلقـين الحزبي» ـ الـذي يمارَس عـبر وسائـل الاعلام. ولعـلّ إحـدى الأدوات المستخـدمة لتحقيق هـذا التضييق في المنظور، إنمـا هي الاعتـماد عـلى المـراجـع المتخصصة. وقد أفلحت الجامعاتُ وفـروعِ الدرس الأكـاديمي، في الماضي، في حمـاية مـواقف وتفسيرات مكيّفـة، حيث إنّ الاعتماد عـلى «الخبرة الاحـترافية»، سيؤكّد، على الجملة، أنّ النـظرات والتحليلات التي تنـأى عن التقليد لن يعـبّر عنها إلاّ في النزر اليسير.

وهكذا، فإنّ تردّدي في محاولـة ربط عملي في علم اللغـة بتحليلات للقضـايا الراهنة أو للإيديولوجيا، على غرار ما يقترح كثيرون، يـرجع إلى سببـين. أما في المقام الأول، فإنّ العلاقة واهية حقّاً. يضاف إلى ذلك، أنني لا أريـد أن أسهم في الإيهام بأنّ هذه المسائل تقتضي فهماً تِقنيّاً، يعزّ الحصول عليه من دون إعـداد خاصّ. لكنني لا أريد أن أنكر ما تقولين: فالإنسان يستطيع أن يتناول طبيعة الإيديولوجيا، وفـاعلية التـوجيه الإيـديولـوجي، والتأثـير الاجتماعي للمثقفـين؛ الخ، على نحو ممتع. لكنّ المهمة التي تواجه المواطن العادي المهتم بفهم الواقـع الاجتماعي وإزالة الحجب المسدلة عليـه، ليست مماثلة لمشكلة جـين بيير فـاي في بحثه للغة الاستبدادية.

م. ر.: لقد أشرتَ في تحليلاتك للإيديولوجيا إلى حقيقة «غريبة»: يحدث أحياناً أنّ بعض الصحف تمارس سياسة «توازن» أساسُها تقديمُ تقارير أو تفسيرات متنـاقضة في وقت واحـد. وقد قلتَ، في أية حال، إنّ الـروايـة الـرسميـة، وحـدَهـا، روايـة الإيديولوجيا السائدة، هي التي احتُفظ بهـا، حتى من دون برهـان، في حين أنّ روايـة المعارضة رُفضت رغم الدليل المقدّم والمصداقية في المصادر.

ن. ت.: نعم، جـزئيّاً، لأنـه جليّ أن الـوضـع الممتـاز يتفق والـروايـة التي تستجيب جيداً لمتطلبات القوة والامتياز. ومن المهمّ دائماً، عدم إهمال الـلاتوازن المروّع بشأن كيفية تقديم الواقع الاجتماعي إلى الجمهور.

ولا تستطيعين، في ما أعلم، أن تجدي في وسائل الإعلام في أمريكا صحافياً اشـتراكيّاً واحـداً، ليس ثمة معلّق سيـاسي واحد منـظّم في نقابـة واشـتراكي في

الوقت نفسه. ومن وجهة النظر الإيديولوجية، فإن وسائل الإعلام هي مائة بالمائة «رأسمالية الدولة». وبمعنى ما، لدينا ما يفوق ما هو موجود هنا؛ «الصورةُ المطابقة Mirror Image» في الاتحاد السوفييتي، حيث يمثّل كلُّ من يكتب في صحيفة «برافدا»، الوضعَ الذي يطلقون عليه «الاشتراكية» - وهو في الحقيقة نوع من اشتراكية الدولة ذو طابع استبدادي واضح. وهنا في الولايات المتحدة ثمة درجة مدهشة من التماثل الإيديولوجي في مثل هذا البلد المعقّد. ليس ثمة صوت اشتراكي واحد في وسائل الإعلام، ليس ثمة حتى صوت جبان؛ قد يكون هناك بعض الاستثناءات الهامشية، لكنني غير قادر على التوقع، ارتجالاً. ولهذا سببان أساساً. هناك، أولاً، التجانس الإيديولوجي الاستثنائي لدى فئة المثقفين الأمريكيين على الجملة، الذين قلّما يبتعدون عن واحد من المتغيرات في الإيديولوجيا الرأسمالية للدولة (الليبرالية أو المحافظة)، وهو أمر يستدعي تفسيراً. والسبب الثاني، أن وسائل الإعلام مؤسّساتٌ رأسمالية. ولا ريب في أنه صورة مطابقة لما هو موجود في هيئة مديري شركة «جنرال موتورز». وإن لم يكن موجوداً فيها اشتراكي - ماذا سيفعل هناك! - فليس ذلك لأنهم عاجزون عن إيجاد أي واحد من الأكفاء. إنّ وسائل الإعلام في مجتمع رأسمالي، هي مؤسسات رأسمالية. أما كون هذه المؤسسات تعكس إيديولوجيا المصالح الاقتصادية السائدة، فأمر لا يكاد يدعو إلى الدهشة.

تلك حقيقة ساذجة وأولية. وما تتحدثين عنه يشير إلى ظاهرات أكثر صحة. وهذه، رغم إثارتها، لا ينبغي أن تجعل المرء ينسى العوامل السائدة.

وجدير بالذكر، أنه رغم التسجيل الشامل والمعروف لأكاذيب الحكومة إبّان حرب فيتنام، ظلّت الصحافة، بثبات واضح، منقادةً على نحو ملحوظ، ومستعدّة لقبول مزاعم الحكومة، وإطار تفكيرها، وتفسيرها لما يحدث. وطبيعيّ أنّ الصحافة - في مسائل تقنية دقيقة كمسألة نجاح الحرب مثلاً - كانت مستعدّة للانتقاد، وكان هناك دائماً مراسلون شرفاء في ساحات القتال وصفوا ما رأوه. لكنني أشير إلى الأنموذج العام في التفسير والتحليل، وإلى افتراضات أكثر تعميماً بشأن ما هو صحيح ولائق. زد على ذلك، أن الصحافة أحياناً أخفت تماماً حقائق دامغة - وما قذفُ لاوس بالقنابل بمثال خفيّ.

لكنّ تبعية وسائل الإعلام توضَح بوسائل أقلّ صخباً. خذي مشاورات معاهدة السلام، التي كشفتها إذاعةُ هانوي في تشرين الأول 1972، قبل انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني مباشرة. وحين ظهر كيسنجر في المرئية ليعلن أنّ «السلام في اليد»، قدّمت الصحافة عن طيب خاطر روايته لما يحدث، رغم أنه، حتى التحليل السريع لتعليقاته، أظهر أنه كان رافضاً المبادىء الأساسية للمحادثات في نقطة خطيرة - وهكذا كان تصعيد الحرب الأمريكية - مثلما حدث حقّاً في القصف في عيد الميلاد - أمراً محتّماً. ولستُ أقول هذا منطلِقاً من عون إدراك متأخّر فحسب. فقد بذلتُ، بمشاركة آخرين، جهداً كبيراً في محاولة جعل الصحافة القومية تواجه الحقائق الناصعة في وقتها، وكتبتُ أيضاً مقالة في هذا الشأن قبل قصف أعياد الميلاد[1]، تنبّأت خاصة «بقصف مروّع متزايد لفيتنام الشمالية».

والقصة نفسها تماماً كان قد أعيد تمثيلُها في كانون الثاني 1973، عندما أُعلنت معاهدة السلام نهائياً. حيث أوضح كيسنجر والبيت الأبيض، أنّ الولايات المتحدة كانت ترفض كلّ مبدأ أساسيّ في المعاهدة التي كانت قد وقّعت عليها؛ ومن ثمّ، فإن حرباً متصلة كانت أمراً لا مفرّ منه. وقد سارعت الصحافة إلى قبول الرواية الرسمية، وبالغت في ذلك حتى سمحت ببعض التزييفات المضلّلة لتقف غير متهمة. وقد عرضتُ لهذا كلّه بإسهاب في موضع آخر[2].

أو لنذكر حالة أخرى، حيث إنّي في مقالة كتبتها لصحيفة رامبارتز Ramparts[3]، أبديتُ وجهة نظر في التفسيرات الارتجاعية للحرب الفيتنامية مما عرضته الصحافة حين دنت الحرب من نهايتها سنة 1975 - أعني الصحافة الليبرالية، أما الصحافة الأخرى فغير مهتمة بهذه المسألة.

أما على الصعيد العملي الشامل، فإنّ الصحافة سلّمت بالمبادىء الأساسية

---

1 - في «التحرير Liberation» (كانون الثاني 1973).

2 - انظر «المتاريس Ramparts» (نيسان 1973)؛ السياسة الاجتماعية Social Policy (أيلول 1973).

3 - ظهر هذا في العدد الأخير من تلك المجلّة، التي كانت عاجزة عن إيجاد الدعم المالي ولم تعد موجودة. Ramparts، آب 1975.

لـدعـاوة الحكـومـة، من دون منـاقشتهـا. ونتحـدث هنـا عن ذلـك القسم من الصحافة الذي عدّ نفسَه معارضاً للحرب. وذلك غريب جدّاً.

ويصـدق الشيءُ نفسه عـلى المنتقدين الانفعـاليين للحـرب؛ وفي مقدورنـا أن نتجرّأ فنقول إنهم إلى حدّ كبير غير شاعرين بها.

وينطبق هذا خـاصة عـلى أولئك الـذين يُعدّون «النخبـة المفكّرة». والحق أنّ ثمة كتاباً لافتاً للنـظر يدعى «النخبـة المفكّرة في أمـريكا The American Intel-lectuel Elite» ألّفـه س. كاديـوشين (C. Kadushine)، يقـدّم حصيلة اختبار مفصّل لرأي مجموعة وُصفت بـأنها «النخبة المفكّـرة»، وقد شرع في تـأليفه سنـة 1970. ويتضمن هذا الكتابُ قـدراً كبيراً من المعلومـات عن مواقف المجمـوعة إزاء الحرب، في الوقت الـذي كانت فيـه المعارضـة للحرب عـلى أشدّهـا. وقد عـدّت الأغلبيةُ السـاحقة نفسَها معارضـة للحرب، لكن ذلـك، عـلى الجملة، راجع إلى ما سمّوه أسباباً عملية «بـراغماتيـة»: غدوا عـلى قناعـة، في لحظة من اللحظات، بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تربح بثمنٍ يمكن قبولـه. وأحسب أن دراسةَ «للنخبة المفكرة في ألمانيا» سنة 1944، كانت قد تمخّضت عن النتـائج نفسها. حيث تشير الدراسة عـلى نحو مثـير تمامـاً، إلى درجة كبـيرة من التطابق والاستجابة للإيديـولوجيـا السائـدة بين أنـاس يعدّون أنفسهم منتقـدين نشطين لسياسة الدولة.

أما نتيجة هذا الإذعان المتماثل لأولئـك الذين هم في مـركز القـوة، كما سـمّاه **هـانز مـورجنثـاو (Hans Morgenthau)** بحق، **فهي أنّ الخـطاب والنقـاش** السيـاسيّين في الـولايات المتحـدة أقلّ تشتّتـاً، على الجملة، منهـا حتى في بعض البلدان الفاشية، إسبانيا فرانكو مثلاً، حيث كان ثمة مناقشة فعّالة تغطي مجـالاً إيديولوجياً واسعاً. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ عقوبـات الانحراف عن العقيـدة الرسمية كانت أشدّ صرامة منها هنـا بما لا يقـارَن، ورغم ذلك، لم يكن الـرأي والتفكير مقيدين بمثل هذه القيـود الضيقة، الحقيقـة التي كثيراً مـا أثارت دهشـة المثقفين الإسبان، الـذين يزورون الـولايات المتحـدة إبّان السنـوات الأخيرة من عهد فرانكو. وكثيراً ما كانت الحال كذلك تماماً في البرتغال الفاشية، حيث يبدو

أنّ ثمة مجموعات ماركسية ذات شأن في الجامعات، ونذكر هنا مثالاً واحداً فحسب. لقد صار التنوّع الإيديولوجي وأهميته بارزين مع سقوط الدكتاتورية، وقد عكس هذا أيضاً في حركات التحرّر في المستعمرات البرتغالية - شارع ثنائي الاتجاه، في تلك الحال، حيث إن المثقفين البرتغاليين كانوا متأثرين بحركات التحرر، وأنا أفترض العكس.

أما في الولايات المتحدة، فالوضع مختلف تماماً، وحين تقارن الولايات المتحدة بالديمقراطيات الرأسمالية الأخرى، تكون أشدّ قسوة ومذهبية في تفكيرها وتحليلها السياسيين. وليس ذلك بين المثقفين فحسب، رغم أن هذه الحقيقة في هذا القطاع قد تكون أكثر غرابة. والولايات المتحدة فذةٌ أيضاً في أنه ليس هناك ضغطٌ مهمّ لاشتراك القوة العاملة في الإدارة، ناهيك عن سيطرة عمالية حقيقية. وهذه المسائل ليست نشطة في الولايات المتحدة، في حين أنها موجودة في أوروبا الغربية كلّها. إن غياب أي صوت اشتراكي ذي شأن أو مناقشة لها هذه الصفة، سمةٌ مثيرة تماماً أيضاً في الولايات المتحدة، مقارنةً بمجتمعات أخرى لها بنيةٌ اجتماعية ومستوى تطور اقتصادي مماثلان لما للولايات المتحدة.

وههنا رأى المرء تغيرات ضئيلة في نهاية الستّينيات؛ أما في سنة 1965، فإنك ستلقَيْنُ كبير عنت في العثور على أستاذ جامعي ماركسيّ، أو اشتراكي، في أحد أقسام علم الاقتصاد في الجامعات المرموقة، على سبيل المثال. فلقد سادت إيديولوجيا رأسمالية الدولة العلومَ الاجتماعية وكلّ التخصصات الإيديولوجية، دونما استثناء تقريباً. وكانت هذه التماثلية قد سمّيت «نهاية الإيديولوجيا». وقد هيمنت في الميادين الحرفية - ولا تزال تهيمن على نطاق واسع - وكذا في وسائل الإعلام وصحف الرأي. إنّ درجة كهذه من التماثل الإيديولوجي في بلد ليس لديه شرطة سرّية، على الأقل، ليس أكثر من جهاز واحد، وليس لديه معسكرات اعتقال، لأمرٌ استثنائي حقاً. ولقد ضيِّق نطاق التنوع الإيديولوجي (أعني الضرب الذي يتضمن نقاشاً فعّالاً حول مسائل اجتماعية) تضييقاً كبيراً هنا لسنوات كثيرة، محروفاً نحو اليمين أكثر منه في الديمقراطيات الصناعية الأخرى. وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية. وينبغي أن يُنظر إلى الأشياء الدقيقة التي ألمعتِ إليها داخل هذا الإطار.

لقد حدثت تغيّرات في أواخر الستّينيات في الجامعات، حدث ذلك إلى حدٍ كبير بسبب حركة الطلبة، التي طالبت وحققت بعض التوسيع في المجال المسموح به للتفكير. وقد كانت ردود الفعل مثيرة. والآن، حيث تضاءل ضغط حركة الطلاب، ثمة جهد واضح لإعادة بناء التقليد الذي زُعزع قليلاً.

وقد حدث دائماً في المناقشات والمؤلفات التي تناولت تلك المرحلة ـ التي كثيراً ما تدعى «مرحلة الاضطرابات»، أو شيئاً من هذا القبيل ـ أن يصوَّر اليسار الطلابي بوصفه خطراً يهدّد حرية البحث والتعليم؛ ويقال إن حركة الطلاب قد تضع حريةَ الجامعات في خطر، من خلال محاولة فرض التوجيهات الإيديولوجية الاستبدادية. وتلكم هي الطريقة التي يصف فيها مثقفو رأسمالية الدولة حقيقةَ أن توجيههم الإيديولوجي القريب من الكمال، قد صار موضوع بحث شديد الإيجاز، لأنهم يحاولون ثانية سدَّ هذه الاختلالات الواهية في نظام التوجيه الفكري، وقلْبَ العملية التي نشأ عنها اختلاف ضئيل جداً داخل المؤسسات الإيديولوجية: خطر استبداد فاشية اليسار! وهم يؤمنون بذلك إيماناً قوياً، إلى درجة غُسلت فيها أدمغتهم وسيطرت عليهم التزاماتهم الإيديولوجية. والمرء يتوقّع ذلك من البوليس، أما حين يصدر عن النخبة المثقفة، فإنه يكون غريباً جداً.

لا شك في أنه كانت هناك حالاتٌ في الجامعات الأمريكية، تجاوزت فيها أعمالُ الطلاب حدود ما هو لائق ومشروع. وتولّى إثارة بعضٍ من أسوأ الأحداث، على غرار ما هو معروف الآن، مشاغبون لمصلحة الحكومة[4]، رغم أن قدراً ضئيلاً منها، حقّاً، مثّل انتهاكاتٍ من جانب الحركة الطلابية نفسها. تلكم هي الأحداث التي يركّز كثيرون من المعلّقين انتباههم عليها حين يدينون حركة الطلاب.

مهما يكن، فإنّ الحصيلة الرئيسة لحركة الطلاب كانت مختلفة تماماً، فيما

4 - انظر ابتغاء بعض الأمثلة: ديف دلنجر Dave Dellinger في «أكثر قوة مما نعرف More Power Than We know» (نيويورك: Doubleday، 1975)؛ وناحوم تشومسكي «Introduction to N Blackstock»، طبعة Cointelpro (نيويورك: Vintage, 1976 Books).

أحسب. فقد أثارت تحدّياً لتبعية الجامعات للدولة وقوى خارجية أخرى - رغم أن هذا التحدّي لم يُثبت تأثيراً فعالاً، وقد بقي هذا الخضوع كما هو إلى حدّ كبير، وأدّى بنجاح محدود أحياناً إلى إحداث انفتاح في الميادين الإيديولوجية، ومن ثمّ إلى تنوّع كبير نسبياً في التفكير ودراسة البحث. وأرى أن هذا التحدّي للتوجيه الإيديولوجي، الذي صعّده الطلّاب (الذين كانت جمهرتهم من الليبراليين)، وخاصة من دارسي العلوم الاجتماعية، هو الذي أثار مثل هذا الإرهاب، الذي يقترب أحياناً من الهستيريا، في ردود أفعال «النخبة المثقفة». وكثيراً ما تبدو لي الدراساتُ التحليلية والاستعادية التي تظهر اليوم، مبالغاً فيها كثيراً وغير دقيقة في وصفها للأحداث التي حدثت وأهميتها. ويحاول كثيرون ممن ينتمون إلى النخبة المثقفة، إعادة بناء المعتقد التقليدي والهيمنة على الفكر والبحث، التي أرسوا دعائمها بمثل هذا النجاح، والتي كانت مهدّدة حقّاً - والحرية دائماً تهديد للمفوّضين.

م. ر.: كانت حركة الطلاب قد عُبِّئت أولاً لمقاومة الحرب في فيتنام، ولكن، ألم تتدخل مباشرة في مسائل أخرى؟

ن. ت.: كانت القضيةُ المباشرة حربَ فيتنام، ولكن أيضاً حركة الحقوق المدنية في السنوات السابقة - وعليكِ أن تتذكري أنّ الشخصيات النشطة في طليعة حركة الحقوق المدنية في الجنوب، كثيراً ما كانت من الطلاب، خُذي مثلاً الـ SNCC (لجنة التنسيق الطلّابي السلمي)، التي كانت مجموعة على قدر كبير من الأهمية والنفوذ ولها قيادة سوداء، على الجملة؛ وقد أيّدها جمهور عريض من الطلاب البيض. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون بعض القضايا المبكرة ذات علاقة بفتح حرم الجامعة لمجال فكريّ أرحب ولنشاط سياسيّ ذي اتجاهات متباينة، كما هي الحال في الجدل الكلامي الباركلي Berkely.

وما بدا لي في ذلك الوقت، أنّ النشطين من الطلاب كانوا يحاولون حقّاً «تسْييس» الجامعات. وفي المرحلة التي لم تكن فيها هيمنة الإيديولوجيين في الكليات موضوعاً للبحث، كانت الجامعات قد سُيِّست على نطاق واسع، وقدّمت خدماتٌ منظمة وفعّالة لقوى خارجية، وخاصة للحكومة، برامجَها وسياساتِها؛ واستمرّ هذا إبّان حركة الطلّاب، على غرار ما هو عليه اليوم. ومن

الصواب القول إنّ حركة الطلّاب حاولت، منذ البدء، فتحَ الجامعات وتحريرها من السيطرة الخارجية. والحقّ أنّ هذا المسعى بدا شكلاً غير قانونيّ من «التسييس»، عند أولئك الذين أفسدوا الجامعات وأحالوها إلى امتداد ذي شأن في أدوات سياسة الدولة والإيديولوجيا الرسمية. ويبدو هذا كلّه جليّاً في ما يتصل بمخابر الجامعات، المعدّة لإنتاج الأسلحة أو برامج العلوم الاجتماعية ذات العلاقات القوية بالتمرّد المضادّ، وخدمات استخبارات الدولة والدّعاوة، والتوجيه الاجتماعي. وقد يكون أقلّ وضوحاً، لكنه رغم ذلك صحيح في ميدان البحث الأكاديمي، في ما أحسب.

وابتغاء إيضاح هذا، خُذي مثالاً من تاريخ الحرب الباردة، وما يدعى التفسير التعديلي Revisionist في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كان التعديليون، كما تعلمين، أولئك المفسّرين الأمريكيين، الذين قاوموا الرواية «التقليدية» الرسمية لما يجري. وقد ذهب هذا المعتقد التقليدي، المسيطر سيطرة تامة آنذاك، إلى أنّ الحرب الباردة لم تكن سوى نتيجة للعدوانية الروسية والصينية، وأنّ الولايات المتحدة مثّلت دوراً إيجابياً، ردّاً فعل على هذا ليس غير. وكان هذا الموقف متبنًّى حتى من المفسّرين الأكثر ليبرالية. خذي رجلاً مثل (جون كينيث جالبرت John Kenneth Galbraith)، الذي كان داخل المؤسسة الليبرالية لأمد غير قصير أحدَ العقول الأكثر تفتحاً، وبحثاً وتشكّكاً، وأحد أولئك الذين حاولوا إزالة الإطار التقليدي عن كثير من المسائل. ففي كتابه «الدولة الصناعية الجديدة The New Industrial State»، الذي نشر سنة 1967 - متأخراً إلى ذلك العهد! - والذي يركّز فيه على الموقف الصريح والانتقادي للمثقفين والآمال المشجعة التي يقدمها هذا، يقول إنّ «المصدر التاريخي الحقيقي» للحرب الباردة، إنما كان عدوانية الروس والصينيين: «الطموحات الثورية والأممية للسوفييت، وطموحات الصينيين الأكثر حداثة، والقوة القاهرة لإصرارهم على زعمهم»[5].

---

5 - الدولة الصناعية الجديدة The New Industial State (نيويورك: 1967, Signet Books)، ص 335.

وذلكم ما كان النقاد الليبراليون يردّدونه سنة 1967.

وكان البديل «التعديليّ» قد طوّر في صورة روايات كثيرة متناقضة عند (جيمس ويربرغ James Warburg)، و (د. ف. فلمنغ D.F. Fleming)، و (وليم أبلمان وليامز William Appleman Williams)، و (جار ألبروفيتز Gar Alperovitz)، و (جبرييل كولكو Gabriel Kolko)، و (ديفد هوروفتز David Horowitz)، و (دَيان كلمنز Diane Clemens)، وآخرين. وقد ذهبوا إلى أنّ الحرب الباردة حصيلة مخططات القوى العظمى وشكوكها. ولا يلقى هذا الموقف قبولاً ظاهريّاً فحسب، بل يحظى بتأييد قويّ من التسجيل التاريخي والتوثيقي. وقليلون هم الذين ركّزوا اهتمامهم على الدراسات «التعديلية»، التي كثيراً ما كانت مجال مزاح ازدرائي أو انتقاصي بين المحللين «الجادّين».

ومهما يكن، فإنه غدا مستحيلاً في نهاية الستينيات منعُ البحث الرصين للموقف «التعديلي»؛ ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى ضغوط الحركة الطلاّبية. فقد قرأ الطلاّب هذه الكتب وأرادوا لها أن تناقش. وما حدث مثير تماماً.

ما حدث أولاً هو أنه، ما إن دُرس البديل التعديلي بجدّية حتى تفكك الموقف التقليدي تماماً، ثم تلاشى، وما إن افتتحت المناقشة حتى وجدت نفسَها في حاجة إلى موضوع، عملياً. ولم يُعبأ بالموقف التقليدي.

ولا ريب في أنّ المؤرخين التقليديين قليلاً ما سلّموا بأنهم كانوا على خطأ. وبينما نجدهم، بدلاً من ذلك، يتبنّون بعض الآراء التعديلية، إذ هم يعزون إلى التعديليين موقفاً غبيّاً، بمقتضاه «كانت الحكومة السوفييتية»... مجرّد هدف سيّيء الحظّ لدبلوماسيتنا «الشريرة». كان هذا ردّ (هربرت فيس Herbert Feis) على موقف (جار ألبروفيتز)، الذي كان رأيه الفعلي أنّ «الحرب الباردة لا يمكن أن تفهم حقّاً بوصفها ردّ فعل أمريكيّ على التحدّي السوفييتي، بل على الأصحّ بوصفها تفاعلاً مثيراً للشكوك المتبادلة، ومن ثمّ، فإنّ اللوم في هذا الشأن ينبغي أن تتحمله الأطراف جميعاً». وعلى نحو أنموذجي تماماً، كان الرأي المعزوّ إلى التعديليين رأياً تافهاً؛ ذلك لأنه لم يحسب حساباً للتفاعل بين القوى العظمى. وقد تبنّى المؤرّخون التقليديون بعض عناصر التحليل التعديلي، في

حين أنهم يعزون إليها مبدأً أحمق كان مختلفاً أساساً عما اقتُرح فعلاً، وكان فعلاً صورة مطابقة تماماً للموقف التقليدي الأصلي. وطبيعي أنّ المثير لهذا الشكل من المناقشة واضح إلى القدر الكافي.

وانطلاقاً من هذا المبدأ الأساسي الذي أعيد فيه النظر قليلاً، حاول كثيرون من المؤرخين التقليديين إعادة تشكيل صورةَ خَيْرِيةِ أمريكا وتأثُّريّتها.

لكنني لا أريد أن أدخل هذا التطور هنا. أما عن تأثير التحليل التعديلي، فإنّ (جالبرت) يقدّم ثانية مثالاً مثيراً: لقد سبق أن استشهدتُ بكتابه، الذي ظهر سنة 1967، ونجده في طبعة منقّحة، سنة 1971، قد أحلّ كلمة «الـ The» محلّ كلمة «an» في الفقرة المقتبسة «إنّ الطموحات الثورية والأممية للسوفييت، وطموحات الصّينيين الأكثر حداثة، والقوة القاهرة لإصرارهم على مزاعمهم، كانت مصدراً تاريخيّاً حقيقيّاً an undoubted historical Source [للحرب الباردة]» (التأكيد من جانبي). وما يزال هذا التفسير خادعاً ومنحرفاً، لأنه لا يتحدث عن أسباب أخر؛ وسيكون مثيراً أيضاً أن نبيّن على نحو دقيق الطريقةَ التي كانت فيها مبادرات الصين «مصدراً حقيقياً» للحرب الباردة. لكنّ الموقف يمكن الدفاع عنه على الأقلّ، خلافاً للموقف التقليدي الذي يقدمه في الطبعة السابقة قبل أربع سنوات ـ وقبل التأثير العام لحركة الطلاّب في الجامعات.

ويظهر (جالبرت) مثالاً مثيراً لأنه أحد العقول المتفتحة، والانتقادية، والباحثة بين المثقفين الليبراليين. وإنّ تعليقاته على الحرب الباردة وبواعثها مثيرة أيضاً، لأنها تقدَّم بوصفها ملاحظة جانبية عارضة: لا يحاول في هذا السياق أن يقدّم تحليلاً تاريخياً أصليّاً، بل يصف وصفاً سريعاً فحسبُ العقيدةَ التي يؤمن بها أولئك المفكرون الليبراليون، الذين كانوا إلى حدّ ما تشكيكيين وانتقاديين. ولا نتحدث هنا عن (آرثر شليزنجر Arthur Schlesinger) أو الإيديولوجيين الآخرين، الذين يقدمون أحياناً منتخبات من الحقائق التاريخية، على نحو يماثل ما يفعله مؤرخو الحزب من ذوي الولاءات الأخرى.

وفي مقدور المرء أن يفهم لماذا كان كثيرون جدّاً من المفكرين الليبراليين وجلين ـ في نهاية الستينيات، ولماذا يصفون هذه المرحلة بأنها مرحلة دكتاتورية

اليسار: لأنهم اضطروا ذات يوم إلى أن يروا عالم الحقائق في الواجهة؛ تهديد خطير، وخطر حقيقي بالنسبة إلى أولئك الذين مهمتهم التوجيه الإيديولوجي. وهناك دراسة جديدة ومثيرة حقّاً قدمتها اللجنةُ الثلاثية - أزمة الديمقراطية The Crisis of Democracy، تأليف (مايكل كروزير Michel Crozier)، و (صموئيل هنتغتون Sammuel Huntington)، و (جوجي وتنوكي Joji Watanuki) - تناقش فيها مجموعةٌ دولية من العلماء والآخرين ما يرونه تهديدات معاصرة للديمقراطية. وأحد هذه التهديدات «المثقفون الموجَّهون قيميّاً»، الذين، كما يشيرون بحق، كثيراً ما يتحدّون المؤسسات المسؤولة عن «تخريب الشبان» - وهي عبارة ملائمة. وقد أسهمت الحركة الطلابية إسهاماً ملموساً في هذا الجانب من «أزمة الديمقراطية».

وقد مضت المناقشة في أواخر الستينيات إلى أبعد من قضية فيتنام أو تفسير التاريخ المعاصر؛ إذ اهتمت بالقوانين نفسها. وقد واجه علم الاقتصاد التقليدي لأمد قصير، تحدّيَ الطلاب الذين أرادوا القيام بنقد جوهري لفاعلية الاقتصاد الرأسمالي، فقد ناقشوا القوانين، أرادوا دراسة ماركس والاقتصاد السياسي.

وربما يكون في مستطاعي أن أوضح هذا مرة أخرى بحادثة شخصية:

في ربيع 1969، همّت جماعة صغيرة من طلاب علم الاقتصاد هنا في كيمبردج أن تبدأ بمناقشة طبيعة علم الاقتصاد بوصفه ميداناً للدرس. ولافتتاح المناقشة أرادوا تنظيم مناظرة يكون المتحدثان الرئيسان فيها (بول سامولسون Paul Samuelson)، عالم الاقتصاد الكينزي(*) البارز في معهد ماسوشوستس للتقنية MIT (حاصل على جائزة نوبل الآن)، وعالم اقتصاد ماركسي. أما لهذه المهمة الأخيرة، فلم يكونوا قادرين على ايجاد أي انسان في منطقة بوسطن، ليس ثمة واحد كان مستعداً لبحث الموقف الكلاسيكي الجديد من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الماركسي.

وقد سئلت أخيراً أن اضطلع بهذه المهمة، رغم عدم امتلاكي اطّلاعاً خاصّاً

(*) نسبة إلى جون ماينارد كينز (1883-1946)، وهو عالم اقتصاد بريطاني، نادى بضرورة توسّع الدولة في الإنفاق على المشاريع العامة، بغية القضاء على البطالة. [المترجم عن المورد].

في علم الاقتصاد، ولا التزاماً بالماركسية. لا أحد محترفاً، أو حتى شبه محترف سنة 1969! ومعلوم أن كيمبردج مكان فعّال جدّاً في هذه المسائل. لعلّ في ذلك ما يعطيكِ فكرة ما عن المناخ الفكري السائد. ومن غير السهل أن تتخيّلي شيئاً شبيهاً بهذا في أوروبا الغربية أو اليابان.

نقلت الحركة الطلابية هذه الأشياء إلى مجال أصغر: ما كان يوصف، كما أعلمتُكِ، بأنه إرهاب في الجامعة... الـ SS تسير في الأروقة... والمثقفون الأكاديميون نجوا بصعوبة من هذه الهجمات المخيفة التي شنّها المتطرفون من الطلاب... طبيعي، وما مرجع ذلك إلاّ جرأتهم العظيمة. أوهام لا تصدَّق! ورغم ذلك، كان ثمة حوادث حقّاً، أثيرت أحياناً من جانب مثيرين في وكالة الاستخبارات الأمريكية FBI، كما نعرف الآن، أثارت ذلك التفسير الجنوني. أي شيء مدمّر أن تُفتح الجامعة لأمد قصير جداً! أما وسائل الإعلام فلم تُمسّ البتة، وقد أعيد الآن تأسيس المبدأ التقليدي؛ لأنه لم يعد هناك ضغط. وفي مقدور مؤرخ دبلوماسيّ جاد مثل (جادس سميث Gaddis Smith) أن يصف الآن وليامز وكولكو بأنهما «مؤلّفا كراريس» في عمود لمراجعة الكتب في التايمز النيويوركية.

م. ر.: إلامَ تعزو «تراجع» الضغط هذا؟

ن. ت.: إلى أشياء كثيرة. عندما تنامى اليسار الجديد داخل حركة الطلاب في الولايات المتحدة، لم يستطع أن يدمج نفسه بأية حركة اجتماعية كبيرة ضاربة الجذور في أي قطاع مهمّ من الناس. وكان هذا في جملته نتيجة للتضييق الإيديولوجي في المرحلة السابقة. فالطلاب يشكّلون مجموعة اجتماعية هامشية وعابرة. وكون اليسار الطلابي أقلية ضئيلة، كثيراً ما واجهتها ظروف صعبة جداً. ولم يظهر إلى الوجود تقليد فكريّ فعّال لليسار، ولا حركة اشتراكية ذات قاعدة في الطبقة العاملة. لم يكن ثمة تقليد فعّال أو حركة شعبية يستطيع الطلاب أن ينالوا تأييدهما. وفي ظلّ هذه الظروف، ربما يكون مدهشاً أن تستمر حركة الطلاب ما استمرّت.

م. ر.: والجيل الجديد؟

ن. ت. : تـواجهه أشكالٌ جديـدة من التجربـة. ويبدو أنّ الـطلاب اليوم يجدون أسهل لهم أن يتكيّفوا والمطالبَ التي تُفرض من الخارج، رغم أنّ المرء لا ينبغي أن يبالغ؛ وانطلاقاً من تجربتي الشخصية على الأقلّ، أستطيع أن أقول إنّ الكليات تختلف تماماً عن الخمسينيات وأوائل الستينيات. فالركـود والتراجـع في الميدان الاقتصادي، لهما تأثـير كبير في مـواقف الطلاب. وفي ظـروف الستينيات استطاع الطلاب أن يفترضوا أنهم سيجدون وسائـل العيش، بصرف النظر عـما فعلوا. لاح أن المجتمـع يمتلك وظائف كـافية، وكـان ثمة إحسـاس بـالـراحـة والتفاؤل، ومن ثم يستطيع المرء أن يؤمّـل بالعثـور على مكـان، أيّ مكان. أمـا الآن، فإنّ الحال لم تعد كذلك. فحتى أولئك «المتخصصـون» والمعدّون إعـداداً حِرفياً جيداً، قد يعملون سائقي «تاكسي» مثقفـين جيداً. وقـد أحسّت الفعاليـة الطلابية بتأثير هذا كلّه.

وإن عوامل أُخَر قد فعلت فعلها. وثمة دليل على أنّ بعض الجامعات، وربما كثـير منها، حـاولت علانيـة استبعاد الـطلاب اليساريـين. وحتى في الجـامعـات الليـبراليـة استُغـلّ المعيـار السيــاسي لاستبعـاد الـطلاب الـذين قـد «يثـيرون المشكلات». وطبيعي ألاّ يكون ذلك استبعاداً تاماً، وإلاّ فـإنها ستستبعد الـطلبة الجيـدين جميعاً. ويـواجـه الـطلاب اليسـاريـون صعـوبـات جمة في العمـل في الجامعات، أو، وقد حدث ذلك أخيراً، في الحصول على الوظائف، عـلى الأقل في التخصّصات الإيديولوجية، والعلوم السياسية، وعلم الاقتصاد، والدراسات الآسيوية، على سبيل المثال.

م. ر. : إبّان النشرة الفرنسية لكتابـك «عنف الثورة المضـادة» (Bains de Sang) Counterrevolutionary Violence، كـان ثمة لغطٌ كثير في فـرنسـا بشـأن حقيقـة أنّ الأصل الإنجليزي قد أُخضع للرقابة (أعني: منـع من التوزيـع) من جانب المجمـوعة التي تنتمي إليهـا دار النشر؛ وقد أغلقت دار النشر نفسهـا، وطرد مـوظّفوهـا، وصـار رئيس التحرير سائق «تاكسي»، وهو الآن يدير اتحاد سائقي «التاكسي». وقـد شككت المرئية الفرنسية بهذه القصة.

ن. ت. : تلك «الرقابـة» من جانب المجمـوعة حـدثت حقاً، كـما تقولـين، لكنها كانت عملاً أحمق منهم. أما على ذلك المستوى، فليست الرقـابة ضرورة،

وقد زُوّدتْ بعدد القرّاء المتوقع من جهة، والجهد الذي بذله الجهاز الإيديولوجي الضخم، من جهة أخرى. وقد تراءى لي في أحيان كثيرة أنه إن قُدِّر لاستبداد فاشيٍّ عقليّ أن يظهر إلى الوجود، فسيختار إذ ذاك النظام الأمريكي. إن رقابة الدولة ليست ضرورية. غير ضرورية، أو حتى غير فعّالة كثيراً، مقارنةً بصور التحكّم التي تمارسها أنظمة أكثر تعقيداً ولا مركزية.

م. ر. : داخل هذا الإطار، كيف تفسّر قضية ووترغيت Watergate، التي كثيراً ما عرضت في فرنسا بوصفها «انتصاراً للديمقراطية»؟

ن. ت. : إنّ اعتداد قضية ووترغيت انتصاراً للديمقراطية أمر خاطىء فيما أرى. والسؤال الحقيقي المثار لم يكن: هل استخدم نيكسون أساليب فاسدة إزاء خصومه السياسيين؟ ـ بل: من كانت الضحايا؟ الإجابة واضحة. أُدين نيكسون لأنه أخطأ في اختيار الخصوم الذين استخدم معهم أساليب تستحق التوبيخ في معاركه السياسية، وليس لأنه استخدم معهم هذه الأساليب. هاجم الشعب بقوة.

رنّات هاتف؟ ـ لقد وُجدت أمثال هذه الممارسات لأمد طويل. لديه «قائمة أعداء»؟ ـ لكنه لم يحدث شيء لأولئك الذين كانوا في القائمة. لقد كنتُ في تلك القائمة، ولم يحدث لي شيء. لا، أخطأ حقّاً في تخيّره الأعداء: لديه في قائمته رئيس الـ IBM، ومستشارو الحكومة الكبار، والمعلمون المميزون في الصحافة، ومؤيدو الحزب الديمقراطي المرموقون. وقد شنّ حملة على صحيفة الواشنطن بوست، المؤسسة التجارية الرأسمالية الكبيرة. وقد حصّن هؤلاء الناس الأقوياء أنفسهم سريعاً، على غرار ما يُتوقّع. ووترغيت؟ ـ أقوياء أمام أقوياء.

إن جرائم مماثلة، وجرائم أكثر خطراً، قد تُنسب إلى أناس آخرين وإلى نيكسون. لكنّ تلك الجرائم وجّهت أنموذجياً إلى أقليات أو إلى حركات لها طابع التغيير الاجتماعي، والقليل يعارض دائماً. وقد أبعدت الرقابة الإيديولوجية هذه المسائل عن أعين الناس إبّان مرحلة ووترغيت، وعلى الرغم من ذلك، فإن توثيقاً رائعاً بشأن هذا القمع قد ظهر في هذا الوقت تماماً. وعندما هدأت عاصفة ووترغيت فحسب، توجهت الصحافة والمعلقون السياسيون نحو بعض

من الحالات الحقيقية والعميقة من إساءة استخدام سلطان الدولة ـ ولا نزال دونما إدراك أو تبيّن لخطورة المسألة.

وقد نشرت اللجنة الكنسية، مثلاً، معلومات لم توضح أهميتها حقيقة. وعند إفشائها رُكّز قدر كبير من الدّعاوة على قضية مارتن لوثر كنغ، لكنه ما تزال هناك مفاجآت مهمة جدّاً لم تكن الصحافة تدانيها حتى هذا اليوم (كانون الثاني 1976). ومثال ذلك الآتي: في شيكاغو كان ثمة عصابة شارع تدعى (البلاكستون رانجرز The Blackstone Rangers)، عملت في حيّ الأقليات (الغيت Ghetto).

وكان (البلاك بانثرز The Black Panthers) على اتصال بهم، يحاولون تسييسهم، فيما يبدو. وما دامت جماعة الرانجرز قد بقيت عصابة شارع في الغيت ـ عصابة إجرامية، كما صوّرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية، على الأقلّ ـ فإنّ وكالة الاستخبارات لم تكن مهتمة كثيراً بالأمر؛ فقد كان هذا أيضاً وسيلة للسيطرة على الغيت. أما وقد غدوا متطرّفين داخل مجموعة سياسية، فقد صاروا خطرين احتمالاً.

ليست المهمة الأساسية لوكالة الاستخبارات أن توقف الجريمة. بل تعمل بوصفها بوليساً سياسياً، على نطاق واسع. وثمة إشارة تقدّمها ميزانية الوكالة والطريقة التي توزّع بها. وقد كُشفت بعض المعلومات الموحية في هذا الموضوع، من جانب مجموعة تطلق على نفسها اسم «لجنة المواطنين للتحقق من نشاطات وكالة الاستخبارات الأمريكية»، وقد نجحت هذه المجموعة في أن تستلّ من وسائل إعلام وكالة الاستخبارات FBI، مكتب ولاية بنسلفانيا، مجموعة من الوثائق حاولت أن تسلمها إلى الصحافة. أما تصنيف هذه الوثائق فقد كان تقريباً على النحو الآتي: 30% مخصصة لإجراءات الروتين، 40% للرقابة السياسية وتتضمن مجموعتين من الجناح اليميني، وعشر مجموعات مهتمة بالمهاجرين، وأكثر من مائتين من المجموعات الليبرالية أو اليسارية؛ 14% للضباط الغائبين من دون إذن مغادرة AWOLS والفارّين من الجندية؛ 1% للجريمة المنظمة ـ وجمهرتها في المقامرة ـ والباقي للاختطاف، وسرقة المصارف، والقتل، إلخ.

وأمام التحالف المتوقع بين الرانجرز والبانثرز، قررت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن تباشر عملاً ما، منسّقةً مع البرنامج القومي لتعرية اليسار الذي كانت مشتركة فيه، والبرنامج القومي للاستخبارات المضادة المعروف بـ Cointelpro. وقد حاولوا إثارة نزاع بين المجموعتين عن طريق التزوير، رسالة مجهولة أرسلها إلى قائد الرانجرز مجهولٌ وصف نفسه بأنه «أخ أسود». وقد حذّرت الرسالة من مكيدة يديرها واحد من البانثرز لقتل قائد الرانجرز. كان غرضها الواضح إثارة الرانجرز ـ الذين وصفتهم وثائق وكالة الاستخبارات بأنهم مجموعة يشكّل النشاط العنيف والقتل وما شابه ذلك، وجهاً آخر لهم ـ ابتغاء أن يردّوا بعنف خطة القتل المزعومة.

لكنّ ذلك لم يؤتِ أُكله، ربما لأنّ العلاقات بين الرانجرز والبانثرز كانت إذ ذاك وثيقة جداً. وكان على وكالة الاستخبارات أن تضطلع بمهمة إنهاء البانثرز بنفسها. ولكن كيف؟

رغم أننا لا نمتلك التحقق المدروس، نستطيع تكوين ما يبدو قصة معقولة: بعد بضعة أشهر، في كانون الأوّل 1969، شنّت شرطة شيكاغو غارة قبل الفجر على مقرّ البانثرز. وقد أُطلقت مائة طلقة تقريباً. زعمت الشرطة أولاً أنها ردّت على نيران البانثرز، لكن الصحافة أكدت بسرعة أن هذا كان ادّعاءً. وقد قُتل (فريد هامبتون Fred Hampton) أحد قادة البانثرز الموجودين والمرموقين في فراشه. وثمة دليل على أنه ربما يكون خُدّر بمخدّر. ويزعم شهود أنه قتل عمداً وببرود. وقتل أيضاً (مارك كلارك Mark Clark)، ويمكن أن يوصف هذا الحدث بجلاء بأنه قتل سياسيّ من ذلك الطراز الذي تقوم به الشرطة السرية النازية Gestapo.

كان المعتقد آنذاك، أن شرطة شيكاغو كانت وراء الغارة. وسيكون ذلك سيّئاً جداً، لكن الحقائق التي كشفت منذ ذلك الوقت تشي بشيء ما أشدّ شؤماً. ونعلم الآن أن حرس هامبتون الشخصي، (وليم أونييل William O'Neal)، الذي كان أيضاً رئيس أمن البانثرز، كان متسلّلاً من وكالة الاستخبارات. وقبل الغارة بأيام، سلّم مكتب وكالة الاستخبارات إلى شرطة شيكاغو مخططاً لمقرّ البانثرز زوّدها به أونييل، مع موقع الأسرّة، وتقرير لأونييل يشتبه بوجود أسلحة

غير قانونية في المقرّ: تلكم هي الذريعة للغارة. وقد يوضح مخطّطُ المقرّ الحقيقةَ التي أدركها الصحافيون، وهي أن إطلاق الشرطة النار كان موجّهاً إلى زوايا داخلية من المقرّ أكثر منه إلى المداخل. ومن المؤكّد أن ذلك يقوّض كثيراً الزعم الأصلي بأن الشرطة كانت تطلق النار ردّاً على الطلقات النارية للبانثرز التي تحيط بها بيئة مجهولة. وقد روت صحافة شيكاغو أنّ وكالة الاستخبارات التي عمل أونبيل لها، كانت رئيسة البرنامج القومي للاستخبارات المضادة Cointelpro، الموجّه إلى البانثرز وجماعات سوداء أخرى. وسواء أكان هذا صحيحاً أو غير صحيح، فإنّ ثمة دليلاً مباشراً على اشتراك وكالة الاستخبارات FBI في جرائم الاغتيال.

وحين تضاف هذه المعلومات إلى المحاولة الأكيدة من جانب وكالة الاستخبارات لإثارة العنف والصراع المزوّر قبل ذلك بأشهر، يبدو معقولاً أن نخمّن أن وكالة الاستخبارات FBI أخذت على عاتقها مبادرة القتل، التي لم تستطع أن تنتزعها من جماعة «ميالة إلى العنف»، كانت قد وجّهت إليها رسالة مزوّرة تورّط البانثرز في محاولة قتل قائدها.

ولا شك في أن هذا الحادث وحده (الذي صادف أنه لم يحقّق فيه جدّياً من جانب لجنة الكنيسة)، يفوق أحداث ووترغيت بـرمّتها في الأهمية. أما الصحافة، القومية والمرئية، فلم يكن لديها، على الجملة، ما تقوله في الموضوع، رغم أنه غطّي جيداً محلّياً في شيكاغو. وقلما عرض المعلقون السياسيون للمسألة. والمقارنة بتغطية فظاعات مثل «قائمة أعداء» نيكسون أو خداع الضرائب، أمر غريب تماماً. وإبّان قضية ووترغيت كلها، مثلاً، لم يجد الجمهور الجديد الذي كان فعلاً آنئذ الممثل الرسمي لليبرالية الأمريكية فرصة للحديث أو التعليق على هذه المسائل، رغم أن الحقائق الأساسية والوثائق صارت معروفة.

وقد قدّمت عائلة فريد هامبتون دعوى مدنية على شرطة شيكاغو، لكنه حتى الآن استُبعد تورّط وكالة الاستخبارات FBI في المحاكم، رغم أن معلومات كثيرة حول الموضوع متوافرة الآن في شهادات موضوعة تحت القسَم.

وإذا كان من استاؤوا من «فظائع ووترغيت» مهتمين حقيقة بالحقوق المدنية

والإنسانية، فعليهم أن يتابعوا المعلومات التي كشفت عنها اللجنة الكنسية بشأن مسألة البلاكستون رانجرز، ويدرسوا الصلة الممكنة لهذه المعلومات بما يعرف من تورّط وكالة الاستخبارات FBI، في قتل شرطة شيكاغو فريد هامبتون. وينبغي، على الأقلّ، مباشرة بحث جدّي، لاختبار ما يبدو علاقات محتملة، ولإيضاح ضلوع وكالة الاستخبارات في ظلّ نيكسون وأسلافه. فما نحن ازاءه هنا، كان اغتيالاً ربما تكون الشرطة السياسية القومية قد تورّطت فيه، جريمة تتجاوز كثيراً أي شيء ينسب إلى نيكسون في تحقيقات ووترغيت. وعليّ أن أعيد إلى الأذهان أن التحقيق في ووترغيت مسّ قضية ذات أهمية استثنائية، قصف كمبوديا، لكن ذلك على أسس ضيقة جداً ـ وأن «السرّية» المزعومة للقصف، وليس الواقعة نفسها، هي التي اتّهم بها نيكسون بوصفها «جريمته» في هذا الصدد. وهناك حالات أخرى من هذا القبيل في سان دييغو San Diego، مثلاً، اتضح أن الـ FBI موّلت مجموعة يمينية متطرفة من منظمة (المينت مين Minute Men) السابقة، وسلّحتها ووجهتها، وحولتها إلى شيء سمّي منظمة الجيش السرّي متخصصة بأعمال إرهابية مختلفة الأنواع. سمعتُ عن هذا أولاً من أحد طلابي السابقين، الذي كان هدفاً لمحاولة قتل من جانب المنظمة. والحق أنه الطالب الذي نظّم المناظرة في علم الاقتصاد التي حدثتكِ عنها منذ قليل، عندما كان ما يزال طالباً في MIT. وكان منذ وقت قريب يدرس في كلية ولاية سان دييغو ويمارس نشاطات سياسية ـ ليس لها أبداً طابع العنف، ولكن ليس ذلك هو المهمّ.

وقد قاد رئيس منظمة الجيش السرّي ـ وهو مخبر مأجور لوكالة الاستخبارات FBI ـ سيارته إلى ما وراء منزله وأطلق مرافقه النار على البيت، حيث جرحت فعلاً امرأة شابة. أما الشاب الذي كان هدفاً لهم، فلم يكن في البيت في ذلك الوقت. وقد سرق هذا العميل لوكالة الاستخبارات السلاح. وحسب معلومات الفرع المحليّ لـ ACLU، سلّمت البندقية في اليوم التالي إلى مكتب وكالة استخبارات سان دييغو، الذي أخفاها، ولمدة ستة أشهر، ظلّت وكالة الاستخبارات تكذب على شرطة سان دييغو بشأن الحادث. ولم تعرف القضية علانية حتى وقت متأخر.

أما هذه المجموعة الإرهابية، التي توجّهها وتموّلها وكالةُ الاستخبارات، فقد أنهتها أخيراً شرطة سان دييغو، بعد أن حاولت هذه المجموعة إطلاق القنابل على مسرح في حضور الشرطة. وقد نُقل موظّف وكالة الاستخبارات FBI، الذي نحن بصدده، والذي أخفى السلاح، خارج ولاية كاليفورنيا، ومن ثمّ لم يكن في الإمكان محاكمته. وكذا، فإن مخبر وكالة الاستخبارات نجا من المحاكمة، رغم أن عدداً من أعضاء المنظمة الإرهابية السرّية حوكموا. وكانت وكالة الاستخبارات داخلة في مساعٍ لإثارة حرب عصابات بين الجماعات السوداء في سان دييغو، مثلما هي الحال في شيكاغو، في الوقت نفسه تقريباً. وفي وثائق سرّية أن وكالة الاستخبارات فازت بشرف إثارة القتل والضرب والاضطراب في الغَيْت، الأمر الذي أحدث تعليقاً محدوداً جداً في الصحافة أو صحف الرأي.

وقد ضويق هذا الشاب نفسُه بأساليب أخر. ويبدو أن وكالة الاستخبارات واصلت إخضاعه لأنواعٍ مختلفة من التخويف والتهديد، بوساطة مخبرين. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لوكلائه في الـ ACLU، قدّمت وكالة الاستخبارات معلومات إلى الكلية التي كان يدرّس فيها، مفادها أنه هو الذي كان سبباً لاتهامات بسوء السلوك وجّهت إليه. وقد واجه ثلاث عمليات تحقيق متوالية في الكلية، ويبرأ في كل مرة من التهم الموجهة إليه. وفي تلك المرحلة، قرّر مستشار النظام في كلية ولاية كاليفورنيا (جلن دمك Glen Dumke) أن يرفض نتائج تحقيق لجان الاستماع المستقلة، وأن يكتفي بعزله من منصبه. لاحظي أن حوادث من هذا القبيل، وهي كثيرة، لم تُعدَّ «دكتاتورية» في الجامعة.

وقد سلّمت الحقائق الأساسية إلى اللجنة الكنسية من جانب ACLU في حزيران 1975، ثم قدّمت إلى الصحافة أيضاً. وحسب علمي، لم تُجر اللجنة أي تحقيق في القضية. أما الصحافة القومية، فلم تقل فعلاً أي شيء بشأن هذه الأحداث في ذلك الوقت، ثم قالت شيئاً ضئيلاً جداً منذ ذلك الحين.

وتوجد تقارير مشابهة بشأن برامج حكومية أخرى للقمع. حيث ذُكر، مثلاً، أن الاستخبارات العسكرية متورطة في أعمال غير مشروعة في شيكاغو. وفي سيتل Seattle تُبذل جهود كبيرة جداً لتمزيق الجماعات اليسارية المحلية وتشويه

سمعتها. وقد أمرت وكالة الاستخبارات أحد موظفيها باستمالة جماعة من الشبان المتطرفين للقيام بنسف جسر: وأريد لهذا النسف أن ينفّذ على نحو يُقتل فيه ذلك الشخص الذي أريد منه أن يزرع القنبلة أيضاً. رفض الموظف تنفيذ هذه التعليمات. وبدلاً من ذلك أخبر الصحافة، وشهد أخيراً في المحكمة. وعلى هذا النحو صارت القضية معروفة. وفي سيتل Seattle، كان متسرّبو وكالة الاستخبارات يحرّضون على عمليات الإحراق، والإرهاب، والضرب بالقنابل، وفي إحدى الحوادث ورّطوا شاباً أسود في محاولة سرقة، كانوا قد بدأوا بها، وقد قتل في أثنائها الشاب. أعلن عن هذا (فرانك دونر Frank Donner) في صحيفة الأمة Nation، إحدى الصحف الأمريكية القليلة، التي حاولت القيام ببعض التغطية الجدّية لأمثال هذه القضايا.

وهناك الكثير من هذا، لكنّ هذه الحوادث المعزولة لا تأخذ دلالتها الكاملة، إلّا حين تضعها في سياق سياسات وكالة الاستخبارات FBI، منذ ظهورها إلى الوجود في مرحلة الذعر الشديد بعد الحرب العالمية الأولى، مما لن أحاول أن أناقشه هنا. وقد بدأت عمليات البرنامج القومي للاستخبارات المضادة Cointelpro في الخمسينيات، بخطة لتمزيق الحزب الشيوعي وإفنائه. ورغم أن هذا لم يعلن رسمياً، فقد عرف الناس جميعاً شيئاً مما كان يجري، وكان ثمة اعتراضات قليلة جداً؛ فقد عُدّ عملاً مشروعاً تماماً، حتى أن الناس أطلقوا النكت في هذا الشأن.

وفي عام 1960، طُوّر برنامج التمزيق إلى حركة استقلال بورتوريكية. وفي تشرين الأول 1961، وتحت إدارة النائب العام روبرت كندي، بدأت الـ FBI برنامج تمزيق موجّه إلى حزب العمّال الاشتراكي (المنظمة التروتسكية الكبرى)؛ وقد طوّر البرنامج أخيراً إلى حركة الحقوق المدنية، الـ KUKLUX، الجماعات القومية السوداء، وحركة السلام عامة؛ وبحلول عام 1968 شمل «اليسار الجديد» كلّه.

والأساس المنطقي المقدّم في الداخل لهذه البرامج غير المشروعة، كُشف عنه تماماً. فالبرنامج المعدّ لتمزيق حزب العمال الاشتراكي، الذي جاء من المكتب المركزي للـ FBI مباشرة، عرض أساسه المنطقي جوهريّاً في هذه العبارات:

بدأنا هذا البرنامج للأسباب الآتية:

1 ـ إنّ حزب العمال الاشتراكي يرشّح مرشحين في الانتخابات المحلية في البلاد كلها ومن دون قيد؛

2 ـ يؤيّد وحدة الجنوب؛

3 ـ يؤيّد كاسترو.

إلامَ يشير هذا فعلاً؟ ـ إنه يعني أنّ المبادرة السياسية لحزب العمال الاشتراكي في ترشيح مرشحيه في الانتخابات ـ وهو نشاط سياسي مشروع ـ وعمله في تأييد الحقوق المدنية، ومحاولاته تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تبرّر القضاء عليه بأيدي الشرطة السياسية القومية.

هذا هو الأساس المنطقي وراء برامج القمع الحكومي هذه: كانت موجهة لمقاومة نشاطات الحقوق المدنية ولمقاومة العمل السياسي المشروع المخالف للإجماع السائد. ومقارنةً ببرنامج الاستخبارات المضادة Cointelpro والأعمال المرتبطة بالحكومة في الستينيات، كانت ووترغيت حفلة شاي. ولعلّه مما يزيدنا معرفة، في أية حال، أن نقارن الاهتمام النسبي المجاري لها في ميدان الصحافة. وتكشف هذه المقارنة بجلاءٍ وأسى، أنّ الاختيار الخاطىء للأهداف، لا الأفعال الخاطئة، هو الذي أدّى إلى السقوط المباغت لنيكسون. وكان الاهتمام المزعوم بالحقوق المدنية والديمقراطية أمراً زائفاً، لم يكن هناك «انتصار للديمقراطية».

م. ر.: يبدو أن عرضاً يتضمن مقاطع من دستور الولايات المتحدة ووثيقة حقوق الإنسان وزّع في الشوارع في وقت واحد، وقد رفض الشعب التوقيع عليه، ظانّاً أنه دعاوة يسارية.

ن. ت.: مثل هذه الحوادث أُبلغ عنها منذ الخمسينيات، فيما أذكر. ولقد خُوّف الشعب لسنوات كثيرة. ويؤثر الليبراليون الاعتقاد بأن هذا كلّه راجع إلى نفرٍ من أناسٍ سيّئين: جوي مكارثي Joe McCarthy، وريتشارد نيكسون، وذلك غير صحيح البتة. وفي وسع المرء أن يعيد القمع بعد الحرب إلى إجراءات الأمن التي شرّعها ترومان سنة 1947، ومحاولات الليبراليين الديمقراطيين تشويه سمعة هنري ولّس ومؤيديه في ذلك الوقت. وإنّ الشيخ

الليبرالي هيوبرت همفري، هو الذي اقترح إبقاء المخيمات في حال «طوارىء قومية». وصوّت أخيراً ضدّ قانون (مكّران McCarran)، لكنه قال إذ ذاك إنه وجده مزعجاً جداً في بعض الجوانب؛ وكان معارضاً للفقرة التي تذهب إلى أن السجناء في مخيّمات الاعتقال ينبغي أن يحميهم حقُّ الأمر القضائي بالتحقيق في قانونية سجنهم habeas carpus: تلك لم تكن الطريقة التي يعامل بها المتآمرون الشيوعيون! كان قانون القمع الشيوعي الذي قدّمه الليبراليون الرئيسون بعد عدة سنوات، غيرَ دستوري على نحو واضح تماماً، بحيث إنه لم يحاول أحد تعزيزه فعلاً، فيما أعلم. كان هذا القانون موجّهاً على نحو محدّد في بعض جوانبه لمقاومة النقابات العمالية. وعدا هؤلاء الشيوخ، أيّد كثير من المثقفين الليبراليين ضمناً الأهداف الأساسية لـ «المكارثية McCarthyism»(*)، رغم أنهم عارضوا مناهجها ـ خاصة حين غدوا أهدافاً أيضاً. لقد نفّذوا ما يمكن أن يعدّ «تطهيراً» جزئياً في الجامعات، وبوسائل متعددة طوّروا الإطار الإيديولوجي لتخليص المجتمع الأمريكي من «سرطان» الانشقاق الخطير هذا. هذه بعضُ أسباب التماثل الاستثنائي والضيق الإيديولوجي في الحياة الفكرية في الولايات المتحدة، وعزلة حركة الطلاب التي عرضنا لها قبل. وإذا كان هؤلاء الليبراليون قد عارضوا مكارثي، فذلك لأنه مضى بعيداً جدّاً، وفي السبيل الخاطئة. فقد هاجم المثقفين الليبراليين أنفسهم، أو الشخصيات السياسية الرئيسة مثل (جورج مارشال George Marshall)، بدلاً من قصر نفسه على «العدوّ الشيوعي». وهو، على غرار نيكسون، أخطأ في تخيّر أعدائه عندما بدأ بمهاجمة الكنيسة والجيش. ويمكن القول، على الجملة، إنه إذا ما كان المثقفون الليبراليون قد انتقدوه، فإن مبعث ذلك أن مناهجه لم تكن المناهج الصحيحة لتخليص البلاد من الشيوعيين الحقيقيين. لقد كان ثمة بعض استثناءات جديرة بالملاحظة، لكنها قليلة على نحو محزن.

وعلى نحو مماثل، عارض القاضي (روبرت جاكسون Robert Jackson)،

(*) نزعة سياسية ظهرت في منتصف القرن العشرين، وتتسم باصطناع العنف في مقاومة العناصر التي تعدّها الدولة هدّامة، وبشنّ حملات التشهير على الأفراد من غير تحرّ أو تحقيق. [المترجم عن المورد].

وهو أحد الليبراليين الرئيسين في المحكمة العليا، مبدأ «الخطر الواضح والماثل» (الذي يمكن أن تُقلَّص وفقاً له حريةُ الكلام في الحالات التي تؤثّر في أمن الدولة)، حين طبّق على نشاطات الشيوعيين، لأنه لم يكن صارماً تماماً. وهو يبيّن أنّكِ إن انتظرت حتى يصير الخطر «واضحاً وماثلاً» فسيكون ذلك متأخراً جداً. عليكِ أن توقفي الشيوعيين قبل «أعمالهم الوشيكة». ومن ثم، أيّدي وجهة نظر استبدادية حقاً: لا ينبغي لنا أن نأذن بالشروع بهذا النقاش.

لكن هؤلاء الليبراليين هُزّوا هزّة عنيفة حين وجّه مكارثي أسلحته إليهم، فلم يعد يلعب وفقاً لقواعد اللعبة ـ اللعبة التي اخترعوها.

م. ر. : على نحو مماثل، لاحظتُ أن الفضيحة التي تلبّست بها الـ CIA، لم تعبّأ بالنشاطات الرئيسة للوكالة، بل بحقيقة أنّها فعلت ما كان أساساً المجال المخصّص لـ FBI.

ن. ت. : جزئياً، نعم. وانظري إلى الغضب الذي نشأ عن محاولات الاغتيال السياسي التي نظّمتها الـ CIA. فقد زلزل الناس لأن الـ CIA حاولت اغتيال قادة أجانب. ولا شك في أن هذا سيّىء جداً. لكنّ هذه لم تكن سوى محاولات مجهضة؛ على الأقل في معظم الحالات ـ وذلك غير واضح في بعض الحالات. تأمّلي، بالمقارنة، برنامج الفونيكس Phoenix program، الذي كانت الـ CIA متورّطة فيه، والذي يبيد أربعين ألف مدني في سنتين، وفقاً لحكومة سايغون. لماذا لا يؤخذ هذا في الحسبان؟ ـ لماذا يكون هؤلاء الناس جميعاً أقلّ أهمية من كاسترو أو شنايدر أو لومبا؟

أما الموظف الذي كان مسؤولاً عن هذا، (وليم كولبي William Colby)، الذي ترأّس الـ CIA، فيعدّ الآن مجرّدَ عمود في مجلة ومحاضر في حرم الجامعة. وقد حدث الشيء نفسه في لاوس، حتى إنه أسوأ. كم قتل من الفلاحين نتيجة برامج الـ CIA؟ ـ ومن يتحدث عن ذلك؟ ـ لا أحد. ولا إعلانات.

هي دائماً القصة نفسها. الجرائم التي يُكشف عنها خطيرة، لكنها تافهة مقارنةً ببرامج الجريمة الخطيرة حقاً التي تضطلع بها الدولة، والتي تُتَجاهل أو تُعدُّ قانونيةً تماماً.

م. ر.: كيف تجد هذه المعلومات كلّها؟ ـ إن لم تبلغ عنها الجرائد...

ن. ت.: هذه المعلومات يمكن الحصول عليها، ولكن للمتعصبين فحسب: ابتغاء اكتشافها، عليكِ أن تخصّصي كثيراً من حياتك للبحث. وبهذا المعنى، تكون المعلومات متوافرة. لكنّ هذا «التوافر»، لا يكاد يكون ذا شأن في الممارسة، غير مهم سياسياً تقريباً. الشيء نفسه على المستوى الشخصي، إذ طبيعي أن الموقف بالنسبة إلى شخصٍ مثلي جديرٌ بالإيثار التامِ في الولايات المتحدة لدى الجمعيات الاستبدادية. وفي الاتحاد السوفييتي، مثلاً، إن حاول أحدهم أن يفعل ما أفعله أنا هنا، فمن المحتمل أن يكون في السجن. وإنه لمثير وأنموذجي أن كتاباتي السياسية التي تنتقد سياسات الولايات المتحدة لا تترجم في ما يسمى البلدانَ الشيوعية، رغم أنها موجودة، على نطاق واسع جداً، في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. لكنه على المرء أن يكون دقيقاً في تقدير الأهمية السياسية للتحرر النسبي من القمع ـ على الأقل بالنسبة إلى المتميزين ـ في الولايات المتحدة. لنقل بدقة، ماذا يعني مادّياً؟

في السنة الماضية، مثلاً، دُعيتُ لإلقاء محاضرة في جامعة هارفارد أمام مجموعة من الصحافيين تدعى زملاء نيمن Nieman Fellows، يأتون هناك كل سنة من كل الولايات المتحدة ومن بلدان خارجية، لتعزيز اطّلاعهم، إن جاز القول. وقد سألوني أن أعرض لقضية ووترغيت والموضوعات المرتبطة بها ـ كانت الصحافة فخورة تماماً، على الجملة، بتصرفها الشجاع والمبدئي إبان مرحلة ووترغيت؛ لسبب صغير جداً، على غرار ما حاولت أن أبيّنه. وبدلاً من مناقشة ووترغيت، تحدثتُ عن الأشياء التي ألمعت إليها منذ قليل؛ لأنني دهشت من الدرجة التي يمكن أن يعرف بها هؤلاء الصحافيون، الذين كانوا محنكين تماماً ومثقفين مقارنةً بعامة الناس، أشياءَ عن هذه القضايا. حقّاً، ليس بينهم من لديه أية فكرة عن تدرّج برامج القمع التي تضعها الـ FBI، ما حلا صحافيّاً واحداً من شيكاغو، عرف كلّ شيء عن قضية هامبتون. والحق أن هذا الأمر قد نوقش بإسهاب في صحافة شيكاغو. ولو وُجد أحد من سان دييغو في المجموعة، لكان قد عرف ما يتصل بمنظمة الجيش السرّي، وهلّم جرّاً.

ذلك أحد المفاتيح للأشياء كلها. وكلّ إنسان موجّهٌ إلى الاعتقاد بأن ما يعرفه يمثّل استثناء محلياً. ويبقى الأنموذج الكامل مخفيّاً. كثيراً ما تقدم المعلومات في الصحف المحلية، أما أهميتها العامة، الأنماطُ على المستوى القومي، فتظلّ غامضة. تلك كانت الحالَ إبّان قضية ووترغيت كاملة، رغم أن المعلومات ظهرت في ذلك الوقت تماماً، في عناصرها الأساسية، وبتوثيق شامل. ومنذ ذلك الوقت، قلما كانت المناقشة تحليلية أو في أي مكان قريبة من الشمول، ولم تفسّر ما حدث على نحو مقنع. وما تواجهينه هنا ضرب مؤثر جداً من التوجيه الإيديولوجي؛ لأن المرء يمكن أن يظلّ تحت وقع الانطباع بأن الرقابة لا توجد، وبمعنى تقني دقيق ذلك صحيح. فلن تودعي السجن إن أنتِ اكتشفت الحقائق، ولا حتى إن أعلنتِها في أي وقت استطعتِ. لكن النتائج تبقى على ما هي عليه، كأن ليس ثمة رقابة حقيقية. والواقع الاجتماعي يخفيه، على الجملة، المثقفون. وطبيعي أن القضايا كانت مختلفة تماماً إبّان المرحلة، التي كانت فيها حركة شعبية وطلابية هائلة معاديةً للحرب. وداخل بنية الحركات الشعبية، كان ثمة إمكانات كثيرة للتعبير عن الآراء التي تبتعد عن الحدود الضيقة للإيديولوجيا «الرسمية» تقريباً، التي يعمل المثقفون وفقاً لها، على الجملة.

م. ر.: وماذا كان ردّ فعل الأمريكيين على بيانات سولجينيتسن(*)؟

ن. ت.: مثيراً جداً ـ على الأقلّ في الصحافة الليبرالية، التي هي ما يهمني أساساً. انتقد بعضهم تطرفه. فلقد مضى حقاً إلى أبعد مما في مقدورهم أن يتحملوا. إذ دعا، مثلاً، إلى تدخل الولايات المتحدة المباشر في الاتحاد السوفييتي ـ تدخّلاً من نوع قد يؤدي حقاً إلى حرب ويرجّح، بدرجة أقل، أن يؤدي إلى إيذاء المنشقين الروس أنفسهم. وشجب أيضاً تهاون أمريكا في التخلي عن القتال لإخضاع المقاومة الفيتنامية، وعارض جهاراً الإصلاحات الديمقراطية في إسبانيا، وأيّد صحيفة دعت إلى الرقابة في الولايات المتحدة، وهلم جرّاً. وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف الصحافة عن إظهار إعجابها بكون هذا الرجل

(*) سولجينيتسن، ألكسندر (1918 -): روائي سوفياتي. منح جائزة نوبل في الأدب لعام 1970. [المترجم عن المورد].

عملاقاً خلقياً كاملاً. وفي حيواتنا التافهة لا نكاد نتخيّل قمماً من العظمة كهذه القمم.

والحق أن «المستوى الخلقي» لسولجينيتسن مماثل تماماً لمستوى شيوعيين أمريكيين كثيرين قاتلوا بشجاعة من أجل الحريات المدنية ههنا في بلدهم، لكنهم في الوقت نفسه يدافعون، أو يرفضون انتقاد حملات التطهير ومعسكرات العمل في الاتحاد السوفييتي. ولا شك في أن زخاروف ليس غريباً في آرائه كسولجينيتسن، لكنه أيضاً يقول إنها كانت نكسة عظيمة للغرب ألا تستمرّ حربُ فيتنام حتى انتصار أمريكا. وهو يشكو من أن الولايات المتحدة لم تعمل بتصميم كاف، وتباطأت كثيراً في إرسال قوات عاجلة كبيرة. كلّ تلفيق جهاز الدعاوة الأمريكي يعاد هنا، على غرار ما كان الشيوعيون الأمريكيون، الذين قاتلوا في سبيل الحقوق المدنية هنا يردّدون الدعاوة الروسية. إن حقيقة العدوان الأمريكي في جنوبي فيتنام التي يصدّق بها بسهولة، ليست جزءاً من التاريخ، مثلاً. وينبغي أن يعجب المرء بشجاعة زخاروف العظيمة وعمله الرائع في الدفاع عن حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي. أما أن نشير إلى أناس كهؤلاء بأنهم «عماليق أخلاقيون» فأمر غير عادي.

لماذا يفعلون هذا؟ ـ لأن المهمّ كثيراً عند المثقفين الأمريكيين الكبار، أن يجعلوا الناس يعتقدون بأن الولايات المتحدة لا تواجه أية مشكلات حقيقية. مثل هذه المشكلات تظهر في الاتحاد السوفييتي فحسب، و «العماليق الأخلاقيون» يكونون هناك للردّ عليها.

قارني سولجينيتسن بآلاف مؤلفة من المقاومين لحرب فيتنام والمنشقين عليها؛ فقد مثّل كثير منهم مستوًى أخلاقياً أسمى من مستواه بما لا يقارن. فسولجينيتسن يدافع بقوة عن حقوقه الخاصة وحقوق أمثاله ـ مما يثير الإعجاب حقاً. أما المقاومون وكثير من المنشقين، فيدافعون عن حقوق الآخرين ـ وعلى نحو محدّد، عن ضحايا العدوان والإرهاب الأمريكيين. وكانت أعمالهم على مستوى خلقي أرفع. وفضلاً عن ذلك، لم تكن أعمالهم ردّ فعلٍ صرف على اضطهادهم؛ إذ إنهم في الأعم الأغلب قاموا بهذه الأعمال، التي آلت بهم إلى السجن أو النفي، بإملاء من إرادتهم الحرة، بينما كان في وسعهم بسهولة أن

يعيشوا في راحة. ورغم ذلك، قرأنا في الصحف الليبرالية الأمريكية أنه من العسير أن يكون في مقدورنا تصوّرُ العظمة الخلقية لسولجينيتسن في مجتمعنا، وأنّ من المؤكد أننا لا نستطيع أن نظفر بأحد مثله. ادّعاء مثير جداً، ويعني أشياء كثيرة.

ويُدّعى هنا بقدر كبير من التعميم أن المقاومة الأمريكية كان سببها خشية الشبان من الالتحاق بالجندية؛ وهذا اعتقادٌ مناسب كثيراً للمثقفين الذين ألزموا أنفسهم بالمعارضة «البراغماتية» للحرب. لكنها فرية كبيرة، لأن جمهرة أولئك الذين كانوا في المقاومة منذ بداياتها، كان سهلاً عليهم كثيراً الفرار من الالتحاق، كما فعل آخرون كثيرون فعلاً. والحق أن كثيرين من النشطين سابقاً حصلوا على تأجيلات، واختار كثير من المنشقين أيضاً سلوكاً صعباً ومؤلماً لأسباب تتصل بالمبدأ. أما أولئك الذين أيّدوا الحرب بداءة، والذين أثاروا فحسب همسةَ اعتراضهم حين غدت التكاليف باهظة جداً، فإنه مستحيل أن يقبلوا بوجود مقاومة شجاعة ومبدئية، على نطاق واسع في قطاع الشباب، للفظاعات التي تحمّلوها هم أنفسهم بطيب خاطر.

ولا يرغب التيار العام لليبرالية الأمريكية في أن يسمع أي شيء عن ذلك كله. وسيثير عدداً كبيراً من التساؤلات المحيّرة؟ ماذا كانوا يفعلون حين كان المقاومون للحرب يواجهون السجن أو التشريد؟ ـ وهلم جرّاً. وهكذا يأتيهم سولجينيتسن بمثابة هدية من الله، تهيّىء لهم أن يتهربوا من الأسئلة الحلقية، «يصدرونها» إن جاز التعبير، وأن يخفوا دورهم بوصفهم أناساً ظلّوا صامتين لسنوات كثيرة، أو اعترضوا أخيراً على أسس بغيضة أخلاقياً تتصل بالتكلفة والمنفعة الخاصة لحكومة الولايات المتحدة.

وقد قدّم (مونيهان Moynihan)، حين كان سفيراً إلى الأمم المتحدة، النتيجة نفسها حين هاجم العالم الثالث. وأثارت هذه الهجماتُ إعجاباً كبيراً هنا؛ كما حدث مثلاً حين اتّهم الرئيس الأوغندي عيدي أمين بأنه «قاتل عنصري». وليست القضية أن يكون عيدي أمين قاتلاً عنصرياً أو لا؛ إذ إن التلقيب صحيح حقاً. القضية هي ماذا يعني لدى موينهان أن يقدّم هذا الاتهام، وماذا يعني لدى الآخرين أن يتغنى بنبله وشجاعته في عمل كهذا؟ ـ من مونيهان؟ ـ

لقد عمل في أربع إدارات، هي إدارات كندي وجونسون ونيكسون وفورد - ويعني هذا، تلك الإداراتِ التي كانت ملطخة الأيدي بدماء القتل العنصري على مستوى لا يحلم به عيدي أمين. تخيّلي أن موظفاً صغيراً في الرايخ الثالث(*) اتهم شخصاً ما بأنه قاتل عنصري. هذه الطريقة في تحويل المسائل الخلقية إلى مسائل أخرى، هي إحدى الطرق لإعادة بناء أسس المشروعية الخلقية لممارسة السلطة الأمريكية، التي اهتزت إبّان حرب فيتنام. وقد استُغل سولجينيتسن لهذه الغاية بطريقة طبيعية جداً ويمكن التنبّؤ بها؛ رغم أن المرء طبعاً لا يقدر أن يستخلص، وفق تلك الأسس، أية استنتاجات بشأن اتهاماته الموجهة إلى النظام السوفييتي بالاضطهاد والعنف.

تأمّلي حال واحدة مثل (أنجيلا ديفز Angela Davis): تدافع عن حقوق السود الأمريكيين بشجاعة كبيرة وإيمان عظيم: لكنها في الوقت نفسه، رفضت الدفاع عن المنشقين التشيكيين أو انتقاد الغزو الروسي لتشيكوسلوفاكيا، فهل تعدّ «عملاقة خلقية»؟ رغم ذلك لديّ اعتقاد بأنها أسمى من سولجينيتسن على المستوى الخلقي. فهي على الأقل لم تلم الاتحاد السوفييتي لأنه لم يمارس فظائعه بالقدر اللازم.

م. ر.: بعد هذا الذي قلته، وما قيل بشأن التدخل الأمريكي في التشيلي في كتاب يرايب Uribe[6]، توجد سياسة حقيقية للحقن Vaccination على نحو واضح. فضيحة كبيرة تثار بعناية حول حدث صغير - ووترغيت، حال الـ ITT سنة 1973 - لإخفاء الفضائح الحقيقية وجعلها أكثر قبولاً (حسب تعريف فاي Faye): فضائح من قبيل الاغتيال السياسي، انقلاب أيلول. فأنتِ تحقنين الجمهور بفضيحة صغيرة؛ ثم حين تحدث الأشياء الخطيرة يكون الموضوع قد جرّد قبلُ من معظم فاعليته التحسّسية، وتفقد أهمية الموضوع ما فيها من نضارة - المعياران الأساسيان لعناوين كبيرة في الجرائد[7].

(*) ألمانيا النازية 1933-1945 [المترجم].

6 - مانويل يرايب Manuel Uribe **Le Livre noir de L'intervention américaine au Chile** (باريس: **Le Seuil, 1974**).

7 - جان بيير فاي Jean Pierre Faye، Le Portugal d'Otelo: La révolution dans le Labyrinthe (باريس: J. - C. Lattès، 1976)، ويتضمن تحليلاً لتغطية انقلاب تشرين الثاني 1975 في البرتغال.

ن. ت. : نعم، ذلك منسجم مع ما قد قلته توّاً عن الصحافة الليبرالية منذ نهاية الحرب. فالحكومة الآن في حاجة كبيرة إلى ترميم مصداقيتها، لتجعل الناس ينسون التاريخ، ولتعيد كتابته. وعلى المثقفين، على نحو استثنائي، تولّي هذه المهمة. ولا غنى أيضاً عن ترسيخ الدروس التي ينبغي أن تكون قد استُخلصت من الحرب، وتأكيد أن هذه تُتصوَّر على أضيق الأسس، بلغة مقولات حيادية اجتماعياً من قبيل «الغباء» أو «الخطأ» أو «الجهل» أو ربما «الخسارة».

لماذا؟ ـ لأنه سيكون ضرورياً حالاً تسويغ مواجهات أخرى، وربما تدخلات أمريكية أخرى في العالم، فيتنامات أخرى.

أما في هذا الوقت، فسيتحتم أن تكون هذه تدخلات ناجحة، لا تتفلّت من السيطرة. تشيلي، مثلاً. حتى إنه يكون ممكناً بالنسبة إلى الصحافة أن تنتقد التدخلات الناجحة ـ جمهورية الدومينيكان، تشيلي، إلخ ـ ما دامت هذه الانتقادات لا تتجاوز «الحدود المدنية»، أي ما دامت لا تفيد في إثارة حركات شعبية قادرة على تعويق هذه المشاريع، وغير مصحوبة بأي تحليل عقلاني لدوافع الإمبريالية الأمريكية، شيء ما هو لعنةٌ كاملة، لا تتحمله الإيديولوجيا الامبريالية.

كيف تواصل الصحافة الليبرالية بشأن فيتنام، ذلك الجانب الذي يؤيد «الحمائم»؟ ـ بتأكيد «غباء» التدخّل الأمريكي؛ وذلك تعبير حياديّ سياسياً، إذ سيكون كافياً أن نجد سياسة «ذكية».

كانت الحرب إذن خطأً مباغتاً حوّلت فيه النيّات الخيّرة إلى سياسات سيئة، بسبب جيل من الموظفين غير الأكفاء والمتعجرفين. وتُشجَب وحشية الحرب أيضاً؛ لكن ذلك أيضاً يستخدم بوصفه مقولة حيادية. . . بافتراض أنّ الأهداف كانت مبرّرة ـ سيكون صحيحاً تماماً أن يُفعل الشيء نفسه، ولكن على نحو أكثر إنسانية.

فالحمائم «المسؤولة» كانت معارضة للحرب ـ على أساس عمليّ ـ ولا محيد

الآن عن إعادة بناء نظام الاعتقادات الذي تكون الولايات المتحدة بمقتضاه خيّرة الإنسانية، الملتزمة تاريخيّاً بالحرية، وتقرير المصير، وحقوق الانسان. وبشأن هذا الاعتقاد، تشارك الحمائم «المسؤولة» الافتراضات المقدمة نفسها كالصقور: لا يتساءلون عن حق الولايات المتحدة في التدخل في البلدان الأخر. وكان انتقادهم مناسباً كثيراً بالنسبة إلى الدولة، التي هي مستعدّة، تماماً لأن تُلام على أخطائها، ما دام الحق الأساسي في التدخّل العنيف غيرَ معروض على مائدة البحث.

تأمّلي هذا المقال الافتتاحي في التايمز النيويوركية، حيث يعرض تحليلاً استعادياً للحرب الفيتنامية حيث أتت إلى نهايتها. ويشعر المحررون بأن الوقت مبكر جداً ولاتَ حين استخلاص النتائج بشأن الحرب:

كليو، إلهة التاريخ، وانيةٌ وبطيئة ومتردّدة في طرقاتها... وفي وقت متأخر، متأخر كثيراً، يستطيع التاريخ مباشرةً القيامَ بتحديد نسبة المزيج من الخير والشر، من الحكمة والحماقة، من المثل العليا والأوهام في ملحمة فيتنام... هناك أولئك الأمريكيون الذين يعتقدون بأن الحربَ، للحفاظ على فيتنام جنوبية غير شيوعية مستقلة، يمكن أن تُشنّ على نحو مختلف. وهناك أمريكيون آخرون يعتقدون بأن فيتنام جنوبيةً غيرَ شيوعية قابلةً للحياة كانت دائماً أسطورة... عقد من الجدل العنيف أخفق في حلّ هذه المعركة المتصلة. وتَريْنَ أنتِ، فإنهم لا يذكرون إمكانية حتى لموقف ثالث: أي إنّ الولايات المتحدة لم يكن لها الحق، سواء في ذلك القانوني أم الخلقي، في أن تتدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لفيتنام. ونحن ندع للتاريخ مهمة الحكم على المناظرة بين الصقور والحمائم ذات الشأن، أما الموقف الثالث، المقابل للاثنين الآخرين، فإنه مستبعد من مائدة النقاش. ولا يمتد نطاق عمل كليو إلى مثل تلك الأفكار السخيفة، من مثل الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ليس لها حقّ فذّ للتدخل العنيف في الشؤون الداخلية للآخرين، سواء أكان مثلُ هذا التدخل ناجحاً أم لا. وقد نشرت التايمز عدداً من الرسائل التي جاءت ردّاً على مقالتها الافتتاحية، لكنه ليس ثمة رسالة تتساءل عن البدائل المقدمة. وأنا مستيقن تماماً من أن رسالة

كهذه على الأقلّ قد أرسلت إليهم. . .(*). وربما رسائل أخرى كثيرة.

8 نيسان، 1975

إلى رئيس التحرير
النيويورك تايمز
229 غرب الشارع الثالث والأربعون
نيويورك، ن. ي. 10036

سيدي العزيز

يلحظ المقال الافتتاحي للتايمز، عدد الخامس من نيسان، أنّ «عقداً من الجدل العنيف قد أخفق في حلّ هذه المعركة المتصلة» بين رأيين متحاورين، ذلك أن «الحرب للحفاظ على فيتنام جنوبية غير شيوعية ومستقلة، يمكن أن تشنّ على نحو مختلف»، وأن «فيتنام جنوبية غير شيوعية قابلة للحياة كانت دائماً أسطورة». ويوجد أيضاً موقف ثالث: ذلك أن الولايات المتحدة، بصرف النظر عن إمكانيات نجاحها، ليس لها الحق ولا الكفاءة للتدخل في شؤون فيتنام الداخلية. وكان هذا موقف الكثيرين في حركة السلام الحقيقية، أي أولئك الذين عارضوا الحرب لأنها كانت خطأ، وليس لأنها لم تنجح فحسب. والمؤسف أن هذا الموقف ليس شريكاً في المناظرة، كما تراها التايمز.

وفي صحيفةٍ مقابلة، يرى (دونالد كرك Donald Kirk) أنه «منذ أن راج استخدام تعبير «حمّام الدم» لأول مرة في حرب الهند الصينية، لا يبدو أن أحداً استخدمه للدلالة على الحرب نفسها ـ بل على النتائج المحتملة لإنهاء الحرب فحسب». وهو مخطىء تماماً. وأن كثيراً من الأمريكيين المنضوين تحت لواء حركة السلام الحقيقية، أصرّوا لسنواتٍ على النقطة الأساسية الأولية التي يلحظ هو أنه لم يلحظها «أحد»، وأنها شيء مألوف في أدبيات الحرب. ولنذكر مثالاً

(*) ملاحظة للمترجم من الفرنسية: وضع ناحوم تشومسكي بين أيدينا الرسالة التي أرسلها هو والبرفسور إدوارد س. هرمان إلى التايمز النيويوركية. ولديّ رغبة في اغتنام فرصة نشرها في هذا التاريخ المتأخر، لأهميتها الجوهرية ولإيضاح القيود المفروضة على المناقشة العامة في جريدتنا الرئيسة.

واحداً فحسب، فقد كتبنا كتيّباً في الموضوع (عنف الثورة المضادة: حمامات دم في الواقع والدعاوة Counterrevolutionary Violence: Bloodbaths in Fact and Propagand, 1973).

رغم أن الهيئة التي امتلكت الناشر (ورنر بـرذرز Warner Brothers)، رفضت السماح بالتوزيع بعد النشر. لكنه، بصرف النظر عن هذا تماماً، تكررت هذه الملاحظة مراراً في مناقشة الحرب وأدبياتها. من جانب ذلك الشطر من الرأي نفسه الذي يستبعده المقال الافتتاحي للتايمز من المناظرة.

المخلصان
ناحوم تشومسكي
بروفسور، MIT

إدوارد س. هرمان
بروفسور، جامعة بنسلفانيا

ن ت/ اس هـ:

يلحظ أنه عندما تحدّد التايمز إطار المناظرة، يستبعد موقف الكثيرين في حركة السلام استبعاداً تاماً من البحث. وما ذلك لأنه خاطىء، بل لأنه لا يمكن التفكير فيه، لا يمكن التعبير عنه. حين تحدّد التايمز القواعد الأساسية، توضع في الحسبان المقدمات الأساسية لنظام الدعاوة الذي تعمل به الدولة من جانب كلّ المشاركين في المناظرة: كان الهدفُ الأمريكي الحفاظَ على فيتنام جنوبية «مستقلة» ـ هراء كامل، مثلما أن من السهل إظهاره ـ والسؤال الذي يبرز هو، ما إذا كان هذا الهدف المهم ضمن فهمنا أو لا. وحتى أنظمة الدعاوة الأكثر وقاحة، نادراً ما تمضي بعيداً إلى حيث تعرض عقيدة الدولة بوصفها مبدأً غير قابل للنقاش، ومن ثم فإنّ انتقادها لا يحتاج إلى رفضه، بل ربما تجاهله فحسب.

ولدينا هنا توضيح مدهش لعمل الدعاوة في ديمقراطية من الديمقراطيات. تعلن الدولة الاستبدادية ببساطة عن العقيدة الرسمية ـ بوضوح، جهاراً. ويستطيع المرء داخل نفسه أن يعتقد بما يشاء، لكنه لا يستطيع التعبير عن معارضته إلا بمخاطرته. أما في نظام الدعاوة الديمقراطي، فإنه لا يعاقب أحد

(نظرياً طبعاً) لاعتراضه على العقيدة الرسمية. وحقاً أن الانشقاق يشجّع عليه. وما يحاول هذا النظام فعله، إنما هو أن يضع حدوداً للاعتقاد الممكن: مؤيدو العقيدة الرسمية في جانب، والمنتقدون والأقوياء والشجعان، وكثيرون معجبون باستقلالهم في الرأي، في جانب آخر ـ الصقور والحمائم. لكننا نستبين أنهم جميعاً يشتركون في بعض الافتراضات الضمنية، وأنّ هذه الافتراضات هي التي تكون حاسمة حقيقةً. ولا ريب في أنّ نظام الدعاوة يكون أكثر فاعلية حين يلمِّح إلى معتقداته تلميحاً بدلاً من أن يُلحّ عليها، حين يضع القيود على الاعتقاد المحتمل بدلاً من عقيدة جلية ويمكن تعرّفها بيسر، بحيث يكون على المرء أن يردّدها ببغائياً ـ أو يعاني عقابيلها. وكلما كانت المناظرة قوية غرست المعتقدات الأساسية لنظام الدعاوة، المفروضة ضمنياً على كل الجهات، بفعالية كبيرة. ومن ثم، فإن الزعم المدروس بأن الصحافة قوة انشقاقية انتقادية ـ ربما يكون خطيراً جداً على سلامة الديمقراطية ـ حين تكون خاضعة تماماً للمبادىء الأساسية للنظام الإيديولوجي: في هذه الحال، مبدأ حق التدخل، الحق الأوحد للولايات المتحدة في أن تكون قاضيَ العالم وجلّاده، وأنه لنظام عجيب في غرس العقائد.

ولا يزال هنا مثال ثانٍ من الطراز نفسه. تأملي هذا المقبوس من صحيفة الواشنطن بوست، الصحيفة التي كثيراً ما تعدّ المنتقد الأكثر صلابة للحرب بين وسائل الإعلام القومية. وهذا من مقال افتتاحي في 30 نيسان، 1975، عنوانه Deliverance لأنه إن كان كثير من السلوك العملي في سياسة فيتنام خلال السنوات خاطئاً ومضللاً ـ وحتى مأساوياً ـ فإنه لا يمكن إنكار أن جزءاً من هدف تلك السياسة كان صحيحاً ويمكن الدفاع عنه. وعلى نحو محدّد، كان صحيحاً أن نأمل أن يكون الشعب في فيتنام الجنوبية قادراً على أن يقرّر هو نفسه شكل الحكومة والنظام الاجتماعي. وأنّ الجمهور الأمريكي مؤهّل، وملزم حقّاً، بأن يستكشف كيف قدّر للدوافع الخيّرة أن تحوَّل إلى سياسة رعناء، لكننا غير قادرين على تحمّل أبعاد ذكرى ذلك الدافع الأول كلها.

ماذا كانت «الدوافع الخيّرة»؟ ـ متى، بدقة، حاولت الولايات المتحدة مساعدة الفيتناميين الجنوبيين في اختيار شكل حكومتهم ونظامهم الاجتماعي

الخاصين؟ ما إن تُعرض أسئلة من هذا القبيل حتى يغدو العبث واضحاً. فمنذ اللحظة التي أخفقت فيها المحاولة الفرنسية المدعومة من أمريكا للقضاء على الحركة الوطنية الرئيسة في فيتنام، كانت الولايات المتحدة، بوعي ومعرفة، معارضةً للقوى السياسية المنظمة في جنوبي فيتنام، وقد لجأت إلى زيادة العنف عندما عجزت عن القضاء على هذه القوى السياسية. لكنّ هذه الحقائق، الموثّقة من دون ريب، ينبغي أن تُخفى. ليس في مقدور الصحافة الليبرالية أن تسأل عن العقيدة الأساسية لدين الدولة، ذلك لأن الولايات المتحدة خيّرة Benevolent، رغم أنها كثيراً ما تضلّل في براءتها، فهي تجهد في أن تأذن بالاختيار الحرّ، رغم أنه تُرتكب أحياناً بعض الأخطاء في غزارة برامجها للتوادّ الدولي. علينا أن نعتقد أننا نحن «الأمريكيين» خيّرون دائماً، رغم أننا، من دون ريب، عرضة للخطأ:

> لأن «الدرس» الأصلي لفيتنام هو حتماً أننا بوصفنا
> شعباً لسنا سيّئين جوهرياً، بل إننا عرضة للخطأ ـ وعلى
> نطاق واسع. . .

لاحظ اللغة المنمقة: «أننا بوصفنا شعباً» لسنا سيّئين جوهريّاً، حتى إن كنا عرضة للخطأ. هل كنا نحن «بوصفنا شعباً» الذين قررنا خوض الحرب في فيتنام؟ ـ أو أنه كان شيئاً له كبير صلة بقادتنا السياسيين والمؤسسات الاجتماعية التي يخدمونها؟ ـ طبيعي أن عرض سؤال كهذا غير قانوني، تبعاً لمبادىء دين الدولة، لأن ذلك يثير مسألة المصادر الدستورية للسلطة، ولا يثير أمثال هذه الأسئلة إلا المتطرفون اللاعقلانيون الذين ينبغي أن يُستثنوا من المناظرة (في مقدورنا أن نثير مثل هذه الأسئلة بالنسبة إلى مجتمعات أخرى طبعاً، أما الولايات المتحدة فلا).

وليس من التشاؤم أن أؤمن بفعالية مثل هذه التقنيات في مشروعية التدخلات الأمريكية، بوصفها أساساً لأعمال مستقبلية. إذ لا ينبغي أن ينسى المرء أنه في الوقت الذي كانت فيه حكومة الولايات المتحدة تواجه هزيمة في فيتنام، حققت نجاحاً كبيراً في أندونيسيا، وتشيلي، والبرازيل، وفي بلدان أخرى كثيرة إبان المرحلة نفسها. إن موارد الإيديولوجيا الامبريالية ضخمة

جداً. وهي تجيز ـ والحق نقول، تشجع ـ مجموعة من أشكال المعارضة، كتلك التي أوضحتها توّاً. ولعلّه من المأذون به أن تُنتقد هفوات المفكرين وهفوات مستشاري الحكومة، وحتى اتهامهم برغبة صرفة في «السيطرة»؛ وهذه، ثانية، مقولة حيادية اجتماعياً، غير مرتبطة البتة ببنى اجتماعية واقتصادية ملموسة. أما ربط تلك «الرغبة ـ الصرفة ـ بالسلطة» باستخدام القوة من جانب حكومة الولايات المتحدة للاحتفاظ بترتيب محدّد للنظام العالمي، وتحديداً لضمان أن تظل دول العالم مفتوحة قدر الإمكان للاستغلال من جانب الشركات الأمريكية ـ فذلك فظّ جدّاً، ذلك يُعرض بطريقة مزعجة.

وعلى النهج نفسه، ينبغي أن يتجاهل أعضاء العالم الأكاديمي المحترمون، التوثيق الهام في ما يتعلّق بالمبادىء التي توجّه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، واهتمامها بإيجاد نظام اقتصادي عالمي يستجيب لحاجات الاقتصاد الأمريكي وأسياده. وأشير، على سبيل المثال، إلى التوثيق الخطير الذي انطوت عليه وثائق البانتاغون، الذي يغطي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، حين حدّدت السياسات الأساسية بوضوح، أو الوثاق المتعلقة بالتخطيط الدولي لمرحلة ما بعد الحرب التي قامت بها في أوائل الأربعينيات مجموعات دراسات الحرب والسلم في المجلس بشأن العلاقات الخارجية، ونكتفي هنا بذكر مثالين مهمين فحسب. ويمكن القول بتعميم كبير إن مسألة تأثير الشركات في السياسة الخارجية، أو العوامل الاقتصادية في تكوين السياسة، يُحتفظ بها لمجرّد الذكر في هامش دراسات محترمة لتكوين السياسة، وهي الحقيقة التي قد درست أحياناً، والتي من السهل توثيقها حين تُدرس.

م. ر.: أن تكشف فوائد «حبّ الخير للآخرين» أمر لا يكاد يتمّ إلاّ بذوق خيّر. الحق أنّ كلّ ما كنت تقوله يوحي إليّ بنقطة التقاء غريبة، في صورة استنتاج مؤقت، يرجعنا إلى السؤال الأوّلي: ماذا يمكن أن تكون العلاقات بين نظرية في الإيديولوجيا ومفاهيم نظريتك اللغوية، النحو التوليدي Generative grammar؟

الإيديولوجيا الامبريالية، كما تقولين أنت، يمكن عن طيب خاطر أن تجيز قدراً كبيراً جداً من المتناقضات، والانتهاكات، والانتقادات ـ وذلك كله يبقى

مقبولاً، ما خلا واحداً: أن تكشف الدوافع الاقتصادية. ولديك حال مماثلة في الشعريات التوليدية. وأنا أتأمل التحليل الذي اقترحه (هالي Halle) و (كيسر Keyser)[8] لبحر الخماسي اليامبي الإنجليزي.

فللبيت بنية مؤلفة من تناوب النبرات الضعيفة والقوية:

ض ق، ض ق، ض ق، ض ق،

(حيث ض = ضعيف   وق = قوي)

لكنه، إن قرأ المرء ديوان الشعر الإنجليزي وجد عدداً هائلاً من نقائض الوزن، من «الجوازات» الخارجة على النظام السائد، وهذه الأشعار ليست مقبولة فحسب، بل كثيراً ما تكون أكثر جمالاً. يُحظَر شيء واحد فحسب: أن تجعلي موقعاً ضعيفاً في البحر العروضي (في النظام الشعري النظري)، يقابل صائتاً منبوراً محاطاً بصائتين غير منبورين (هالي وكيسر: مفهوم «نبر الحدّ الأعلى Concept of maximum stress»).

إن ملاحظة هذا النوع من التصريحات المحظورة في وسائل الإعلام تأذن بالتفاؤل بأن تستطيع نظرية الإيديولوجيا أن تكشف القوانين الموضوعية التي تشكّل أساس الخطاب السياسي؟ أما في الوقت الراهن، فإن ذلك كلّه مجاز صرف.

---

8 - موريس. هالي وس. جي، كيسر، النّبر الإنجليزي، شكله وتطوّره، ودوره في الشعر English Stress, Its Form, Its Growth and Its Role in Verse (نيويورك: هاربرورو، 1971)، و«تشوسر ودراسة العروض Chaucer and the Study of Prosody»، كولج إنجلش، المجلّد 28 (1966)، الصفحات 187 - 219.

الفصل الثاني

علم اللغة والعلوم الإنسانية

م. ر.: هناك قدر كبير من التساؤل في هذه السنوات الأخيرة عن «الدراسات المتداخلة التخصصات»، عن إقامة أوثق العلاقات بين التخصصات المتقاربة. ماذا تعتقد بشأن الطريقة التي قُدّمت فيها العلاقة بين علم اللغة Linguistics وعلم النفس Psychology؟

ن. ت.: أرى أنه لا ينبغي أن يتحدث المرء عن «علاقة» بين علم اللغة وعلم النفس؛ لأن علم اللغة جزء من علم النفس؛ وليس في مقدوري أن أتصوّره في أية طريقة أخرى.

ويمكن القول، على الجملة، إنه كثيراً ما يقام التمييز الآتي: علم اللغة هو دراسة اللغة، وعلم النفس هو دراسة اكتساب اللغة أو استخدامها. وهذا التمييز لا يبدو لي ذا دلالة كبيرة، ليس ثمة تخصّص في مقدوره أن يشغل نفسه على نحو مفيد باكتساب شكل من المعرفة أو استخدامه، من دون الاهتمام بطبيعة ذلك النظام من المعرفة.

وإن قُدّر لعلم النفس أن يقصر ميدانه على دراسة نماذج التعلّم أو الإدراك أو الكلام، في الوقت الذي يستبعد فيه من ميدان بحثه النظامَ نفسه الذي يُكتسب أو يستخدم، فإنه سيدين نفسه بالعقم. وسيكون ذلك النوع من التقييد لعلم النفس تافهاً تماماً.

وفي هذه النقطة، يبدو علم اللغة، الذي يُفهم بوصفه دراسةً لأنظمة اللغة،

ساذَاً الخلل المفهومي في الطريقة التي كثيراً ما يفهم علم النفس. والحق أنه يأذن بوجود علم نفس لغوي يهتمّ في الوقت نفسه بالنظام المكتسب والطرائق التي يُكتسب فيها ويستخدم. ويَعِد هذا التوجّه بآمال كبيرة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن علم اللغة الذي لا يشغل نفسه إلا بالنظام المكتسب، وليس بالطريقة التي يكتسب فيها أو الطرائق التي يوضع فيها موضع الاستخدام، يحدّد نفسه بحدود ضيقة جداً، ويهمل بحث المسائل التي يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى أهدافه الدقيقة، التي لها أهمية كبيرة في نفسها.

إن علم النفس اللغوي، حين يفهم جيداً، هو تخصّص يشمل دراسة النظام المكتسب (النحو)، ومناهج الاكتساب (المرتبطة بالنحو العام)، ونماذج الادراك والإنتاج، وكذا يدرس الأسس المادية لهذا كله. وتشكّل هذه الدراسة كلاً متماسكاً. ويمكن للنتائج التي يُحصل عليها من دراسة أحد الأقسام، أن تسهم في فهم الأقسام الأخرى. خذي، مثلاً، عمل (جري فودر Jerry Fodor في علم اللغة النفسي Psycholinguistics . . .

م. ر. : إن لم تخنّي الذاكرة، كان يُجري التجارب التي تتألف من إدخال الضجّات أو «القعقعات»، في أمكنة محدّدة على شريط مغناطيسي تكون الجمل قد سجّلت عليه، ثم يسأل الأشخاص الذين يجرّب عليهم عن الموضع الدقيق في الجملة الذي يكونون قد أدركوا فيه، أو سمعوا، هذه «القعقعات».

ن. ت. : نعم. ويمكن القول مبدئياً إن هذا العمل قد يساعد في حل المشكلات الخلافية في البنية اللغوية.

خذي قضية التحويل النحوي المسماة «الرفع Raising». وهذه عملية يسلّم بها في تراكيب مثل: John expected Bill to Leave(*). وتأخذ هذه العملية فاعل الجملة المندمجة Bill Leaves و«ترفعه» إلى موقع المفعول به للفعل الرئيس (حيث إن John expected that-Bill Leaves تصير هكذا John expected-Bill-to Leave). ودعينا نأخذ جملة أخرى، تشبه ظاهرياً John expected Bill

(*) آثرنا إبقاء الجمل الممثّل بها بالإنجليزية من دون ترجمة؛ لأن التعريب، فيما نرى، يقتضي بعض التقديم والتأخير مما يذهب بما أريد له أن يكون مثالاً [المترجم إلى العربية].

to Leave ، وهـي John persuaded Bill to Leave . وفي مستـطاع تجـارب القعقعة هذه، من حيث المبدأ، أن تعرّفنا على ما إن كان هـاتين الجملتـين البنية نفسُها. هبي أن قعقعة إبّان تسجيل الجملتين تدخـل فوق كلمـة Bill. فإذا مـا أُدركت القعقعة قبل Bill في حـال expected وبعد Bill في حـال persuaded، وإذا مـا أُثبت أن الانـزيـاح الإدراكي للقعقعـات يعتمـد عـلى البنيـة الـتركيبيـة السطحية، فإنّ المرء يستطيع عندئذ أن يستنتـج أنّ البنيات التي يحسب حسـابها هي:

.(John expected (Bill to Leave))

و (John (Persuaded Bill) (to Leave)).

ويمكن القول من وجهة أخرى، إنه إن أظهـرت التجارب في هـذا الشأن أن الإنـزيـاح الإدراكي للقعقعـات هـو نفسـه في الحـالـين كلتيهـا، أي إن أزيحت القعقعـة التي وقعت فوق Bill إدراكيّـاً إلى اليمين (أي، بعـد Bill)، فإن ذلـك سيشير إلى أنّ «الرفع Raising» قد حدث، وأن فاعل الجملة المندمجة قد صـار مفعولاً به لـ expect.

قد تسهم مثل هـذه النتائـج في حلّ مشكلة مـا، إن كان «الـرفع» يحـدث في هذه البنى. ولا ريب في أنه من السابق كثيراً لأوانه أن نأمـل بإجـابات حـاسمة من تجارب كهذه. لكن منـطق الموقـع واضح تمـاماً. وسيكـون ممكناً أن نـوضح العـلاقات المهمـة بين الإدراك وبنيـة الجملة عـلى نحـو تجـريبيّ. والحقّ أن أي إنسـان مهتم ببنية اللغـة، سيأمـل بتطوّر مثـل هذه التقنيـات التجـريبيـة، لأنـه سيكون بين يـدي الإنسان عنـدئذ أداة لاختبـار نظريـات البنية اللغـوية تجـريبياً بدراسة نماذج الإدراك، والعكس بالعكس. وفضـلاً عن ذلك، يمكن أن نتـوقع أنّ أيّ تقدم يحقّق في علم نفس اللغة، سيوفّر نماذج جلية لجـوانب أخر في علم النفس الإدراكي (مثـل الإدراك المرئي، تكـوين نظريـات عن العالم الخـارجي، سـواء أكانت من نـظريات الفـطرة السليمـة أم من نـظريـات البحث العلمي، الخ)، يمكن أن تدرس على نحو مفيـد بطريقـة مماثلة: أي بتحـديد الخـاصيات الأسـاسية لـلأنظمـة الإدراكيـة المكتسبـة وبتـوظيف عمليـات الاكتسـاب لهـذه الأنظمة.

وهكذا سيدرس علم نفس الإدراك كل نظام إدراكي بوصفه «عضواً عقلياً» خاصاً يمتلك بنيته الخاصة، ويستقصي من ثم أشكال تفاعلها. ولأنّ مثل هذه الأشكال من التفاعل موجودة، فإننا عندما نرى شيئاً نكون، على الجملة، قادرين على الكلام عليه، وممتلكين المصطلحات المناسبة التي يكون لها تأثير ما في تقوية الإدراك البصري. وهناك إمكانية لنوع من «الترجمة» بين التمثيل البصري واللغة المنطوقة. وينطبق هذا على أنظمة أخر. وعلم اللغة جزء واحد من علم نفس الإدراك: جزء يسهل فصله نسبيّاً. اللغة نظام (ولا ريب في أنه نظام ثريّ جداً)، لكنه يسهل فصله، من بين الملكات العقلية المختلفة.

م. ر.: واضح أن علم النفس الذي أوجدتَه، من خلال ردم «الهوّة» المفهومية التي تلازم علوم السلوك بنظرية النحو التوليدي، مختلف جدّاً عن علم النفس التجريبي الذي قد قُدّم لنا لأمد طويل، سواء لدى (سكنر Skinner) أو (بياجيه Piaget). وقد أبعدنا كثيراً عن حاصل الذكاء والإيمان الأعمى بالاختبارات.

ن. ت.: يميل كثيرون إلى التفكير في علم النفس بلغة اختباراته ومناهجه التجريبية. لكنه لا ينبغي أن يحدّد التخصص من خلال إجراءاته. ينبغي أن تحدّده، في المقام الأول، غاية بحثه. والإجراءات التجريبية أو التحليلية، ينبغي أن تُبتكر لإلقاء الضوء على هذه الغاية. يمتاز علم النفس السلوكي، مثلاً، بتقنياته التجريبية، لكنه لم يحدّد بدقة غايته من البحث، فيما أحسب. وهكذا فإن لديه أدوات ممتازة، أدوات جيدة جداً. . . لكن ليس لديه الكثير الكثير الذي يدرسه بهذه الأدوات.

م. ر.: بهذا النقد للسلوكية Behaviorism، بدأتَ عملك الفلسفي. وفي مقالك النقدي عن سكنر، الذي ظهر في مجلة Language سنة 1959، رفضت المبررات العلمية للمناهج التجريبية، التي تنشأ عن تقوية استجابة المنبّة و «الإشراط الفعّال Operant Conditioning»(*)، المستخدمين في دراسة السلوك الحيواني. ويلحظ، مثلاً، أنّ سكنر يجعل من المهمّ أن نسأل عدداً ممن يخضعون للتجربة ماذا

(*) عملية ربط منبّه برَجع لم يكن بينه وبين ذلك المنبه صلة في الأصل، وذلك عن طريق التداعي [المترجم، انظر المورد].

تثير لديهم لوحة زيتية من المدرسة الفَلَمنكية Flemish School. أما الإجابة المنتزعة التي سيحكم عليها سكنر بأنها «جيدة» فهي:

«تثير عندي ذكرى هولندا». ومهما يكن، فإنك قد أشرتَ إلى أنه في مقدور المرء أن يجيب: «أشعر بأن اللوحة معلقة أسفلَ كثيراً»، أو «أرى أنّ اللوحة تتعارض وورق الجدران المزهَّر». وكتبتَ تقول: إنّ هذه التجارب بسيطة وفارغة.

ن. ت.: عليّ أن أضيف أنّ انتقادات مماثلة تماماً صدرت عن (ولفغانغ كوهلر Wolfgang Köhler) وعلماء نفس آخرين من مدرسة الجشتالت قبل عدة سنوات، وإن يكن بتأثير ضئيل. ولا ينبغي أن ننسى، كما أسلفت منذ قليل، أنّ كثيراً من التجارب التي طوّرت تُظهر قدراً كبيراً من الأناقة والبراعة. ولا مراء في أنّ المرء ينبغي أن يحافظ على الحنكة التجريبية لعلم النفس السلوكي، لكنْ ابتغاء استخدامه عقلياً. الشيء نفسه في ميدان الفيزياء: ربما يكون هناك تقنيات تجريبية أكثر براعة من تلك التي ابتدعها الفيزيائيون للإجابة عن مسائل مثيرة، لكنها ليست وثيقة الصلة بمسائل ذات أهمية علمية. وسيكون هراء عندئذ أن نحدّد الفيزياء، بعبارات هذه التكنولوجيا في التجريب. وليس لهذه التكنولوجيا قيمة في نفسها، بعيداً عن صلتها القوية المحتملة بالمسائل المهمة.

وعلى هذا النحو أيضاً، ليس للتجارب «السيكولوجية» أهمية، إلّا حين يمكن استخدامها في تنمية فهمنا للنظريات المهمة، التي يمكن أن تطوّر فيما يتصل بهدف مهمّ للدرس.

م. ر.: هل هناك علماء نفس كثيرون يعملون في الاتجاه الذي حدَّدته منذ قليل، ممن يهتمون في الوقت نفسه بالنظام اللغوي وبمبادىء اكتسابه؟

ن. ت.: نفر محدود في هذا البلد. في فرنسا عندك (جاك مهلر Jacques Mehler) في المقام الأول. وهو يصير حقلاً مهمّاً، وآمل أن أبقى على صلة وثيقة به.

م. ر.: ولكن، هل يستفاد من علم اللغة النفسي التجريبي دائماً للتحقق من فرضيات اللغويين فحسب، أم هل تعدّه أنت ميداناً له أهدافه الخاصة؟

ن. ت. : على غرار ما ذكرتُ قبل، ثمة مبدئياً تفاعل بين دراسة بنية اللغة (ذلك الشطر من علم النفس الذي يدعى «علم اللغة Linguistics»)، وعلم اللغة النفسي التجريبي Experimental Psycholinguistics، الذي يهتم كثيراً بنماذج الإدراك والإنتاج. أنا شخصياً مهتم بإمكانية اختبار الفرضيات اللغوية. وأن بعض المسائل لا يمكن أن تحلّ اعتماداً على المناهج العادية في علم اللغة وحدها. خذي مثلاً: دراسة العمليات المزامنة، محدّدات الذاكرة، التفاعلات بين الأنظمة الإدراكية. زدي على ذلك، أن الدرس النظري في النحو، وأنواع المعلومات التي يستخدمها علماء اللغة، غير كافية حقاً لحل بعض الإشكاليات اللغوية. ويستطيع علم اللغة أن يأمل بتشخيص صنف القواعد الممكنة، أي يحدّد الخاصيات التجريدية التي ينبغي أن تلبي حاجات كل لغة. ومثل ذلك أيضاً دراسة لغة خاصة تستطيع في أحسن الأحوال أن تحدّد الخاصيات التجريبية لنحوها. وهي دراسة تماثل نسبياً دراسة الجبر: إن كل جبر تجريدي يمكن أن يحقّق من خلال أنظمة تحقيقية مختلفة. فنظرية المجموعات، يمكن أن تحقق بنظام العدد، أو بدوران الأشياء. وعلى نحو مماثل، يمكن للأنظمة الشكلية عند اللغويين أن تقابل أنظمة حقيقية مختلفة...

م. ر. : ومثلما هي الحال في علم العروض، عند موريس هالي، يمكن للتمثيل التجريدي نفسه ـ xxxxxx، مثلاً ـ أن يقابل ستة أحرف صائتة لدى الشاعر، وستّ زهرات لدى البستاني، أو ستّ خطوات لدى الراقص...

ن. ت. : أما حين يكون اللغوي مهتماً بالطبيعة الحقيقية للكائنات البشرية ـ وهو ما أفترضه أنا ـ فإنه سيبحث عن اكتشاف النظام الذي يمكن تطبيقه حقيقة. إنّ معطيات علم اللغة ليست ثرية إلى الحدّ الذي يكفي للإجابة عن هذه الأسئلة الساحرة أبعد من نقطة معينة. ومن ثم، على اللغوي أن يرجو تبصراً أبعد من دراسة نماذج العمل والبنى العصبية.

م. ر. : إن الأنموذج اللغوي، هو أنموذج لما يصطلح على تسميته بـ «الكفاءة Competence»... ولقد ذكرتَ منذ قليل نماذج العمل أو نماذج الأداء. هذا التقابل،

الكفاءة ـ الأداء، قرّر بوضوح أولاً في حدود 1964-1965. وحددتَ أنتَ الكفاءة اللغوية بأنها تلك المعرفة التي يختزنها متكلم لغة ما بحيث إنها، متى تعلّمها وامتلكها، تسمح له عفوياً بأن يفهم وأن ينتج عدداً غير محدود من الجمل الجديدة. والنحو التوليدي Generative Grammar، هو النظرية الواضحة المقترحة لتفسير تلك الكفاءة. وفي الأداء Performance تتدخل أجهزة إدراكية أخر، علاوة على الكفاءة (الذاكرة، الخ).

وفي كتابكَ «اللغة والعقل Language and Mind»، تشير إلى أن فروعاً أخر لعلم النفس ـ تعالج التخيّل، والذاكرة، وهلمّ جراً ـ ينبغي أن تحدّد مفهوماً للكفاءة مساوياً في سبيل أن تصير علمية. وجليّ الآن أن جمهرة علماء النفس يعارضون تماماً ذلك المفهوم.

ن. ت.: أرى أن عدداً كبيراً من علماء النفس لديهم تحديد غريب لتخصصهم. تحديد مدمّر، وقاتل. هدف ميّت. فهم يريدون أن يقصروا أنفسهم على دراسة الأداء فحسب ـ السلوك ـ، رغم أنه من الهراء، كما أسلفتُ، أن ننشيء تخصّصاً يدرس الطريقة التي يكتسب بها نظام أو يستخدم، لكنه يرفض بحث طبيعة هذا النظام. وأرى أنه ابتغاء تأسيس علم نفس جيد، على المرء أن يبدأ بتحديد الحقل الإدراكي ـ التخيّل، مثلاً ـ أي الحقل الذي يمكن أن يُدرس بوصفه نظاماً، أو عضواً عقليّاً متكاملاً تقريباً. وما إن يحدّد ذلك النظام، حتى يكون في مستطاع المرء أن يحدّد طبيعته، وأن يبحث النظريات المتعلقة ببنيته. وإلى المدى الذي يمكن فيه لمثل هذه النظرية أن تُصاغ، يكون ممكناً أن نسأل على أيّ أساس يكتسب النظام، وما المماثلات فيه للنحو العام، وما مبادئه المفترضة حيويّاً. وعلى نحو مماثل، نقتضي دراسة الأداء، فهماً لطبيعة النظام الإدراكي الذي يعدّ للتطبيق، وحين يكون لدينا مستوى ما من الفهم النظري لنظام إدراكي ما، ربما نأمل بأن ندرس على نحو مثمر كيفية استخدام النظام، وكيفية دخوله في تفاعل مع أنظمة إدراكية أخر. إن شيئاً من هذا القبيل هو ما ينبغي أن يكون أنموذجاً لعلم النفس، فيما أحسب. وطبيعي أن هذا تبسيط مسرف. وليس في مقدور المرء أن يسنّ «أمر الاكتشاف». لكن هذا الأنموذج يبدو لي صحيحاً في جوهره.

م. ر.: ذلك هو المنهج الذي ظللتَ تنتهجه في علم اللغة. فقد عيّنت النظام: الكفاءة ـ واقترحتَ نظرية، هي نظرية «النحو التوليدي». النحو العام Universal grammar، هو مجموعة من الفرضيات تتصل باكتساب النظام، وهلمّ جرّا. لكنّ مثل هذا ليس السبيل العادية لعلم النفس.

ن. ت.: لا، لأنه حتى وقت متأخر تماماً، حاول علماء النفس تخطّي المراحل السابقة؛ وعندما انطلقوا مباشرة إلى المراحل اللاحقة كانوا عاجزين عن الإنجاز قدر ما استطاعوا. لأنكِ لا تستطيعين أن تدرسي اكتساب لغة أو استخدامها على نحو واضح، من دون أن يكون لديك فكرة ما عن هذه اللغة التي تُكتسب أو تُستخدم. وإن كان كلّ ما تعرفينه عن لغة ما أنها تتألف من كلمات، أو إن كان لديك نظرية من الطراز السوسيري تقول لك: «ههنا سلسلة من الإشارات، لكل منها صوت ومعنى»، فإنّ ذلك يحدّ كثيراً نمط أنموذج العمل الذي يمكن أن تبحثيه. عليكِ أن تستخدمي نماذج أداء تنتج سلاسل من الكلم المرصوفة، من دون بنية عالية. لا يمكنك أن تعملي إلا بنماذج الاكتساب، التي تكتسب نظاماً من المفاهيم والأصوات، وبعلاقات بين هذه الأنظمة. وسيكون ذلك علم نفس أوّلياً، يرسم حدودَه تصوّرُ اللغة الذي كان نقطة الانطلاق. والشيء نفسه يظلّ صحيحاً، على الجملة.

وكثيراً ما يقول علماء النفس إنهم لا يفترضون مقدّماً أنموذجاً للكفاءة، أي نظرية للغة. غير أنّ ذلك غير صحيح؛ فليس في مقدورهم فعل شيء من دون أن يكون لديهم تصوّر لطبيعة اللغة، وفي الحدّ الأدنى يفترض كل عالم نفس مقدّماً أنّ اللغة نظام للكلمات: أي أنموذج للكفاءة. أنموذج سيّىء جداً للكفاءة، لكنه يظلّ أنموذجاً. وإن هم شاؤوا إحداث علم نفس أفضل، فإن عليهم أن يختاروا أنموذج كفاءة أفضل.

لماذا يكره كثير من علماء النفس دراسة نماذج كفاءة أغنى وأكثر تجريداً؟ ـ وكذا كثير من اللغويين. إن أردتِ الحق، يخيّل إليّ أن ذلك راجع إلى أنهم ما يزالون تحت تأثير المذاهب التجريبية التي تُقصر على نماذج كفاءة أولية تماماً. وتؤكد هذه المذاهب أنّ التعلّم كلّه، بما فيه اكتساب اللغة، يبدأ بتجميع مفردات خاصة

وبتنمية التداعيات، وتعميم موازٍ لحجم منبه ما، وتجريد خاصيات محدّدة من مركب من الخاصيات. وإذا كانت الحال كذلك، فإنّ نماذج الكفاءة ليست بذات شأن، حيث يمكن تجاهلها.

م. ر. : حين يُنظر إلى نظام الإشارات عند سوسير بهذه الطريقة، ويتصوَّر بوصفه مخزوناً يودع شيئاً فشيئاً في الذاكرة، يكون مماثلاً تماماً للأنموذج التجريبي الذي لا قيمة له. أتعرف تجارب (غريغوري Gregory) في الرؤية؟ - تثبت تلك التجارب أن الرؤية تنشأ عن تفاعل بين جهاز خِلْقي وتجربة.

ن. ت. : غريغوري أحد أولئك الذين يحاولون إنشاء أنموذج كفاءة للرؤية. ذلك عمل مثير، وتبدو معالجة هذه المسائل طريقة منطقية. والظاهر أن القشرة البصرية لدى الثدييات تحدّدها نسبياً نهاية من اللاتحدّد. هناك، مثلاً، خلايا في القشرة البصرية مصممة لإدراك خطوط في زاوية محددة، وأخر في زاوية أخرى؛ أما نموّ هذه المدركات، كثافتها خاصة، أو توجيهها الدقيق داخل نطاق محدّد مقدّماً من التوجيه المحتمل، هذا كلّه يعتمد على المحيط البصري، فيما يبدو.

م. ر. : الرؤية إذن تركيب، مثل النحو؟

ن. ت. : يبدو أن البنية العامة للجهاز البصري ثابتة، أما الإدراك المفصّل الدقيق فيظلّ مفتوحاً. إذ يمكن مثلاً افتراض أنه يستحيل علينا إيجاد تنسيق دقيق بين عينين اثنتين من جهة المورّثات. ويبدو أنّ تجربة الرؤية لا بدّ منها لحلّ هذه المشكلة الهندسية على نحو دقيق، رغم أنّ الرؤية بالعينين تحدّدها المورثات.

ويمكن القول، على الجملة، إنّ علم نفس جاداً سيكون مهتماً أولاً بميادين تمتاز بها الكائنات البشرية، حيث تكون قدراتها فيها استثنائية. واللغة إحدى هذه الحالات، حيث يكون المرء واثقاً من أن يجد بنى غنية للدراسة. ونجد في ميدان الإدراك البصري، مثلاً، أنّ إحدى القدرات الاستثنائية جداً، إنما هي تحديد الوجوه. كيف يستطيع المرء، بعد رؤية وجه من زاوية معينة، أن يميزه من زاوية أخرى؟ - يتضمن ذلك تحويلاً هندسيّاً جديراً بالملاحظة. ولكي تميزي بين وجهين! لن يكون مهمة سهلة أن تصمّمي أداة لتجاري الأداء الإنساني في هذه النواحي. ومن الجائز أن نظرية إدراك الوجه تماثل النحو التوليدي. ومثلما

يحدث في اللغة تماماً، إن أنتِ افترضت أن ثمة بنى أساسية وبنى متحوّلة، أمكن عندئذ أن يتخيل المرء أنموذجاً يمكن أن يولّد الوجوه البشرية الممكنة، والتحويلات التي ستبين لك الأشياء التي سيبدو كلُّ وجه مماثلاً لها من الزوايا كلّها. ولا ريب في أنّ النظريات الشكلية ستكون مختلفة كثيراً عن نظريات اللغة. . .

م. ر.: . . . لأننا ننتقل من سلسلة طولية إلى كتلة.

ن. ت.: هناك أيضاً كتاب مثير جداً صدر حديثاً حول جهاز الإدراك عند الأطفال. وخلال السنوات القليلة الماضية استُنبطت المناهج التجريبية مما يأذن للمرء بأن يجري عمله على صغار الأطفال، حتى الذين عمرهم عدة أيام، أو عدة أسابيع، وأن يحدّد بعض المظاهر لأجهزتهم الإدراكية، مما يجري بوضوح قبل التجربة المناسبة. ولقد أُعلن مثلاً أن الأطفال يميزون الفئات الصوتية P، وT، وK، التي تشكّل صوتيّاً سلسلة متصلة Continuum: ليس هناك خط فاصل بين هذه الفئات، وليس ثمة ضرورة فيزيائية لتقسيم السلسلة الصوتية المتصلة بهذه الطريقة. أما من حيث الإدراك، فإنها لا تشكل سلسلة متصلة. والمنبّه الخاص الموازي لهذا البعد سيُدرَك بوصفه P أو T أو K. ويبدو أنّ الأطفال يقومون بهذا التمييز بين الفئات، مما يشير إلى أنه ينبغي أن يعكس جزءاً من النظام الإدراكي البشري لا يُتعلَّم، بل هو قدرة فطرية ربما ترتبط نوعيّاً باللغة، رغم أنّ هذا يمكن أن يناقش.

وهناك عمل آخر حول انعكاسات المفاجأة؛ ومن ذلك مثلاً: أنّكِ إن قدّمتِ إلى طفل صغير دائرة صغيرة تنداح فتغدو دائرة كبيرة، سيرتاع الطفل. أما إن قدّمتِ له دائرة يتضاءل اتساعها، فلن يكون ثمة استجابة خوف. لم تقرَّر هذه النتائج رسميّاً، لكنني غير متأكد من أنها قد نُشرت فيما مضى أو كم هي ثابتة. وإذا ما كانت صحيحة، فإنها توحي بوجود آليّة ما، فطرية في الحقيقة، لإدراك شيء مقدّم، وليس لهذا الفعل المنعكس الآن أيّ عمل:

فالصغير يستطيع أن يتحرك بعيداً في أية صورة. وسيركّب ذلك الفعل المنعكس في الجهاز الإدراكي البشري، وابتغاء إيجاد تفسير وظيفي له، ربما

يكون على المرء أن يرجع ملايين السنين، ليظفر بتفسير تطوّري.

م. ر. : هل يستطيع الأطفال أن يروا عندما يكونون ذلك الصغير؟

ن. ت. : حتى وقت متأخر، لم يكن معروفاً إلى أي مدى يستطيع الصغار أن يروا. ليس في يد الإنسان أية وسيلة للتحقق من ذلك. والظاهر أنّ ثمة إدراكاً بصريّاً معقداً حقاً قبل أن يستطيع الصغير الحركة. في كلّ الأحوال، في وقت مبكر جداً! وقد يكون في مقدور المرء أيضاً دراسة القدرات اللغوية ـ وكذا العجز والحُبسة، وهلمّ جرّا ـ بطرائق مماثلة.

وهناك جزء صغير من دراسة مثيرة حول فعل الأعصاب في اللغة؛ ومن ذلك مثلاً Lateralization أو وظائف نصفي كرة الدماغ. واللغة في الحال العادية وظيفة لنصف كرة الدماغ الأيسر قبل كلّ شيء، ويهدف العمل الذي نحن بصدده إلى إيضاح الوظائف الخاصة لنصفي كرة الدماغ. وقد أعلن (بيفر Bever) عن دراسة تقترح أن التحليل الموسيقي ينفّذه الجانب الأيسر من الدماغ، الذي يهتمّ بالعملية التحليلية، في حين أنّ الجانب الأيمن يلتزم نوعاً من التقدير الحسيّ. وسيكون ذلك مثيراً إن قيّض له أن يكون صحيحاً. وعلى الرغم من أن ظاهرة lateralization لا تحدث بين البشر وحدهم، فهي عند البشر موسّعة جداً.

هذه الخطوط المختلفة في البحث يدعم بعضها بعضاً. وفي السنوات المقبلة ربما تشكّل أحد أقسام العلم الأكثر إثارة.

م. ر. : لا تذكرُ علم الاجتماع. ومهما يكن، فإنّ علم اللغة الاجتماعي يبدو مقبولاً على نطاق واسع. وينشد هذا النوع من الدرس النظرَ إلى حقائق اللغة بوصفها حقائق تنتجها الفئات الاجتماعية. وأتذكر هنا خاصة دراسة (لابوف Labov[1]) عن إنجليزية الغيت ghetto غير الفصيحة. وأرى أنّ ذلك علم لغة أيضاً.

---

1 ـ وليم لابوف، اللغة في المدينة الداخلية Language in the Inner City ـ دراسات في العامية الإنجليزية عند السود (فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، 1972)؛ وكذا «دراسة في الإنجليزية غير القياسية (أربانا، إلينوي: مطبعة جامعة إلينوي، 1975).

ن. ت.: إن دراسة لهجات متنوعة تقع لا محالة في صميم علم اللغة. لكني لا أرى وجهاً تختلف فيه دراسة لهجات الغَيْت عن دراسة لهجات المتحدثين المدربين في الجامعة، من وجهة نظر لغوية صرفة. وكثيراً ما يكون الشيء نفسه على المستوى النظري. والحق أنّ هناك من يزعم أحياناً وجود بعض النظريات بشأن دراسة اللغة في المجتمع. وربما يكون الأمر كذلك، لكنني لم أر حتى الآن مثل هذه النظريات، أو أي وصف خاص للمبادىء التي تتضمنها. وما أعدّ حول هذه المسائل من مقترحات نظرية نزرٌ يسير، فيما أعلم.

صحيح حقاً أنه ليس ثمة شخص يتكلم لغةً محدّدة جيّداً. وأن فكرة اللغة نفسها على مستوى عال جدّاً من التجريد. والصحيح أنّ كل شخص يستخدم عدداً من الأنظمة اللغوية في التكلّم. كيف يستطيع المرء أن يصف مزيجاً كهذا؟ ـ لقد تقدّم اللغويون على الجملة، وعلى نحو مناسب تماماً، في لغة المثالية Idealization: يقولون دعنا نتبنَّ فكرة الجماعة اللغوية المتجانسة. وحتى إن هم لم يعترفوا بذلك، فإن ذلك ما يفعلونه. فالمثالية هي الأداة الوحيدة للتقدم في الميدان العقلي، فيما يبدو لي. فأنت تدرسين أنظمة مثالية، وتستطيعين بعدئذ أن تسألي نفسك في أية طريقة تمثّل هذه الأنظمة المثالية وتتفاعل في الأشخاص الحقيقيين. وقد يصل علم اللغة الاجتماعي إلى نوع من المبدأ في ما يتصل بتنوع هذه الأنظمة، رغم أنني لا أعرف نتائج لهذا النوع. وقد اقترح أنّ النظام اللغوي لشخص، لا يكمن في تفاعل الأنظمة المثالية، بل في نظام مفرد له هامش من التنوع. وإن كان الأمر كذلك، فإنه غير مثير عندئذ. وأنا موافق على ما تقولين: ذلك جزء من علمٍ للّغة يقترب بعمليةِ «مثاليةٍ» علم اللغة العادي خطوة إضافية نحو تعقيد الواقعِ، حقاً.

م. ر.: أحسب أنه مهمّ جداً بالنسبة إلى (لابوف Labov) أن يعلن أنّ لغة الغيت لها نحوها الخاصّ بها، وهو نحو لا يحدَّد بوصفه مجموعة من الأخطاء أو المخالفات للإنجليزية الفصيحة.

ن. ت.: . . . ولكن، من في مقدوره أن يشكّ في ذلك؟ ـ ليس ثمة لغويّ قادرٌ في أية حال أن يشكّ في ذلك.

م. ر.: حقاً، لأنّ اللغويين يعلمون أنّ هذا مبدأ لغـويّ. أما (لابـوف Labov) فيخاطب أساساً المعلمين والمدرسين الذين لا يدركـون، على الجملة، مشروعيـة اللغة المنطوقة، وكذا من في أيديهم المهمة الإيديولوجية في غرس الشعور لدى أولئك الذين لا يتكلّمون اللهجة الفصحى.

ن. ت.: هو يفعل شيئاً مفيداً جداً على مستوى الممارسة الثقافية، في محاولـة مقاومة إجحافات المجتمـع، على الجملة ـ وذلـك عمل ممتـاز. أما عـلى المستوى اللغـوي، فإنّ هـذه المسألـة بيّنة وعـادية. وإنسـان العصر الحجري يتكلم لغـة شبيهـة بلغتنا، حسب مـا وصل إليـه علمنا حتى الآن. وجـليّ أن لغة الغَيْتـات ghettos لها نظام لغـة الضواحي نفسـه. وأنّ دراسة الإنجليـزية السـوداء، من وجهة نظر لغـوية، عـلى نفس مستوى دراسـة اللغة الكـورية أو دراسـة اللغات الهنـديـة الأمـريكيـة، أو دراسـة الاختـلاف بـين إنجليـزيـة كيمـبردج إنجلترا، وكيمـبردج ماسـوشوستس. وذلـك عمل نـافـع جـداً. أمـا مـا يـزعجني، فهـو الادّعاءات النظرية. عندنا هنا علم لغـة وصفي جيد، لكنـه لا يتبنّى الحنكة في علم اللغة لتثبيت النتيجة المهمـة اجتماعيـاً. ويوصَـل إلى الهدف الإيـديولـوجي نفسه من خلال عمل (تيودور روزنجارتن Theodore Rosengarten) في كتابـه All God's Dangers، الـذي هـو سـيرة ذاتيـة لنيت شـو Nate Shaw. نقـل روزنجارتن قصة زنجي طاعن في السنّ، كان أمّياً وقد أوتي تذكّراً مدهشاً لحياته كلها. وكان قاصّاً مفطوراً على القصّ، أما حياته الحافلة بالصراعات الاجتماعية التاريخية، فقد كانت خـلاّبة. وكثيـراً ما يقـول روزنجارتن، وهـو ينقل القصـة المحكيـة لهذا الشيـخ، الشيء نفسه الـذي تنسبينه إلى لابـوف: هذا الإنسان هو أيضاً كائن بشري، كائن بشري كان حقّاً غير عاديّ البتة.

وقد ينشأ بعض اللَّبس عن أحد تصريحاتي، التي كانت قد أثارت جدلاً أكـثر مما كنت قد توقعتُ: تكلّمت على ضرورة التفكير بجماعة لغوية متجانسة...

م. ر.: ... بـوصفه مثـاليةً لا محيـد عنها في العمـل العلمي. وهي مثاليـة لا تعني، كما كتبتَ تقول، أنّ الواقع متجانس، لكنّ مثالية كهذه ضرورية، والحقّ، آلية حتى حين يدرس المرء لغة الغيتات.

ن. ت.: هذا طبيعي. وللهجات جميعاً. وأرى أنّ هذه هي الطريقة العقلانية لمعالجة دراسة التغيرات اللهجية: لا نزال نتكلم دائماً على أنظمة اعتمدت فيها المثالية. ومثل هذه الأنظمة فحسب تتمتع بخاصيات مثيرة. أما تجميعات الأنظمة فقلّما كان لها خاصيات مثيرة. دعينا نأخذ مثالاً: رغم أنه كان طفلاً صغيراً، تكلّم صديقي موريس هالي خمس لغات. وحين تؤخذ هذه اللغات الخمس معاً لا تكون لها خاصيات مثيرة. أما فرادى، فإنّ لها مثل هذه الخاصيات. وعلى هذا النحو، إذا ما تكلّم إنسان مجموعة من اللهجات فستكتشفين لَبساً كبيراً فحسب إن لم تفصِلي بين العناصر التي تُركَّب منها هذه المجموعة.

م. ر.: يبدو لي مهمّاً، رغم ذلك، أن نواجه عمل لابوف التقدمي بموقف في علم اللغة النفسي لشخص من قبيل (بيرنشتاين Bernstein[2])، الذي يدعم ويسوّغ التمييز الاجتماعي.

ن. ت.: ربما يكون عمل بيرنشتاين رجعيّاً حقّاً في مضامينه، وربما لا يكاد يستحق المناقشة بوصفه أنموذجاً للدراسة العقلانية للغة. وقد كنت أعتقد أنه لم يعد ضرورياً أن نقول إنّ اللغة المحكية في غيت مدينة من المدن هي لغة حقيقية. لكنه ربما لا تكون تلك هي الحال. ويبدو أن بعض المربّين، والأشخاص الآخرين، ينظرون بجدّية إلى فرضية التحديدات الصارمة للكفاءة بين أطفال «الطبقات الدنيا». أما وجود تخصّص يدعى «علم اللغة الاجتماعي»، فيظلّ أمراً غامضاً عندي.

م. ر.: وعلى نحو أكثر تعميماً، ماذا يعني لديك علم الاجتماع اليوم؟

ن. ت.: أكرر القول إنّ أي تخصص دراسي يحدّد بلغة هدفه ونتائجه. وعلم الاجتماع هو دراسة المجتمع، أما بالنسبة إلى نتائجه، فيبدو أنّ ثمة أشياء قليلة في مقدور المرء أن يقولها بشأن ذلك، وعلى الأقلّ على مستوى عام تماماً. يجد المرء ملاحظات، وحدوساً، وانطباعات، وربما بعض التعميمات المشروعة.

2 ـ انظُر باسيل برنشتاين، **Langages et classes sociaux** (باريس: إديشن دي مينويت، 1975).

وكلّها قيّمة جداً، من دون ريب، ولكن ليس على مستوى المبادىء التحليلية. ولدى النقد الأدبي أيضاً أشياء يقولها، لكنه لا يمتلك المبادىء التحليلية. وطبيعي أنه منذ عهد الإغريق القدماء، كان الناس يحاولون إيجاد الأسس العامة التي يقيمون فوقها صرح النقد الأدبي، لكنني، رغم بعدي عن الأهلية في هذا الميدان، أعيش تحت وطأة انطباع أنه لا أحد نجح حتى الآن في تثبيت هذه المبادىء. وهم كثيرون جداً مثلما هي الحال في العلوم الإنسانية الأخرى. وليس ذلك انتقاصاً، إنه تمييز، يبدو لي صحيحاً. وأفترض أن علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics فرع دراسي يحاول تطبيق مبادىء علم الاجتماع في الدرس اللغوي؛ لكنني أشك في أنه يستطيع أن يفيد شيئاً ضئيلاً من علم الاجتماع، وأستغرب ترجيح أن يضيف الشيء الكثير إليه.

م. ر.: على الجملة، يربط المرء فئة اجتماعية بمنظومة من الأشكال اللغوية في طريقة هي bi-unique تقريباً.

ن. ت.: وتستطيعين أيضاً أن تجمعي فراشات وتُجري عدة ملاحظات. وإذا ما كنت تحبّين الفراش فهذا أحسن؛ لكنّ عملاً كهذا لا ينبغي أن يتخذ لبوس البحث، الذي يهتمّ باكتشاف مبادىء تفسيرية لها بعض العمق، وهو يخفق إن لم يفعل كذلك.

م. ر.: يتهم بعض علماء الاجتماع علمَ اللغة بالمشاركة في إجازة اللغة السائدة، وخاصة بسبب مفهوم «الكفاءة»، الذي كثيراً ما يلتبس بالمهارة في معالجة اللغة. لكنهم، قبل كلّ شيء، ينالون من علم اللغة لاعتماده المثالية، مما ينأى به عن الواقع الاجتماعي.

ن. ت.: الاعتراض على المثالية اعتراض على العقلانية حقّاً؛ وليس هو إلا الإصرار على ألا يكون لدينا عمل عقليّ مهم. وإنّ الظاهرات التي تعقّد إلى الدرجة التي تجعلها خليقة بالدرس تستلزم، على الجملة، تفاعل أنظمة مختلفة. ومن هنا، عليك أن تستخلصي هدفاً ما للدراسة، عليك أن تستبعدي تلك العوامل غير الوثيقة الصلة بالموضوع. على الأقل إن أردت أن تجري بحثاً ذا شأن. وفي العلوم الطبيعية، لا يُناقش هذا البتة؛ فهو أمر جليّ في ذاته. أما في

العلوم الإنسانية فيظل الناس يتساءلون عنه. وذلك يؤسف له. وأنّكِ حين تعملين في إطار من المثالية ربما تهملين شيئاً مهماً جداً. ذلك احتمال للتحقق العقلاني كان يُفهم دائماً. ولا ينبغي للمرء أن يضيق به كثيراً. على المرء أن يواجه هذه المشكلة ويحاول معالجتها، وأن يكيّف نفسه وفقاً لها. ولا محيد عن ذلك البتة.

ليس هناك معايير واضحة تقوّم المثالية الصحيحة، خلا معيار الحصول على نتائج مهمة. فإن حصلتِ على نتائج جيدة، فلديك عندئذ مبرّر للاعتقاد بأنك غير بعيدة عن مثالية جيدة. إن أنت ظفرت بنتائج جيدة بتغيير وجهة نظرك، فإنكِ تكونين عندئذ قد حسّنت مثاليتك. هناك تفاعل دائم بين تحديد ميدان البحث واكتشاف المبادىء المهمة ـ أما رفض المثالية فعمل صبياني. وإنه مستغرب جداً أن تسمعي مثل هذا الانتقاص من جانب اليسار. إذ يقدم الاقتصاد السياسي الماركسي مثالاً رائعاً ومألوفاً، بمثاليته وتجريداته البعيدة المدى.

م. ر.: ألا يحاول علماء الاجتماع التزام المناهج التي يستخدمونها في الوقت الراهن، استباراتهم، إحصائياتهم، وغير ذلك، مما يحتلّ مكان الممارسة العلمية؟

ن. ت.: نقول مرة أخرى، إنّ هذا الأنموذج من التناول بما هو كذلك ليس جيداً ولا سيئاً. ونعود إلى الاختلاف بين التاريخ الطبيعي والعلم الطبيعي. في التاريخ الطبيعي، كلّ ما تقومين به حسن. فإن شئتِ أن تجمعي الحجارة، يكن في مقدورك أن تصنّفيها تبعاً لألوانها، لمظاهرها، وهلمّ جرّا. لكلّ شيء قيمة مكافئة، لأنّك لا تبحثين عن المبادىء. فأنت تشغلين نفسك، ولا أحد يستطيع الاعتراض على ذلك. أما في العلوم الطبيعية، فالأمر مختلف تماماً. ذلك أن مبعث البحث هناك اكتشاف بنية واضحة ومبادىء تفسيرية. في العلوم الطبيعية، ليس للحقائق أهمية في ذاتها، بل على قدر ما لها من تأثير في المبادىء التفسيرية والبنى الخفية التي لها أهمية عقلية فحسب. وأحسب أنّ هذه المناقشة كلّها تؤول إلى خلط بين معنيين لكلمة مثير interesting. فبعض الأشياء تكون مثيرة في نفسها، مثال ذلك: الفعل الإنساني. فحين يعالج روائي أفعالاً إنسانية يكون ذلك مثيراً interesting؛ طيران عصفور، زهرة، ذلك كلّه مثير. وبهذا

المعنى يكون التاريخ الطبيعي وعلم الاجتماع الوصفي مثيرين؛ كالرواية تماماً. إذ يعالج كلاهما ظاهرات مثيرة، ويعرضانها لِرؤيتنا، وقد يعطيان تبصراً فيها، على نحو ما.

لكنّ ثمة معنى آخر لكلمة interesting، في الفيزياء، مثلاً. أما الظاهرة نفسها فليس لها إثارة لدى الفيزيائي. والحق أن الفيزيائيين تثيرهم، على الجملة، على الأقلّ في المرحلة الحاضرة، الظاهرة «الغريبة exotic» التي ليس لها فعلاً إثارة في نفسها، بالمعنى الأول لكلمة interesting. إنّ ما يحدث في ظروف تجربة علمية، ليس له أهمية في ذاته. وتكمن إثارته في علاقته بأية مبادىء نظرية تكون في خطر. والعلم الطبيعي، من حيث هو مختلف عن التاريخ الطبيعي، لا يهتمّ بالظاهرات في أنفسها، بل بالمبادىء والتفسيرات التي لها تأثير ما فيها. وليس هناك صواب أو خطأ في اختيار واحد من هذه التحديدات لكلمة interesting (أو معنى آخر، مرتبط بالنفعية مثلاً). فليس خطأ أن يُثار بالأفعال الإنسانية، وليس صواباً أن يثار بالمسرِّعات الجزيئية particle accelerators. هناك حقاً شيئان مختلفان تماماً. ولا ينبغي لجاذبية علم الاجتماع أن تؤسَّس على مزج بين معنيي الكلمة.

وتجدين في دراسة اللغة أيضاً ظاهرات غريبة. وفي الإنجليزية ليس في مقدورك أن تقولي: John seems to the men to like each other قاصدةً أن جون John يبدو لكلا الرجلين كالآخرين. لا شيء خاطىء في المعنى المراد؛ وليس الأمر إلّا أنّ هذه الجملة لا تعبّر عنه. وليس لذلك، على ما هو عليه، أية إثارة؛ ولا أحد يقوله البتة، وتلك هي المسألة كلّها. لكنه يحدث أن تكون للظاهرة إثارة عقلية؛ لأنها مرتبطة بمبادىء مهمة في النظرية اللغوية.

النَّصَب في العلوم الإنسانية أنه يسهل على المارسين أن يجدوا أنفسهم في موقف يصفون فيها ظاهرات قليلة الإثارة، وليس لديهم شيء مثير يقولونه عن موضوعهم، ذلك هو الأسوأ؛ التقديم، وقولي أيضاً، التحليلات الإحصائية في موضوعات لا إثارة لها. . . ولا شكّ في أنّ علم الأناسة «الانثروبولوجي» وعلم الاجتماع كثيراً ما يحققان نتائج مثيرة جداً. خذي عمل زميلي (كينيث هيل Ken-

neth Hale) مثلاً، حيث كان قد درس «الثراء الثقافي» للثقافات واللغات المحلية في أوستراليا. ويمكن أن يوصف هؤلاء الناس بأنهم بين الشعوب الأكثر «بدائية» في العالم، على الأقل من وجهة نظر التكنولوجيا. لكنّهم طوّروا أنظمة عقلية معقّدة على نحو غريب، ولعباً لغوية لا تضاهى. . .

م. ر. : أتذكّر قراءة دراسته للعبة في الطباقات antonyms، حيث يكون على كلّ متكلّم أن يُحِلّ كلماتٍ محلّ أضدادها، وفق قواعد معينة. . .

ن. ت. : نعم، فذلك أحد الأمثلة. وما ينشأ عن عمله مثير جداً، ولا ريب في ذلك. ولا يمكن أن تكون هذه الألعاب قد اختُرعت لتزجية الفراغ فحسب: فهي تلبّي حاجات عقلية أساسية. وقد كان مقترحاً أيضاً أن تكثير أنظمة القرابة systems of kinship المركبة والمعقّدة على نحو غريب، ربما لا يكون له تفسير بلغة الوظيفة الاجتماعية. . .

م. ر. : ولهذا، فإنه معارضٌ للوظيفية Functionalism عند ليفي ستروس، التي تربط نظام القرابة بالتغيّر. . .

ن. ت. : ربما تلبي أنظمة القرابة هذه حاجة عقلية. وقد تكون نوع الرياضيات الذي يمكن أن تُوجِديه إن لم يكن لديك رياضيات شكلية. اخترع الإغريق نظرية العدد، ويخترع آخرون أنظمة القرابة. ويروي (هيل Hale) وآخرون عن رواة informants موهوبين جدّاً في أنظمة القرابة، مثلما يمكن أن يكون الرياضيون موهوبين. وتنتمي هذه الاكتشافات إلى علم الأناسة، وطبيعي أن تنتمي إلى علم النفس أيضاً، وهي تبيّن كيف تُبدع كائنات بشرية ثراءً ثقافياً تحت ظروف الجدب المادّي. وعلى قدر ما تكون هذه الألعاب اللغوية مهمة، يقال إنّ الأطفال لا يجدون صعوبة البتة في تعلّمها. وهي تبدو مرتبطة بطقوس البلوغ. وكلّها غريب جدّاً وسحري.

م. ر. : هذه الاكتشافات «مثيرة interesting» جداً في معنَيي الكلمة كليهما. ويلوح لي أنّ حقائق اللغة تقدم أيضاً هاتين الطريقتين في «الإثارة».

ن. ت. : نعم. خذي نحواً تقليدياً مقنعاً: فهو يقدّم الظاهرات التي تتمتع

بإثارة «إنسانية»؛ الأفعال الشاذة، مثلاً. الأفعال الشاذّة، ذلك يسلٍّ. لكنّ النحو التقليدي لا يقيم وزناً لما يسمّيه بعض النحويين التوليديين «حالة الفاعل المحدّد»(*)، لأنّ الظاهرات التي تستبعدها هذه الحالة ليس لها «إثارة إنسانية».

فالجملة التي ذكرتها قبل مثلاً John seems to the men to like each other، تستبعدها حالة الفاعل المحدّد. لكنني أشكّ في أنّ أيّ نحو تقليدي، حتى النحو الأكثر عموماً، سيضطرب في ملاحظة أن مثل هذه الجمل ينبغي أن يستبعد. وذلك مشروع تماماً، على قدر ما يُهتمّ بالقواعد التقليدية في الإنجليزية؛ وتحتكم هذه القواعد إلى عقل القارىء بدلاً من السعي بوضوح إلى تمييز خصائص هذا «العقل». وفي مستطاع المرء أن يفترض أن حالة الفاعل المحدّد ـ أو أي مبدأ آخر يستبعد هذه العبارة ـ هي فعلاً مظهر لعقل المتكلم، مظهر لنحو عام؛ ومن ثمّ، لا تتطلّب تعليماً واضحاً للشخص الذي يقرأ نحواً تقليدياً.

أما عند اللغوي، فالعكس صحيح. إذ يهتم اللغوي بما لا تقوله القواعد التقليدية؛ يهتمّ بالمبادىء، أو، على الأقلّ، ذلك ما ينبغي أن يشغله، فيما أرى.

م. ر.: إنّ ردّ الفعل الأنموذجي على المثالية idealization الذي يواجهه المرء في العلوم الإنسانية يبدو مرتبطاً، إذن، بحقيقة أنّ الناس لا يثارون بما هو مشترك بينهم، بل...

ن. ت.: ... بل بما يميّز بينهم، نعم. والشيء نفسه ينبغي أن يصدق على

(*) هذه حالة تمنع انتزاع عنصر ينتمي إلى جملة مركبة، أو ربطه بعنصر خارج هذه العبارة، إن تضمنت العبارة المركبة فاعلاً «محدّداً» ـ وتعني «محدّد» ما ينبغي أن يبيَّن على نحو دقيق. ففي جملة «We expected John to like each other»، مثلاً، لا يمكن أن تربط عبارة each other بـ We السابقة، بحيث إن الجملة لا تعبّر عن معنى العبارة Each of us expected that John would like the other... وتمنع حالة الفاعل المحدّد هذا الربط لوجود الفاعل John في العبارة المركّبة «John to like each other». وتعمل هذه الحالة نفسها عملها في المثال المتقدم: John seems to the men to like each other. وفاعل Like غير موجود صوتياً هنا، لكن «يفهم» أنه John. انظر بشأن مناقشة هذه المسائل: تشومسكي: تأملات في اللغة Reflections on Language (نيويورك: بانثيون، 1975)، الفصل الثالث. [المؤلف].

الضفادع. إذ لا شك في أنها لن تُثار بما يجعلها ضفادع، بل بما يجعل كلّاً منها متميزاً بين أقرانه: ما إن كان أحدها يقفز إلى مسافة أبعد، إلخ. كلّ شيء يجعل ضفدعاً متميزاً بالنسبة إلى الضفادع الأخرى. وتفترض الضفادع أنه طبيعي تماماً أن تكون ضفادع. ولا تشغلها قضية «الضفدعية».

م. ر.: بين الأمريكيين، تستخدم كلمة «ضفادع» للدلالة على الشعب الفرنسي.

ن. ت.: ما قصدت ذلك.

الفصل الثالث

فلسفة اللغة

م. ر.: لقد قادتك اكتشافاتك اللغوية إلى أن تحتلّ مواقع في فلسفة اللغة وفي ما يدعى «فلسفة المعرفة». وفي كتابك الأخير (تأملات في اللغة Reflections on Language)، خاصة، كنت مُغرى بتقرير حدود ما يمكن معرفته في الفكر؛ ونتيجة لذلك، تحوّلت التأملات في اللغة فعلاً إلى فلسفة العلم...

ن. ت.: طبيعي ألا تكون دراسة اللغة هي التي تقرر ما يمكن أن يعدّ طريقاً علمياً في البحث، بل الحقّ أنّ هذه الدراسة تقدم أنموذجاً يمكن أن يرجع إليه المرء في بحث المعرفة الإنسانية.

وفي حال اللغة، على المرء أن يبينّ كيف يطوّر شخص مزوّد بمعطيات محدودة تماماً، نظاماً للمعرفة ثريّاً إلى حدّ مسرف. والطفل الذي يوضع في جماعة لغوية يزوّد بمجموعة من الجمل محدودة وناقصة غالباً، ومجزّأة، وهلمّ جرّاً. ورغم هذا، يفلح في أمد قصير في «التركيب» وفي وعي نحو لغته، وفي تطوير معرفة معقدة جداً، وذلك لا يمكن أن يُحصل عليه من خلال الاستقراء أو التجريد مما تقدمه التجربة. ونستخلص أنّ المعرفة التي توعى ينبغي أن تحدّد بدقة متناهية من خلال خاصية حيوية «بيولوجية». وكلّما واجهنا حالاً مماثلة، حيث تركّب المعرفة من معطيات محدّدة وناقصة على نحو متماثل ومتجانس بين الأفراد جميعاً، استطعنا أن نستخلص أنّ مجموعة من القيود الأولية، تقوم بفعل مهمّ في تحديد النظام الإدراكي الذي يركّبه العقل.

نجد أنفسنا أمام ما يمكن أن يبدو مفارقة، على الرغم من أنها حقاً ليست مفارقة البتة: حيث المعرفة الفنية والمعقدة يمكن أن تركّب بطريقة متماثلة، مثلما هي الحال في معرفة اللغة، ينبغي أن توجد ثمة قيود، تحديدات تفرضها موهبة حيوية على الأنظمة الإدراكية التي يمكن أن يطورها العقل. إنّ مجال المعرفة التي يمكن الحصول عليها، مرتبط جوهرياً بحدودها.

م. ر. : إذا كانت كلّ أنواع القواعد النحوية ممكنة، فإنّ اكتساب هذه القواعد سيغدو مستحيلاً؛ وإذا ما كانت كلّ تركيبات «الفونيمات» ممكنة، فإنه لا تعود ثمة لغة. ويظهر الدرس اللغوي، خلافاً لذلك، إلى أي مدى تحدَّد التركيبات اللاحقة من الكلمات و«الفونيمات»، ذلك أنّ هذه التركيبات، لا تشكّل إلا منظومة جزئية صغيرة من منظومة التركيبات التي يمكن تصوّرها. وعلى علم اللغة أن يوضح القواعد التي تحدّد هذه التركيبات. لكنه على أساس هذه الحدود، يحصل المرء على عددٍ لا متناه من أشكال اللغة. . .

ن. ت. : لو أنّ القيود الحادّة على المعرفة التي يمكن الحصول عليها لم تكن موجودة، فلن يكون في مقدورنا امتلاك معرفة واسعة كمعرفة اللغة. لسبب بسيط هو أنه من دون هذه التحديدات السابقة نستطيع أن نركّب عدداً هائلاً من الأنظمة المعرفية الممكنة، التي تنسجم كلّها مع ما تقدمه التجربة. وهكذا فإنّ التحقيق المتماثل لنظام معرفي محدّد يتجاوز آفاق التجربة سيكون مستحيلاً: فقد نتبنّى أنظمة إدراكية مختلفة، من دون إمكانية تحديد النظام الصحيح حقّاً بين هذه الأنظمة. وإذا ما توافر بين أيدينا عدد كبير من النظريات المتماثلة في درجة الاطمئنان إليها، فإنّ ذلك يعني فعليّاً عدم امتلاكنا نظريةً البتة.

هبي أننا نكتشف ميدان العقل الذي تمتاز به الكائنات البشرية. إن حدث أنّ أحداً طوّر نظرية تفسيرية غنية رغم تحديدات الدليل الذي يمكن الحصول عليه، فإنه يكون مشروعاً أن نسأل ما الإجراء العام الذي سمح بهذا الانتقال من التجربة إلى المعرفة ـ ما نظام التقييدات الذي جعل مثل هذه الوثبة العقلية أمراً ممكناً؟

وربما يقدّم تاريخ العلم بعض الأمثلة الوثيقة الصلة بالموضوع. وقد حدث

أحياناً أن أُقيمت نظريات علمية غنية على أساس حقائق محدّدة، نظريات كانت واضحة للآخرين، ومؤلفة من قضايا مرتبطة على نحوٍ ما بطبيعة العقل البشري. ونحن، وقد قُدّمت إلينا هذه الحالات، ربما نحاول اكتشاف التقييدات الأولية التي تميز هذه النظريات. ويعود بنا ذلك إلى عرض السؤال: ما النحو العام Universal grammar بالنسبة إلى نظريات واضحة؛ ما منظومة التقييدات المقدّمة حيوياً «بيولوجيّاً»؟

هبي أننا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال ـ ولعلّ ذلك ممكن، من حيث المبدأ. نستطيع من ثمّ، وقد أُعطيت التقييدات، أن نبحث أنواع النظريات التي يمكن الحصول عليها مبدئياً. وهذا مماثل لأن نسأل، في حال اللغة: على افتراض نظرية النحو العام، أية أنماط من اللغات ممكنة من حيث المبدأ؟.

دعينا نشر إلى صنف النظريات التي توفرها لنا التقييدات الحيوية بأنها نظرية سهلة المنال accessible theories. ليس لزاماً أن يكون هذا الصنف متجانساً، ربما يكون ثمة درجات من سهولة المنال accessibility، سهولة منال بالنسبة إلى نظريات أخرى، إلخ. بتعبير آخر، ربما تكون نظرية سهولة المنال مركّبة تقريباً. فالنحو العام بالنسبة إلى إنشاء النظرية، هو إذن نظرية للتركيب من نظريات يمكن الوصول إليها. ولو كان هذا النحو العام جزءاً من الموهبة الحيوية لشخص ما، ثم يعطى الدليل اللائق، فسيكون لدى هذا الشخص، في بعض الحالات على الأقلّ، بعض نظريات من الطراز السهل المنال. ولا ريب في أنني أبسّط كثيراً.

تأملي بعدئذ صنف النظريات الحقيقية true theories. في مقدورنا تصوّر أنّ مثل هذا الصنف يوجد، ويعبّرٍ عنه، دعينا نقل، بمجموعة من الرموز متيسرة لنا. في مقدورنا أن نسأل بعدئذ: ما نقطة تقاطع صنف النظريات السهلة المنال وصنف النظريات الحقيقية؛ أي ما النظريات التي تنتمي في الوقت نفسه إلى صنف النظريات السهلة المنال وإلى صنف النظريات الحقيقية؟ (أو أننا نستطيع أن نثير أسئلة أكثر تعقيداً حول درجة سهولة المنال وسهولة المنال النسبية). وحيث توجد نقطة التقاطع هذه، يستطيع الكائن الإنساني الحصول على معرفة

حقيقية. وعلى العكس من ذلك، لا يستطيع الحصول على معرفة حقيقية وراء هذا التقاطع.

طبيعي أن هذا يحصل على افتراض أنّ العقل البشري جزء من الطبيعة، أعني جهازاً حيويّاً كالأجهزة الأخرى، قد يكون أكثر تعقيداً وتركيباً من الأجهزة الأخرى، لأننا لا نعرف عنه رغم ذلك سوى أنه جهاز حيويّ، له مجاله الممكن وحدوده الداخلية التي تحدّدها العوامل نفسها التي تعطي مجاله. والعقل البشري، على هذا الرأي، ليس الأداة الشاملة التي رأى ديكارت أنها جهاز حيويّ متميّز نسبياً.

م. ر.: نعود إلى الفكرة التي تقول إنّ النشاط العلمي غير ممكن إلا ضمن الحدود الحيوية «البيولوجية» للكائن البشري...

ن. ت.: لكن لاحظي عدم وجود سبب حيوي خاصّ يفسّر لماذا ينبغي أن يوجد تقاطع كهذا. إنّ القدرة على اختراع فيزياء نووية، تقدّم متعضّياً organism من دون أفضلية اختيار، ولم تكن عاملاً في ارتقاء الإنسان، ومن المعقول أن نفترض هذا. وإنّ القدرة على حلّ معضلات الجبر ليست عاملاً في التكاثر التفاضلي. ليس هناك، حسب علمي، رواية موثوقة لفكرة أنّ هذه القدرات الخاصة مستمرة على نحوٍ ما بإمكانيات عملية، صناعة الأدوات وما شابهها ـ مما لا ينفي، طبعاً، القولُ بتطوّر هذه القدرات الخاصة لأسباب مجهولة بوصفها ملازمة لتطور الدماغ، الذي يمكن أن يكون قد خضع لضغوط انتقائية.

ويجوز القول على نحو من الأنحاء، إنّ وجود التقاطع بين صنف النظريات السهلة المنال وصنف النظريات الحقيقية، هو نوع من المعجزة الحيوية. ويلوح أنّ هذه المعجزة حدثت، على الأقلّ، في ميدان واحد، هو الفيزياء، والعلوم الطبيعية التي ربما يتصوّرها المرء بشيء من الترخّص، نوعاً من «الامتداد» للفيزياء: الكيمياء، الكيمياء الحيوية، الأحياء الجزيئية. لقد كان التقدم في هذه الميادين سريعاً جدّاً على أساس معطيات محدّدة، وفي طريقة مفهومة عند الآخرين. وقد يواجهنا هنا حدث فذّ في التاريخ الإنساني: ليس ثمة ما يحمل

المرء على الاعتقاد بأننا كائن حيّ عام. فنحن، إلى حدّ ما، خاضعون لتقييدات حيوية بالنسبة إلى النظريات التي في مقدورنا أن نخترعها ونفهمها، ونحن محظوظون في امتلاك هذه التقييدات، لأننا من دون ذلك، لا نستطيع أن نركّب أنظمة غنية للمعرفة والفهم البتة. لكن هذه التقييدات يمكن أن تستبعد، على التمام، ميادين، لدينا توق شديد إلى أن نعرف شيئاً عنها. وذلك سيّىء جداً. قد يكون هناك كائن حيّ آخر له عقل منظّم تنظيماً مختلفاً، سيكون قادراً على ما نحن عاجزون عنه. وهذا بوصفه تقريباً أولاً، وهو تقريب معقول فيما أحسب، سبيل إلى التفكير في قضية اكتساب معرفة واعية.

ونمضي خطوة أخرى فنقول إنه يمكن تصوّر أن كائناً حيّاً خاصّاً يمكن أن يتفحّص جهازه الخاص لاكتساب المعرفة؛ وقد يكون من ثمّ قادراً على تحديد صنف النظريات المفهومة الذي يمكن الحصول عليه. ولا أرى أي تناقض في ذلك. فالنظرية التي تولد غامضة «النظرية العسيرة المنال» في المعنى الذي قدمناه منذ قليل، لا يمكن، لذلك، أن تغدو مفهومة أو سهلة المنال.

ستميّز فعلاً. وإن حدث في ميدان فكريّ ما أن تغدو النظريات السهلة المنال بعيدة عن النظريات الحقيقية، فإنّ ذلك سيّىء جداً. إذ ذاك تستطيع الكائنات البشرية، في أحسن الأحوال، أن تطوّر نوعاً من التكنولوجيا العقلية، يتنبأ لأسباب يعزّ إيضاحها ببعض الأشياء في هذه الميادين. لكنهم لن يفهموا فهماً صحيحاً لماذا تعمل التكنولوجيا. لن تكون في أيديهم نظرية مفهومة بمعنى أن علماً مثيراً يكون مفهوماً. وستكون نظرياتهم، رغم إمكانية أن تكون مثيرة، غير مقنعة عقليّاً.

وحين نتأمل تاريخ السعي العقلي للبشر من وجهة النظر هذه، نجد أشياء غريبة، أشياء مدهشة. وفي الرياضيات، تبدو بعض المجالات مطابقة لقابليات إنسانية خارقة لدى البشر: نظرية العدد، الحدس الخَيْري. وقد حدّدت متابعة هذه الحدوس الخط الأساسي للتقدم في الرياضيات، حتى نهاية القرن التاسع عشر، على الأقل. وعقلنا قادر ظاهرياً على معالجة الخاصيات التجريدية لأنظمة العدد، والهندسة التجريدية، ورياضيات السلسلة المتصلة. وليست هذه هي

الحـدود النهـائيـة، لكنـه من الممكن أن نقتصر عـلى أفـرع محـددة من العلم والرياضيات.

ويمكن افتراض أنّ كلّ ما قلته توّاً سيرفضُه تجريبيّ متشدد، وقد يعدّه تافهاً.

م. ر.: أي يرفضه إنسـان يعتقد بـالفرضيـة التي تذهب إلى أنّ الإنسـان يتقدم بفعل الاستنتاج والتعميم في اكتساب المعرفة، بدءاً من عقـول «فارغـة» أو «جوفـاء»، من دون تقييدات حيوية استنتاجية. وضمن ذلك الإطار، لا تُحدّد بنيةُ العقل المعرفة، أكثر مما تحدِّد لوحة شمع شكل تصميم فني...

ن. ت.: نعم. إنّ لهذه الفرضيات التجريبية أثارة من معقـولية ظـاهريـة، فيما أحسب؛ إذ لا يبدو ممكناً أن نفسّر التطوّر الحاصل في الفهم الفـطري للعالم المادي والاجتماعي، أو العلم، بلغة عمليات الاستقراء، والتعميم، والتجريد، ومـا شابـه ذلك. ليس ثمـة ذلك الـطريق المبـاشر من الحقـائق التي تُغـطى إلى النظريات المفهومة.

ويصدق الشيء نفسه على ميادين أُخر، كالمـوسيقى، مثلاً. ومهـما يكن، فإنّ في مقدورك دائماً أن تتخيّلي أنظمـة موسيقيـة لا تُحصى، سيبدو معـظمها لـلأذن البشرية مجرّد صخب. وهناك أيضاً عوامل حيوية تحدّد صنف الأنظمة الموسيقيـة الممكنـة عند الكـائنات البشريـة، رغم أنّ الماهيـة الحقيقية لهـذا الصنف، تظلّ مسألة مفتوحة، وتناقش الآن.

في هذه الحال أيضاً، لا يبدو التفسير الوظيفي المبـاشر أمراً ميسـوراً. وليست القدرة الموسيقية عاملاً في إعادة الإنتاج. فالموسيقى لا تحسّن الرّفـاه المادّي، ولا تجيز للمرء أن يعمل أفضل في المجتمـع، إلخ. ويمكن القـول بوضـوح تام، إنّ الموسيقى تلبي حاجة الإنسان إلى تعبير جمالي. وإن درسنا الطبيعـة البشرية عـلى الـوجه الصحيـح، فقد نكتشف أن أنـظمة مـوسيقية محـدّدة هي التي تلبي تلك الحاجة، بينما لا تلبي أنظمة أخر تلك الحاجة.

م. ر.: بين تلك الميادين التي لم يحقّق التناول العلمي فيها أي تقدم خلال ألفي سنة تضع دراسة السلوك البشري؟

ن. ت. : السلوك، نعم، حالٌ من هذا القبيل. وضعت المسائل الأساسية منذ فجر الذاكرة التاريخية: تبدو مسألة تعليل السلوك أبسط من أن تُعرض؛ أما فعليّاً، فإنه لم يحقّق تقدم نظريّ في الإجابة عنها. وقد يصوغ المرء السؤال الأساسي على النحو الآتي: تأمّل وظيفة ذات متغيرات محدّدة كتلك، أُعطيت قيم المتغيرات، ستعطينا الوظيفةُ السلوك الذي ينشأ تحت ظروف تحدّدها هذه القيم، أو ربما بعض التوزّع على ضروب السلوك الممكنة. لكنه ليس ثمة وظيفة من هذا القبيل اقترحت جدّياً، حتى ابتغاء تقريب محدود، وقد ظلّت المسألة من دون عرض. والحق أننا لا نعرف أية طريقة معقولة لتناول المشكلة. وقد نتخيّل أنّ هذا الإخفاق المتوالي يعلّل بمنطق أن النظرية الحقيقية للسلوك وراء متناول إدراكنا، ومن ثم، ليس في مقدورنا أن نتقدم. ويلوح الأمر كأننا حاولنا أن نعلّم قرداً أن يتذوّق موسيقى باخ. مضيعة للوقت...

م. ر. : إذ ذاك ستكون مسألة السلوك مختلفة عن مسألة النحو: فتلك أيضاً لم تُعرض قبل تطوّر النحو التوليدي.

ن. ت. : لكنه في هذه الحال، متى يعرض السؤال يعرض كلّ إنسان إجابات متشابهة أو متماثلة. وحين تعرض بعض الأسئلة يستحيل تصوّر الإجابة أحياناً، وتكثر الإجابات كثرة بالغة أحياناً.

وإن اقترحت إجابة، فإنّ أولئك الذين لديهم إدراك كافٍ للمسألة أيضاً سيعدّون تلك الإجابة مفهومة. وكثيراً ما تكون الحال أنه يصعب حتى عرض السؤال بدقة، أو أنه يعرض بالقدر اللازم من البراعة؛ لكنه عندئذ قد يعرض أحياناً بدقة، ويظلّ يبدو وراء متناول الإدراك العقلي.

ولعلّ ما يمكن أن يكون نظيراً لحال اللغة، إدراكنا للبنى الاجتماعية التي نعيش فيها، ونحن نمتلك كلّ أنواع المعرفة الضمنية والمعقدة بشأن علاقاتنا بالآخرين. وربما يكون لدينا ضرب من «النحو العام» في الصور المحتملة للتفاعل الاجتماعي، وأنّ هذا النظام، هو الذي يساعدنا في أن ننظّم حدسيّاً إدراكاتنا الناقصة للواقع الاجتماعي، رغم أنه لا يتبع ذلك لزاماً أن نكون قادرين على تطوير نظريات واعية في هذا الميدان، من خلال ممارسة «قدراتنا في

تشكيل العلم». وإن نحن نجحنا في أن نجد مكاننا داخل مجتمعنا، فقد يكـون ذلك، لأن هذه المجتمعات تمتلك البنية التي نهيًّأ نحن لأن نبحث عنها. وبإشارة من تخيّـل نستطيـع أن نخترع مجتمعـاً مصطنعـاً لا أحـد فيـه يسـتـطيـع أن يجـد مكانه. . .

م. ر. : وإذ ذاك تستطيع أن تقارن إخفاق اللغة المصطنعة بإخفاق المجتمعات الطوباوية؟

ن. ت. : ربمـا. ولا يستطيـع المرء أن يتعلّم لغـة مصطنعـة مركبـة لانتهـاك النحو العام، بالسهولة التي يتعلّم فيها لغة طبيعية، ولنقل ببساطـة، بالانغـماس فيها. وعلى الأكثر، يمكن أن يعدّ المرء لغة كهـذه لعبةً، لغـزاً. . . وعلى النحـو نفسه، نستطيع أن نتخيل مجتمعاً لا يستطيع أحد فيه أن يبقى حيّاً بوصفه كـائناً اجتماعياً، لأنه لا يتوافق مع الإدراكات المحـدّدة حيويـاً ومع حـاجات الاجتـماع الإنساني. ولأسباب تاريخية، يمكن أن يكون للمجتمعات القائمة خـاصيات من هذا القبيل، تقود إلى أشكال مختلفة من الأمراض.

إنّ أيّ علم اجتماعي جدّي أو نظرية للتفسير الاجتماعي، ينبغي أن يقام على مفهوم الطبيعة البشرية. وإنّ منظّراً لليبرالية الكلاسيكية مثل آدم سميث، يبـدأ بتأكيد أن الطبيعة البشريـة يحدّدهـا ميل إلى التبـادل والمقايضـة، ميل إلى تبـادل البضائع؛ وينسجم ذلك الافتراض تمـام الانسجام مـع النظام الاجتـماعي الذي يدعو إليه. وإن أنتِ سلّمتِ بتلك المقدمـة المنطقيـة (التي يعزّ تصـديقها)، ثبت لك في النهاية أن الطبيعة البشرية تطابق مجتمعاً رأسمالياً مبكراً مثالياً، لا احتكار فيه، ولا تدخل للدولة، ولا توجيه اجتماعياً للإنتاج.

وإن كنت، خلافاً لما تقدم، تعتقدين مع ماركس أو الرومـانسيين الفـرنسيين والألمـان أنّ التعـاون الاجتـماعي وحـده يسمـح بنمـوّ تـامّ للقـدرات البشريـة، فسيكون لديك عندئذ صورة مختلفة تماماً لمجتمع منتظر. فهنالـك دائماً تصـوّر ما للطبيعـة البشرية، ضمني أو علنيّ، يشكّـل أساسـاً لمبـدأ النـظام الاجتـماعي أو التفسير الاجتماعي.

م. ر. : إلى أية درجة تستطيع اكتشـافاتـك في ميدان اللغـة وتحديـداتك لحقـول

المعرفة، أن تقود إلى ظهور مسائل فلسفية جديدة؟ - إلى أية فلسفة تشعر أنّك أقرب؟

ن. ت.: أما بشأن المسائل التي كنا قد ناقشناها توّاً، فإنّ الفيلسوف الذي أشعر بأنني أقرب إليه والذي أعيد صياغة عباراته تقريباً هو (تشارلز ساندرز بيرس Charles Sanders Pierce). وقد اقترح مخططاً تمهيديّاً مثيراً، بعيداً جداً عن أن يكون كاملاً، لما سمّاه «الخطف abduction».

م. ر.: أحسب أنّ الخطف شكل من الاستدلال، لا يعتمد على مبادىء استنتاجية (كالاستنتاج) فحسب، ولا على الملاحظة التجريبية وحدها (كالاستقراء). لكنّ ذلك الجانب عند بيرس غير معروف في فرنسا إلا على نحو ضئيل.

ن. ت.: أو هنا في الولايات المتحدة أيضاً. وقد ذهب بيرس إلى أنه لكي يفسّر المرء نمو المعرفة، عليه أن يفترض أنّ «عقل الإنسان يمتلك تكيفاً طبيعيّاً لتخيُّل نظريات صحيحة من بعض الأنواع»، مبدأ لـ «الخطف» «يضع قيداً على فرضية مسموح بها»، نوعاً من «الغريزة» تتطوّر عبر الارتقاء. كانت فِكَر بيرس في «الخطف» غامضة نسبياً، وأما اقتراحه أنّ البنية التي تعطينا إياها الحياة تقوم بفعل أساسي في تخيّر الفرضيات العلمية، فيبدو ذا تأثير ضئيل جداً. وحسب علمي، ليس هناك تقريباً من حاول تطوير هذه الفِكَر، رغم أنّ فِكَراً مماثلة قد طُوّرت على نحو مستقل في مناسبات مختلفة. لقد كان لبيرس تأثير هائل، ولكن ليس لهذا السبب الخاص.

م. ر.: والأكثر في ميدان علم العلامات Semiology.

ن. ت.: نعم، في ذلك المجال العام. وقد طوّرت فِكَرُه في الخطف فِكَر كانط التي لم تكن الفلسفة الأنجلوأمريكية الحديثة سريعة إلى تقبّلها. وفيما أعلم، لم يتابَع منهجُه في نظرية المعرفة، حتى إنه كان هناك انتقاد كثير للمناهج الاستقرائية - بوبّر Popper، مثلاً.

كان (راسل Russel) نفسه منشغلاً كثيراً في كتابه الأخير المسمّى «المعرفة الإنسانية Human knowledge»، بعدم كفاية المنهج التجريبي لاكتساب المعرفة. لكن هذا الكتاب قد أُهمل، على الجملة. واقترح مبادىء مختلفة

للاستدلال غير البرهاني nondemonstrative inference، بهدف تعليل المعرفة التي نمتلكها في الواقع.

م. ر.: الاستدلال غير البرهاني يختلف عن استنتاجات المنطق الرياضي في أنّ صحة النتائج، رغم صحة المقدمات المنطقية والخاصية الصارمة للاستنتاج المنطقي، غير مضمونة، إذ تُصدَر معتمدة على الاحتمال فحسب. هل الأمر كذلك؟

ن. ت.: جوهريّاً، نعم: ففي مستطاع المرء أن يقول إنّ منهجه هنا كان كانطيّاً إلى درجة ما، مع وجود اختلافات أساسية. لقد ظلّ راسل، على نحو ما، تجريبياً. ومبادئه في الاستدلال غير البرهاني ألحقت واحداً إثر الآخر بالمبدأ الأساسي المتمثل في الاستقراء، وهي لا تقدم تغييراً جذرياً في المنظور. لكنّ المشكلة ليست كمية، بل نوعية. إنّ مبادىء الاستنتاج غير البرهاني لا تحقق المطلوب. وأحسب أنه لا بدّ من منهج مختلف تماماً، يتخذ نقطة انطلاق بعيدة تماماً عن الافتراضات القبلية التجريبية. ولا ينطبق هذا على المعرفة العلمية فحسب، حيث هو مقبول اليوم على الجملة، بل ينطبق أيضاً على ما يمكن أن نسمّيه تركيبات إدراك الفطرة السليمة؛ أعني، بالنسبة إلى انطباعاتنا العادية عن طبيعة العالم المادي والاجتماعي، الإدراك الحَدْسي للأعمال البشرية، غاياتها، ومبرراتها، وأسبابها، إلخ.

هذه مسائل مهمة جداً، وتتطلب تحليلاً أكثر مما في مقدوري أن أقدّم هنا. ولكن لنعد إلى سؤالك، إذ إنّ قدراً كبيراً من عمل الفلاسفة المعاصرين في اللغة وطبيعة البحث العلمي كان محفّزاً كثيراً بالنسبة إليّ. وقد كان عملي منذ البدء متأثراً كثيراً بالتطورات التي حدثت في ميدان الفلسفة (كما تدلّل على ذلك اعترافاتي المنشورة بأفضال الآخرين عليّ؛ وخاصة نلسون جودمان Nelson Goodman، و و. ف. كوين W.V. Quine)، ويستمر ذلك في أن يكون صحيحاً. ولأذكر بضعة أمثلة فحسب، فعمل (جون أوستن John Austen) حول أفعال الكلام أثبت أنه مثمر جداً، وكذا عمل (بول جرايس Paul Grice) حول منطق المحادثة. أما في الوقت الراهن، فإنّ عملاً مثيراً جداً لا يزال يتابَع حول نظرية المعنى في اتجاهات متباينة. وفي مستطاع المرء أن يذكر إسهامات

(سول كريبك Saul Kripke) و (هيلاري بتنام Hilary Putnam)، و (جيرولد كاتز Jerrold Katz) و (ميخائيل دوميت Michael Dummett) و (يوليوس مورافكسِك Julius Moravcsik) و (دونالد دافيدسون Donald Davidson)، وآخرين كثيرين. ويبدو بعض العمل في علم الدلالة مما يتصل بنظرية الأنموذج Model-theoretic ـ دراسة «الحقيقة في عوالم ممكنة truth in possible worlds» ـ واعداً بنتائج طيبة. وإن أنسَ فلا أنسى عمل (جاكو هنتكا Jaakko Hintikka) وزملائه، الذي يعالج مسائل أساسية في عدد من الموضوعات في النحو وعلم الدلالة في اللغات الطبيعية، وخاصة في ما يتصل بتسوير القضايا المنطقية quantification. وقد وُسِّع نطاق مثل هذا العمل إلى «البراغماتية Pragmatics»؛ أي إلى دراسة الطريقة التي تستخدم فيها اللغة لتحقيق بعض المقاصد البشرية، ومن ذلك، عمل الفيلسوف اليهودي (آسا كاشر Asa Kasher). وكما تدلّ هذه الإشارات الموجزة القليلة، ينفَّذ هذا العمل على نطاق دولي وليس أنجلوأمريكياً فحسب.

وعليّ أن أذكر أيضاً عملاً في تاريخ العلم وفلسفته، بدأ يقدّم فهماً أثرى وأكثر دقة للطريقة التي تتطوّر فيها الأفكار وتتعمّق في العلوم الطبيعية. وقد تجاوز هذا العمل ـ عمل (توماس كوهن Thomas Kuhn) أو (إمري لاكاتوس Imre Lakatos) مثلاً ـ نماذج التحقيق والتزييف المتكلفة غالباً، والتي كانت سائدة لأمد طويل ومارست تأثيراً مشكوكاً فيه في «العلوم الهشّة»، عندما لم تعتمد هذه الأخيرة على أسس تقليد فكريّ سليم يمكن أن يوجّه تطوّرها. وأرى أنه من المفيد، بالنسبة إلى الناس الذين يعملون في هذه الميادين، أن يكونوا مطّلعين على الوسائل التي استطاعت بها العلوم الطبيعية أن تتقدّم، وخاصّة أن يدركوا كيف أنّ هذه العلوم، في لحظات حاسمة من تطورها، قادتها مثالية مسرفة، اهتمام بعمق التبصّر والقوة المفسِّرة أكثر من أن يقودها اهتمام بتكييف «الحقائق كلها» ـ الفكرة التي توشك أن تكون عبثاً ـ حتى إنها تهمل أحياناً مثالية مضادة ظاهرة على أمل (لم يُثبت أحياناً أنه مبرّر إلا بعد سنين عديدة أو حتى قرون) أن تفسّرها التبصرات اللاحقة، وهذه دروس مفيدة أسدل الستار عليها في جزء كبير من النقاش حول نظرية المعرفة وفلسفة العلم.

م. ر. : ماذا تعتقد بشأن الفلاسفة الأوروبيين، الفرنسيين خاصة؟

ن. ت. : أما خارج نطاق الفلسفة الأنجلوأمريكية، فلا أعرف ما يكفي عن الفلاسفة المعاصرين لأناقشهم بجدّية.

م. ر. : هل حدث أن لقيت أي فيلسوف ماركسي فرنسي؟

ن. ت. : نادراً ما حدث ذلك. وهنا لا محيد عن بعض التمييزات. إذ ارتبطت الفلسفة الماركسية المعاصرة على نطاق واسع بالعقيدة اللينينية، على الأقل حتى وقت متأخر. وقد طوّرت الماركسية الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى نزعات مشؤومة، في رأيي: تلك النزعات المرتبطة بالبلشفية التي بدت لي دائماً تياراً استبدادياً ورجعياً. وقد أصبحت الأخيرة سائدة في التقليد الماركسي الأوروبي بعد الثورة الروسية. وأدهى من ذلك بكثير، فيما أحسب على الأقلّ، نزعات متباينة تماماً، ومن ذلك مثلاً تيار الرأي الممتد تقريباً من روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg والماركسي الألماني أنتون بانيكويك، وبول ماتيك، إلى النقابي ـ الفوضوي رودلف روكر وآخرين.

لم يضف هؤلاء المفكرون إلى الفلسفة بالمعنى الذي نعتمده في مناقشتنا؛ لكنّهم امتلكوا الكثير بشأن المجتمع، والتغيير الاجتماعي، والمشكلات الأساسية في الحياة البشرية. ورغم ذلك ليس بشأن مشكلات من النوع الذي نناقشه، مثلاً.

وكثيراً ما غدت الماركسية نفسها نوعاً من الكنيسة، اللاهوت.

وطبيعي أنني أمضي بعيداً جداً في التعميم. وأنّ عملاً ذا قيمة قام به أولئك الذين يعدّون أنفسهم ماركسيين، لكنه إلى حدّ ما يبرّر هذا الانتقاد، ولست مطمئناً. ومهما يكن، فإنني لا أظنّ أن فلسفة ماركسية، من أي اتجاه، قد قدّمت إسهاماً جوهريّاً لنوع المسائل التي نناقشها.

أما بالنسبة إلى الفلسفات الأخرى، فإنّ ما أعرفه لم يؤثّر فيّ كثيراً، ولم يشجّعني على طلب معرفة المزيد.

م. ر. : لكنّك لقيت (ميشيل فوكو Michel Foucault)، في ما أظن، في

ن . ت . : نعم، وكان لنا بعض النقاشات الممتازة قبل البرنامج وخلاله. في المرئية الألمانية، تكلمنا عدة ساعات، هو بالفرنسية وأنا بالإنجليزية؛ ولست أعرف ما فعل مشاهدو المرئية الألمانية بذلك كلّه. وجدنا نفسينا متفقين جزئياً على الأقلّ، في ما بدا لي، في مسألة «الطبيعة البشرية»، وربما ليس كثيراً في السياسة (النقطتان الأساسيتان اللتان حاورنا فونز إلدرز بشأنهما).

وعلى قدر ما كان مفهوم الطبيعة البشرية وعلاقتها بالتقدم العلمي مهمّاً، بدا أننا كنّا «نصعد الجبل نفسه، منطلقيْن من اتجاهين متقابلين»، وأنا هنا أعيد التشبيه الذي اقترحه إلدرز. وأرى أنّ الإبداع العلمي يعتمد على حقيقتين اثنتين: خاصية جوهرية في العقل من جهة، ومجموعة من الشروط الاجتماعية والعقلية من جهة أخرى. ولا مجال للتخيّر من بينهما. وابتغاء فهم الاكتشاف العلمي، لا محيد عن فهم التفاعل بين هذين العاملين. أما على المستوى الشخصي فأنا أكثر اهتماماً بالأول، في حين أن فوكو يؤكد الثاني.

يعدّ فوكو المعرفة العلمية في عهد ما، شبكة من الظروف الاجتماعية والعقلية، نظاماً تسمح قواعده بإبداع معرفة جديدة. وهو يرى، إن كنتُ قد فهمته جيداً، أنّ المعرفة البشرية تغيّر وفقاً لظروف اجتماعية وصراعات اجتماعية، بإحلال شبكة محل الشبكات الأخرى، مما يوفّر إمكانيات جديدة للعلم. وأحسب أنه متشكك بشأن إمكانية، أو مشروعية، السعي إلى وضع مصادر مهمة للمعرفة البشرية داخل العقل الإنساني، متصوَّرةً بطريقة غير تاريخية.

ويقتضي موقفه أيضاً استخداماً مختلفاً لمصطلح إبداع Creativity. وأنا حين أتحدّث عن الإبداع في هذا السياق، لا أُصدر حكم قيمة: فالإبداع وجه من وجوه الاستخدام العادي واليومي للغة والفعل البشري، على الجملة. ومهما يكن، فإنّ فوكو عندما يتحدث عن الإبداع يفكر كثيراً بإنجازات شخص من قبيل نيوتين، مثلاً ـ رغم أنه يؤكد الأساس الاجتماعي والعقلي المشترك في إبداعات الخيال العلمي، بدلاً من إنجازات عبقرية فردية ـ أعني أنه يفكّر بلغة

الابتكار الجذري. . واستخدامه للمصطلح أكثر عادية من استخدامي. لكنه حتى إن وجد العلم المعاصر حلاً للمشكلات المتصلة بالإبداع المألوف، العادي ـ وأنا أشكّك نسبيّاً حتى بشأن هذا ـ فإنه يظلّ بعيداً عن أن يأمل حقّاً بأن يكون قادراً على إدراك الإبداع الحقيقي بالمعنى الأكثر استخداماً للكلمة، أو، قولي، التنبّؤ بإنجازات الفنانين الكبار أو الاكتشافات المستقبلية في ميدان العلم. ويبدو ذلك بحثاً لا طائل من ورائه. وأرى أنّ المعنى الذي أتحدث فيه عن «الإبداع العادي»، لا يختلف عما كان ديكارت يفكر فيه عندما أقام تمييزاً بين الكائن الإنساني والببغاء. وفي المنظور التاريخي لفوكو، لم يعد المرء ينشد تحديد هوية المبدعين وإنجازهم المميز أو العقبات التي وقفت في طريق ظهور الحقيقة، بل ينشد تحديد الكيفية التي تعدّل بها المعرفة، من حيث هي نظام مستقل عن الأشخاص، قواعدَ تكوينها.

م. ر. : في تحديد فوكو معرفةَ عصرٍ ما بأنها شبكة أو نظام، ألا يقترب فوكو من الفكر البنيوي، الذي يعدّ أيضاً اللغة نظاماً؟

ن. ت. : إنّ الإجابة الدقيقة تقتضي دراسة هذه المسألة بعمق. ومهما يكن، فإنه في الوقت الذي كنت فيه أتحدّث عن التقييدات المفروضة على صنف النظريات السهلة المنال ـ تلك المرتبطة بتقييدات العقل البشري وتسمح بإنشاء نظريات غنية في المقام الأول ـ كان هو أكثر انشغالاً بتوالد الاحتمالات النظرية، الناتج عن تباين الظروف الاجتماعية، التي يستطيع العقل البشري أن يزدهر فيها.

م. ر. : وعلى النحو نفسه، يؤكّد علم اللغة البنيوي الاختلافات بين اللغات.

ن. ت. : عليّ أن أكون حذراً في الإجابة، لأن تعبير «علم اللغة البنيوي»، يمكن أن يضمّ تحت جناحيه تنوّعاً كبيراً في المواقف. إذ من المحقّق أنّ اللغويين الأمريكيين من ذوي الاتجاه «البلومفيلدي الجديد»، الذين يسمّون أنفسهم أحياناً «بنيويين»، قد تأثّروا قبل كلّ شيء باختلاف اللغات، وأن بعضهم، مثل مارتن جُوز، قد مضى إلى حدّ يعلن فيه، في صورة اقتراح عام في علم اللغة، أنّ اللغات قد تتباين فيما بينها على نحو اعتباطي، وحين يتحدثون عن

«الكليات»، يقتضي ذلك تمييزاً لطبيعة محدّدة جداً، ربما بعض الملاحظات الإحصائية. ومن وجهة أخرى، فإنّ مثل هذا التمييز، سيكون عامّاً جداً في ملاحظته في حال مدارس أخرى في علم اللغة البنيوي؛ من ذلك مثلاً عمل رومان جاكوبسون، الذي كان دائماً منهمكاً في الكليات اللغوية التي تقيّد بدقة صنف اللغات الممكنة، وخاصّة في علم الأصوات الكلامية.

وعلى قدر ما كان فوكو مهتمّاً، كما أسلفت، يبدو مرتاباً بشأن إمكانية تطوير مفهوم «الطبيعة البشرية» المستقلّ عن الظروف الاجتماعية والتاريخية، بوصفه مفهوماً حيويّاً محدّداً جيداً. ولست أحسب أنه سيصف منهجه بأنه «بنيوي». ولا أشركه ارتيابه. وسأكون على وفاق معه في قوله إنّ الطبيعة البشرية ليست حتى الآن ضمن نطاق العلم. حتى الآن، تأبّت على البحث العلمي؛ لكنني أظنّ أنه في ميادين محدّدة كدراسة اللغة، نستطيع أن نبدأ بصياغة مفهوم مهمّ لـ «الطبيعة البشرية»، في وجهيها العقلي والإدراكي. ومهما يكن، فإنني لن أتردّد في اعتداد المقدرة اللغوية جزءاً من الطبيعة البشرية.

م. ر.: هل تحدثت أنت وفوكو عن النمو العام للبورت رويال Port-Royal grammire Generale

ن. ت.: على نحو أكثر دقة، تحدّثنا عن صلتي بالعمل في تاريخ الأفكار. وهناك عدد من صور سوء الفهم في هذا الموضوع.

وهذه المسائل يمكن أن تُتَناول بطرائق مختلفة. فتناولي للتقليد العقلاني الحديث المبكر، مثلاً، ليس تناول مؤرخ للعلم أو الفلسفة. فلم أحاول أن أبني من جديد على نحو شامل ما اعتقده الناسُ في ذلك الوقت، بل أضيء بعض التبصّرات المهمة في المرحلة مما كان قد أُهمل، وكثيراً ما شُوّه على نحو خطير، في الثقافة الحديثة، وأن أُظهر كيف أنّ بعض الأشخاص في ذلك الوقت قد استبانوا أشياء مهمة، ربما من دون أن يكونوا متنبهين إلى ذلك تماماً. وتفهم هذه المقاصد المحدّدة بجلاء تام في كتابي «اللغويات الديكارتية Cartesian Linguistics» مثلاً.

شغلتني مراحلُ مبكرة من التفكير والتأمّل في ما يتصل بمسائل ذات أهمية

معاصرة. وحاولت أن أبينّ في أية طرائق، وإلى أي مدى، أضيفت فِكَـر مماثلة، وتـوقعات لتـطورات لاحقـة، ربمـا من منـظورات مختلفـة نسبيـاً. وأحسب أننـا نستطيع أن نرى في أوقات كثـيرة، من وجهة مصلحتنـا الحاليـة في تقدم الفهم، كيف كان مفكر الماضي يتلمّس طريقـه نحو فِكَـر مهمة جـداً، على نحـو متكرر وبنّاء ورائع، وربما بوعي جزئي فحسب لطبيعة بحثه.

دعيني أقدم تمثيلاً. أنا لا أتقدّم بطريقة مؤرخ للفن بقدر ما هي طريقة محبّ للفن، شخص يبحث عـما له أهميـة عنده في القـرن السابـع عشر، مثـلاً، تلك القيمـة المستمدة عـلى نطاق واسـع من المنظور المعـاصر، الذي يتنـاول به هـذه الأشيـاء. وكلا النمـطين من التناول مشروع. وأحسب أنـه يمكن أن نيمّم شطر مراحل مبكرة للمعرفـة العلمية، وبفضـل ما نعـرفه اليـوم، لنضيء الإسهامـات المهمـة للمرحلة، عـلى نحو عجـز عنه العبـاقرة الأكـثر إبداعـاً بسبب حـواجـز عصرهم. هذه كانت طبيعة اهتمامي بديكارت، مثلاً، وبالتقليد الفلسفي الذي تأثّر به، وكذا بهمبولدت Humboldt، الذي لم يعدّ نفسه ديكارتيـاً: كنت مهتمّاً بمحاولته الإفادة من مفهوم الإبداع الحرّ القائم على نظام القواعـد المتمثّلة inter-nalized rules، وهي فكـرة لهـا بعض الجـذور في التفكـير الـديكـارتي، فيـما أحسب.

لقـد انتُقد نـوعُ المنهج الـذي كنت أتبنّاه، لكن ذلـك لم يتمّ عـلى أيـة أسس عقلانية، على قدر ما أوتيتُ من فهم. ربما يكون عليّ أن أناقش طبيعة مثل هذا التنـاول ومشروعيته بتفصيـل أكثر، رغم أنهما بـدتـا لي (ولا تـزالان تبـدوان لي) واضحتين. وما قلته مألوف تماماً في تاريخ العلم. إذ يبينّ Dijksterhuis مثـلاً، في عمله الرئيس عن أصول الميكانيكا الكلاسيكية، مشيراً إلى نيوتن، أنه «يمكن القـول بدقـة إنّ النـظام كلّه يمكن أن يُفهم في ضـوء التـطور الـلاحق في العلم فحسب»[1]. هبي أنّ تبصّرات الميكـانيكا الكـلاسيكية قـد ضاعت، وكـان ثمة عـودة إلى شيء، أقـرب إلى «التـاريـخ الـطبيعي» ـ تكـديس كميـات كبـيرة من

1 ـ ي. ج. ديجكستـر هـويس، مكننـة صـورة العـالم The Mechanization of the World Picture (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 1961)، ص 466.

الحقـائق والملاحـظات الظاهـراتيـة وتنـظيمهـا، ربمـا نـوع من علم الفلك عنـد البابليين (رغم أنّ هذه الإشارة نفسها قد تكون غير منصفة). ثم افترضي أنه في رداء جـديـد من العلم، ظهـرت ثـانيـة أسئلة مماثلة لأسئلة مـرحلة الميكـانيكـا الكلاسيكية، سيكون مناسباً تماماً إذ ذاك، ومهمّاً تماماً عـلى الحقيقة، أن نحـاول اكتشاف التبصّرات المهمة لمرحلة مبكرة، وأن نحدّد في أية طرائق كانت توقعاتٍ للعمل الحاضر، ربما لتُفهم كما ينبغي في ضـوء التطورات الـلاحقة. ويلوح لي، أنّ هذا تقريباً ما حدث في درس اللغة والعقل، وأعتقد أنـه مثير تمـاماً أن نعـود إلى التبصّرات التي أهملت منذ أمد بعيد، ونتناول الأعـمال الأولى (التي كثيراً مـا شُوّهت بقسوة، كما بيّنت) من وجهة نظر الاهتمامات الحاليـة، ونحاول أن نـرى كيف يمكن أن تُفهم مسائل نوقشت في عهد مبكّـر، ويعاد تفسـيرها أحيـاناً، في ضوء فهم أكثر حداثة، لا لكي تمزج بجهود (كجهود Dijksterhuis في الفيزياء) ليعاد من جديد بناء كيفية ظهور المسائل وكيفية نشوء الأفكار في سالف الأزمان. وطبيعي أنّ المـرء ينبغي أن يحذر تـزييف مناقشـة سابقـة، لكنني غير مـطّلع على تحليل انتقاديّ لعملي، يبيّن أنّ الحال على هذا النحو. وأجـدني آسِفاً للقـول إنّ هنـاك قـدراً من التشـويـه الصريـح لمـا كتبتــه، فيـما يسمّى The scholarly literature، ولشدّ ما يدهشني أن أجد انتقاصاً حـادّاً لآرائي التي أتبنّاها، حتى في موضوعات لم أعرض لها البتة. وقد علّقتُ أحياناً على بعض هذه التزييفات، كما يفعل الآخرون، لكنّ ذلك كان على نحو إجمالي، في أية حال، ولن أواصـل ذلك هنا.

إنّ كلّ من يجعل دأبه العمل العقلي، يستطيع أن يفعل بنفسـه الشيء نفسه: تستطيعين أن تحاولي معاودة النظر. فيما فهمته منذ عشرين سنة خلت، ثم تتبيّني أنّك كنت تناضلين للمضيّ في وجهة ما على نحو مضطرب، نحو هدف ما ربما لم يغدُ واضحاً ومفهوماً إلاّ في وقت متأخّر كثيراً.

م. ر.: وماذا كانت الخلافات السياسية بينك وبين فوكو؟

ن. ت.: أما بشأني فسأميّز بـين مهمتين عقليتـين، الأولى أن أتخيّل مجتمعـاً مستقبليّاً يستجيب لضرورات الطبيعة البشرية، في أفضل ما نفهمها؛ والثانيـة، أن نحلّل طبيعة السلطة والاضطهاد في مجتمعاتنا الحالية. وأما بـالنسبة إليـه، إن

كنتُ فهمتُه على نحـو سديـد، فإنّ مـا نستطيـع أن نتخيله الآن ليس إلاّ نتاجـاً للمجتمـع البورجـوازي في العهد الحـديث: ففِكَر العـدالـة أو «تحقيق الجـوهـر الإنساني»، ليست إلا اختراعات لحضارتنا ونتاجات لنظامنـا الطبقي. وهكـذا، فإنّ مفهوم العدالة يحوَّل إلى ذريعة تقدمها الطبقة التي تملك الوصول إلى السلطة أو تـريد أن تملك ذلـك. ومهمة المصلح أو الثـوري أن يظفـر بـالسلطة، لا أن يوجد مجتمعـاً أكثر عـدالة. والأسئلة عن العـدالة المجـرَّدة لا تُعرض، وربمـا لا يمكن أن تعرض، على نحو واضح. ويقول فوكو، وأقول ثانية إن كنتُ فهمته على نحو سديد، إنّ الإنسان يخوض غمار الصراع الطبقي ليربـح، وليس لأن ذلـك سيؤدي إلى مجتمع أكـثر عدالـة. وفي هذا الصـدد، لديّ رأي مختلف تماماً. فالصراع الاجتماعي، في اعتقادي، لا يمكن أن يبرّر إلاّ إذا أيّده البرهان ـ حتى إن كـان برهـاناً غـير مباشر وقـائماً عـلى مسائـل الحقيقة والقيمـة التي تُفهم جيـداً ـ والتي ترمي إلى إظهـار أن نتائـج هذا الصراع ستكـون خيِّرة للكـائنـات البشرية وستحدث مجتمعاً أكثر تهذيباً. دعينا نأخذ حالة العنف. أنا لست سلامياً ملتزمـاً، ومن ثم، لا أقول إنـه من الخـطأ استخـدام العنف في كـلّ الـظروف، كالدفـاع عن النفس. لكنّ أي لجوء إلى العنف ينبغي أن يـبرّر، ربما بحجـة أنه ضروريّ لمعالجة الظلم ـ ولو قُدّر لانتصار ثوري للبروليتاريـا أن يؤدي إلى وضع بقية العالم في المحارق، فإنّ الصراع الطبقي من ثم لا يبرّر. لا يمكن أن يكـون مبرراً إلا بإثبـات أنه سيُنهي الاضـطهاد الـطبقي، ويحقّق ذلك عـلى نحو ينسجم وحقوق الإنسان الأساسية. وتبرز هنا تسـاؤلات معقدة، من دون ريب، لكنهـا ينبغي أن تـواجـه. كنـا مختلفـيْن اختـلافـاً بيّنـاً، لأنني حينـما كنتُ أتحـدث عن العـدالة، كـان هو يتحـدث عن السلطة. ذلك، عـلى الأقـلّ، مـا بـدا لي أنـه الاختلاف بين وجهتي نظرنا[2].

2 ـ يظهر النص في Fons Elders، طبعة رفلكسف ووترز (لندن مطبعة ساوفنير، 1974).

الفصل الرابع

التجريبيّة والعقلانية

م. ر.: في عدة مناسبات كنتَ انتقدت التجريبية الفلسفية والعلمية. فهل لك أن توضح اعتراضاتك على نحو أكثر دقة؟

ن. ت.: يمكن القول على نحو من الأنحاء، إنّ التجريبية قد طوّرت نوعاً من ثنائية العقل والجسد، من الأنموذج غير المقبول البتة، في الوقت الذي رفضت فيه مثل هذه الثنائية من وجهة نظر أخرى. وضمن إطار تجريبي، يتناول المرء دراسة الجسم بوصفه موضوعاً في العلوم الطبيعية، مستنتجاً أن الجسد مركّب من أعضاء متنوعة ومتخصصة، وهي معقدة جداً ومحدّدة وراثياً في خاصيتها الأساسية، وأنّ هذه الأعضاء تتفاعل على نحو تحدده أيضاً حيوية «بيولوجية» الإنسان. ومن وجهة أخرى، تصرّ التجريبية على أنّ الدماغ لوح أملس a tabula rasa(*) فارغ، بسيط، منظّم على الأقلّ على قدر ما تقتضي البنية الإدراكية. ولا أرى أي داع للاعتقاد بذلك؛ لا أرى أي سبب للاعتقاد بأنّ الإصبع الصغيرة عضو أكثر تعقيداً من أجزاء الدماغ البشري المستخدمة في القدرات العقلية العليا؛ بل على النقيض من ذلك، من غير المستبعد أن تكون هذه بين البنى الأكثر تعقيداً في الكون. ليس ثمة مبرّر للاعتقاد بأن القدرات العقلية العليا هي، على نحو ما، بعيدة عن تعقيد التنظيم هذا.

وفي مقدور المرء أن يذهب إلى القول إنّ الثنائية التي يقدمها المبدأ التجريبي

(*) عبارة لاتينية تعني العقل قبل تلقيه انطباعات خارجية. [المترجم: انظر المورد].

منهجية أكثر منها واقعية، أريد أنه يسلِّم فيها بأنّ الجسد ينبغي أن يدرس من خلال المناهج المألوفة في العلم، أما في حال العقل، فإنّ بعض التصوّرات القبلية قد فرضت مما أبعد هذه الدراسة فعليّاً عن ميدان البحث العلمي. والحقّ أنّ هذه «الدوغماطيقية» تبدو أيضاً جذّابة في العهد القريب. فهيوم، مثلاً، فعل ما بوسعه حقاً لإظهار أنّ مبادئه الأولية بشأن اكتساب المعرفة الإنسانية، كانت كافية لتغطية صنف مثير من الحالات، وتحدّى خصومه في أن يأتوا بـ «فكرة» منطقية غير مستمدة من انطباع الحسّ بمبادئه. وثمة ضرب من الغموض في إجرائه هنا، منذ أن بدا نسبيّاً منشغلاً بنوع من البحث العلمي، محاولاً أن يبينّ أنّ بعض المبادىء التي اقترحها كانت كافية حقاً لتغطية الحالات الخطيرة، في حين أنه في أوقات أخر، يعتمد على هذه المبادىء في إظهار أن فكرة ما «غير منطقية»، لأنها لا يمكن أن يوصَل إليها من خلال هذه المبادىء ـ وذلكم برهان أساسه تسليمنا بمبادئه غير المعقولة ظاهريّاً، بشأن طبيعة العقل. ويعدّ هيوم مبدأ الاستنتاج الاستقرائي ضرباً من «الغريزة الحيوانية»، التي سيظهر أنها افتراض تجريبي. وفي الروايات الحديثة، كثيراً ما حوِّلت افتراضاته إلى مبدأ dogma مفترضٍ مقدَّماً، من دون محاولة جادة لإظهارها مشروعة، أو للردّ على الانتقادات الكلاسيكية التي أثيرت إزاء هذه المبادىء.

وليس هناك مبرّر للاعتقاد اليوم بأنّ مبادىء هيوم، أو أيّ شيء آخر مماثل لها، كافية لتفسير «أفكارنا» أو معرفتنا واعتقاداتنا، ولا للاعتقاد بأنّ لها أية أهمية خاصة. ولا مجال لأيّ مذهب استنتاجي بشأن تعقيد الدماغ أو اتساقه تبعاً لأهمية الوظائف العقلية العليا. وعلينا أن نشرع ببحث البنى الإدراكية المختلفة التي تطورها الكائنات البشرية على نحو عاديّ عند نضجها وصلتها بالمحيط المادي والاجتماعي، محاولين أن نحدّد، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، المبادىء التي تحكم هذه البنى الإدراكية. ومتى يُظفرْ بفهمٍ ما لطبيعة هذه الأنظمة يكن في المستطاع، على نحو معقول، دراسة أساس اكتسابها. ويخيَّل إليّ أنّ القليل الذي نعرفه عن هذه المسائل يوحي بأن العقل، كالجسد، هو حقّاً منظومة من الأعضاء ـ يمكن أن ندعوها «الأعضاء العقلية» بالتمثيل ـ ويعني ذلك أجهزة متميزة جداً ومنظمة وفق برنامج وراثي يحدّد وظيفتها، وبنيتها، وعملية

تطورها، على نحو مفصّل تماماً؛ ويعتمد التحقيق الخاص لهذه المبادىء الأساسية طبعاً على تفاعلها مع المحيط، كما هي الحال في الجهاز البصري الذي ذكرناه قبل. وإن صحّ ذلك، فإنّ العقل جهاز معقّد ذو قدرات متفاعلة، لا تتطوّر بفعل المبادىء المتساوقة لـ «العقل العام»؛ وهو مؤلّف من «أعضاء عقلية» مخصّصة ومتمايزة كأعضاء الجسد تماماً.

م. ر.: لا شك في أنّ ذلك هو مبعث إلحاحك على استقلال النحو، وعلى حقيقة أن البنى النحوية لا تعتمد على أجهزة إدراكية أخر. وهل يبدو مستحيلاً أن تفكر أنت في اللغة والبنى المعرفية بلغة من الأنموذج نفسه؟

ن. ت.: ليس لديّ اعتراض على المقارنات، لكنني أستغرب أن يكون مرجحاً لنا أن نتعلّم الكثير من خلال المضيّ في هذه الوجهة. لاحظي عدم ميل المرء إلى ذلك الضرب من الاقتراح في «علم وظائف الأعضاء»؛ ولا أحد يقترح أن ندرس تركيب العين والقلب، ثم نبحث عن تشابه بينهما. ولا يتوقع المرء أن يظفر بتشابهات مهمة. وإن كان العقل مؤلفاً من منظومة من «الأعضاء العقلية» المتفاعلة، حقّاً، والمتباينة أساساً في بنيتها، فلسنا في حاجة إلى أن نجد تشابهات مفيدة بينها.

ولمزيد إيضاح أقول: لستُ في سياق اقتراح هذا كلّه ليكون مبدأً جديداً a new dogma، يحلّ محلّ المبدأ التجريبي. بل الأمر على العكس، إذ علينا فعلاً، أن نتسلّح بعقل متفتح في هذا الموضوع، مثلما هي الحال في دراسة الجسد. ونحن نعرف القليل عن عدد من أجهزة الإدراك، وتشكّل اللغة الحال الأكثر إثارة في الوقت الراهن. ويلوح لي أنّ تلك الدرجة الصغيرة من التبصّر، تصدر عن النتائج السابقة. وطبيعيّ أن الشيء المهمّ هو أن نحدّد المبادىء العميقة والبنية المفصّلة لأجهزة الإدراك المختلفة، وصيغ تفاعلها، والظروف العامة التي يستلزمها كلّ جهاز. وإن وجد المرء أنّ هذه الأنظمة تُكتَسب بطريقة منتظمة مع تركيب دقيق جدّاً، فذلك مستحسن تماماً. أما الآن على الأقل، فتبدو لي ملامح نتائج مختلفة تماماً. ذلك ما أقصد إليه حين أقول إنّ المرء ليس في حاجة إلى أن يتوقع أن يظفر بتشابهات.

م. ر.: ولا ظاهرات تواقف(*) interdependence. مهما يكن، فإنّ بعض علماء النفس يؤكدون أنّ الإدراك يؤثّر في البنيـة المحتملة للجمل. وجـانب كبير من انتقـادك للتجريبية، هو الفرضية العقلانية؛ إنّ بنية الدماغ تحدّدها، استدلاليّاً، مجموعة الرموز الوراثية، والدماغ مبرمَجٌ لتحليل التجربة وإنشاء المعـرفة من تلك التجـربة. قـد يبدو ذلك صادماً.

ن. ت.: لا أرى ما هو صادم في ذلك الاقتراح. وليس هناك من يسلّم في علم وظائف الأعضاء بأيّ شيء مماثل للمبدأ التجريبي في ما يتصل بالعقل. ولا أحد يستغرب أن يُسأل هذا السؤال: أيّ علم وراثـة يفسّر نمّو ذراعـين بدلاً من جنـاحـين؟ ـ لِمَ ينبغي أن يكـون صـادمـاً أن نثـير أسئلة مماثلة بشـأن الـدمـاغ والقدرات العقلية؟ ـ ونحن راجعون إلى الثنائية المنهجية عند التجريبيين.

م. ر.: ذلك الموقف لا يلائم «العلوم الإنسانية» المعاصرة.

ن. ت.: خـاصةً علم النفس السلوكي، أو ربمـا حتى (بيـاجيـه Piaget)، رغم أن مـوقفه يبـدو لي غامضـاً في قضايـا خطيرة. يعـدّ بياجيـه نفسـه مضـادّاً للتجريبية؛ لكنّ شطراً من كتابـاته يـوحي إليّ بأنـه مخطىء في هـذا الاستنتاج. ويطوّر بياجيـه ضرباً من «تفـاعلية بنـائية Constructive interactionism» تبني المعرفة الجديدة من خلال تفاعـل مع المحيط. لكن السؤال الأسـاسي يفرّ منـه: كيف تُبنى هذه المعرفة، ولِمَ هذا النوع من المعرفة فحسب وليس نوعاً آخر؟ ـ لا يقدّم بياجيه أية إجابة واضحـة، فيما أفهم. الإجـابة الـوحيدة التي أستـطيع أن أتخيّلها، هي افتراض بنية وراثية خِلْقية تحدّد عملية النضج. وعـلى قدر مـا يعدّ إعطاء الإجابة خطأ، يتقهقر إلى شيء يشبه التجريبية التي يهمّ أن يرفضها. ومـا يفترض أنه قريب من الكافي في كـلّ مكان يبـدو لي يفسّر المسيرة المتميـزة للتطوّر الإدراكي.

ولا ينفي ذلـك الأهمية العـظيمة للبحث الـذي أجراه بيـاجيه ومجمـوعتـه في جنيف؛ فقد كشف منظورات جـديدة كـلّ الجدّة في دراسـة المعرفـة الإنسانيـة.

(*) تعبير أردنا منه توقّف كلّ من شيئين أو ظاهرتين واعتماده على صاحبه في وجوده [المترجم].

وهو قبل كل شيء تفسير لنتائجهم التي تبدو لي مريبة جداً، وخاصّة موقفهم إزاء ما يسمّيه بياجيه «فطرانية innéisme» التي تبدو لي خاطئة تماماً.

وفي ميدان الفلسفة، تظهر المشكلات نفسها في جزء من عمل لـ (كوين Quine)[1]، مثلاً. وهو يؤكد أحياناً أن النظريات يطوّرها الحث induction، الذي يحدّده بالإشراط Conditioning(*). وفي أحيان أخرى يقول العكس: النظريات لا يحدّدها الإشراط أو الحث فحسب، بل تستلزم فرضيات تجريدية منبثقة أساساً من قدرة فطرية ما.

ونجده في السنوات الأخيرة يتأرجح بين هذين الموقفين[2].

الوظيفيّة Functionalism

م. ر.: إن اتجاه الفكر الذي قاوم بضراوة استقلال النحو بوصفه «عضواً عقليّاً mental organ»، هو الوظيفية من دون شك. وهي تميل إلى تفسير شكل اللغة بأن تعزو إلى وظيفته فعلاً حاسماً. وهذه الوظيفة يفترض أن تكون التوصيل Communication: كلّ شيء في اللغة ينبغي أن يسهم في التوصيل، في توصيل أفضل، وعكس ذلك ممكن، إذ ليس بلغويّ ما لا يسهم في التوصيل. أليست تلك صورة صحيحة تماماً؟

ن. ت.: تذهب الوظيفية إلى أنّ استخدام اللغة يؤثّر في شكلها. وربما يفهم هذا بوصفه متغيراً في مبدأ تجريبي حول تعلّم اللغة، مما لا يعني الشيء الكثير، على قدر ما أفهم. لكننا قد نفهم الفِكَر الأساسية على نحو مختلف

---

1 - أنظر خاصة World and Object (كيمبردج، ماسوشوستس: مطبعة معهد ماسوشوستس للكتنولوجيا 1960 MIT).

(*) يعني الحث أو التأثير العملية التي بها يستطيع جسم ذو خصائص كهربائية أو مغنطيسية، أن يحدث خصائص مماثلة في جسم مجاور من غير اتصال بينهما. أما الإشراط فعملية ربط منبّه برجع لم يكن بينه وبين ذلك المنبه صلة في الأصل، وذلك عن طريق التداعي. [المترجم، عن المورد].

2 - انظر لمزيد من التفاصيل: تشومسكي، تأمّلات في اللغة Reflections on Language.

تماماً. فقد اقترحت، وجورج ميلر، منذ خمس عشرة سنة، مثلاً، أنه ربما يكون هناك «تفسير وظيفي» لتنظيم اللغة في تحويلات نحوية، ممّا يمكن أن يكون نظاماً جيد التصميم مطابقاً لتنظيم محدّد في التذكّر القصير الأمد والطويل الأمد، مثلاً.

ولو استطاع المرء أن يبيّن ذلك، لكان مثيراً. ولكن ماذا يعني ذلك أساساً؟ - ماذا ستعني الملاحظة المماثلة بالنسبة إلى عضو بدني ما، كالقلب مثلاً؟ لا ريب في أنّ القلب له وظيفة: ضخّ الدم. وفي مستطاع المرء أن يقول على نحو مقبول عقليّاً إنّ بنية القلب تحدّدها تلك الوظيفة. ولكن هبي أننا نسأل السؤال المتعلق بتطور الكائن: كيف يغدو قلبنا على ما هو عليه؟ - كيف ينمو في الشخص من الجنين إلى صورته النهائية في الكائن الحي الناضج؟ وليست الإجابة وظيفية: لا يتطور قلب الشخص لأنه سيكون مفيداً في أداء وظيفة محدّدة، بل لأن البرنامج الوراثي يحدّد ما يطوره على ما هو عليه.

إنّ لكلّ عضو وظائف معينة، لكنّ هذه الوظائف لا تحدّد التطور الوراثي الكينوني للكائن الحي. وليس ثمة من سيقترح أنّ مجموعة من الخلايا، تقرّر أنه قد يكون فكرةً جيدة أن تصير قلباً لأنّ مثل هذا العضو ضروريّ لضخ الدم. وإن تغدُ هذه المجموعة من الخلايا قلباً، فذلك راجعٌ إلى المعلومات الموجودة في «الشيفرة» الوراثية، التي تقرر بنية الكائن الحي.

وثمة مجال لتفسير وظيفي، ولكنه على مستوى التطور. ومن الممكن أن القلب يتطور في مسيرة التطور، لكي يؤدّي وظيفة من الوظائف. لكنّ هذه نقطة من المفيد أن نتذكرها: لا يرتبط التفسير الوظيفي بالطريقة التي تتطور فيها الأعضاء عند الشخص.

دعينا نعد إلى علم اللغة: فههنا يمكن أن توضع ملاحظات مماثلة. وفي حدود ما أوتيتُ من علم، لـمّا يُقترح أيُّ مبدأ وظيفي ذي حظّ كبير من المعقولية الظاهرية حتى الآن. ولكن هبي أنّ أحداً يفترض مبدأً يقول: إنّ شكل اللغة هو كذا وكذا، لأنّ امتلاك ذلك الشكل يسمح بأداء وظيفة - إنّ اقتراحاً من هذا القبيل، سيكون مناسباً على مستوى التطوّر (تطوّر الأنواع، أو تطوّر اللغة)،

وليس على مستوى اكتساب اللغة لدى شخص؛ سيفترض المرء مثل ذلك.

م. ر.: وفي المحصّلة، فإنّه على قدر ما يكون علم اللغة عندك نظرية في اللغة وفي اكتساب اللغة لدى الأفراد، يعزّ تبنّي الوظيفية بوصفها مبدأً أساسياً. وخلافاً لذلك، يكون في مقدور المرء أن يلحظ أنّ مشروعية العلاقة التواقفية بين الوظيفة والبنية ليست مشكلةً حتى بالنسبة إلى علماء اللغة الوظيفيين، لأنّ مرادهم وصف مادة اللغة، وليس تفسير اكتساب اللغة.

ن. ت.: أشكّ في أنّ اللغويين الوظيفيين سيقرّون هذا التمييز. وإن كانوا يقصدون أنّ التطور الوراثي الكينوني توجهه حسابات وظيفية، فإنّ ذلك يبدو لي معقولاً ظاهريّاً كمعقولية اقتراح أنّ تطور القلب عند الشخص توجهه الفائدة في امتلاك عضو يضخ الدم، ويوشك أيضاً أن يؤيده الدليل الواقعي. أو قد يقولون إنّ المسائل المتعلقة بأساس اكتساب اللغة لا تهمّهم. ومهما يكن، فإنّ النقطة الحاسمة تتمثّل لي، في أنه ليس هناك نقاش حقيقي بشأن مشروعية الوظيفية على المستوى الغامض عموماً، الذي نناقش وفقاً له التطور الافتراضي للأنواع، أو في دراسة التحول اللغوي؛ وليس ثمة طريقة معقولة لإثارة الفِكَر الوظيفية بوصفها مفاهيم تفسيرية على المستوى التزامني أو الوراثي الكينوني، على قدر ما أفهم.

ويلوح لي مهمّاً أيضاً أن نتفادى بعض التبسيط بشأن استخدام اللغة. ولا مسوِّغ للاعتقاد ـ وأكرر ما أراه ثانية ـ بأن اللغة «جوهرياً» تخدم أهدافاً وسيلية(*)، أو أنّ «الهدف الجوهري» للغة هو «التوصيل»، على غرار ما يقال في أحيان كثيرة، على الأقل إن نحن قصدنا بـ«التوصيل» شيئاً من قبيل نقل معلومات أو إقناع باعتقاد. ومن يزعم أنّ هذا هو الهدف الأساسي للغة فعليه أن يبينّ تماماً ماذا يقصد به، ولماذا يؤمن بأنّ هذه الوظيفة، وليس سواها، مهمة على نحو فذّ. وتستخدم اللغة بطرائق كثيرة متباينة. فقد تستخدم في نقل المعلومات، لكنها تحقّق أيضاً أهدافاً أخر: إقامة العلاقات بين الناس، والتعبير أو إيضاح الفكر، وفي اللعب، وفي النشاط العقلي المبدع، وفي الإدراك، وهلّم

(*) يريد تشومسكي أهدافاً هي نفسُها وسائل لغايات أخرى. [المترجم].

جـرّا. وأحسب أنه ليس ثمـة داعٍ لموافقـة وضع ممتـاز لواحـد أو أكـثر من هـذه الأشكال. وإن أُرغمتُ على التخيّر، فسيكون عـليّ أن أقول شيئـاً تقليديّـاً تمامـاً وفارغاً نسبياً. تستخدم اللغة أساساً للتعبير عن الفكر.

ولا أعـرف سبباً لافـتراضٍ أنّ الأهداف الـوسيلية، أو نقـل معـارف حـول اعتقادات الإنسان، أو أفعالاً أُخر يُعقـل أن تُدعى «تـوصيلاً» (يستثنى من هـذا طبعاً أن يستخدم المصطلح على نحو فارغ)، لها أهمية فذّة مقارنةً باستخـدامات متميزة أخر للغة. والحق أنّ ما يقصـد إليه حـين يؤكّد أن كـذا وكذا هـو هدف للغة، أو هدفها الأساسي، بعيد عن الوضوح.

ونقـول مرة أخـرى إنّ هذا التعـدّد في الأشكال مميّـز لاستخدام اللغـة الأكثر ابتذالاً وعادية.

ومن العسير أن نعرف بدقة ما يريد الناس حين يقولون إنّ اللغة «جـوهريّـاً» وسيلة للتوصيل. وإن أنت ألححت عليهم أمداً قصيراً ثم سـألتهم لتكوني أكثر دقة، فستجدين، مثلاً، أنّهم يضمّنون «التوصيل» نجوى النفس. ومتى تسلّمي بذلك، تفقد فكرة التوصيل مضمونها كلّه؛ إذ يغدو التعبـير عن الفكر نـوعاً من التوصيل. وتبـدو هذه الاقـتراحات إمـا زائفة وإمـا فارغـة تمامـاً، معتمدة عـلى التفسير المقدّم، حتى في أشدّ الحاجة. وإنّه لغامضٌ تمامـاً أن تظلّ تلك المنـاقشة مبهمة. وليس لديّ فكرة عن مبعث أن تصاغ مثـل هذه الاقـتراحات عـلى هذا النحو غالباً، وبمثل هذا الحماس في سـائر الأوقـات، أو إلامَ يُفترض أن تشـير في أرض الواقع.

والسؤال الحقيقي هـو: كيف يعمل هـذا الكـائن الحي، ومـا بنيتـه العقليـة والبدنية؟

م. ر.: لقـد حظيت التجـريبية (وخـاصّة الـوظيفية) بنجـاح هائـل. ورغم كلّ البراهين التي قُدّمت لإثبات أخـطائها، لا تـزال اليوم الفلسفـة السائـدة. فإلامَ تعـزو ذلك النجاح، تلك القدرة على البقاء؟ - إلى اقتران الإيديولوجيا والسياسة؟

ن. ت.: عنـد هذه النقـطة علينا أن نكـون يقظين، لأننـا ههنا نـدخـل في التأمل، وحين تكون بعض الفِكَـر هي السائـدة يكون معقـولاً جدّاً أن نتسـاءل

عن السبب. قد يكون السبب أنها تعدّ صحيحة ظاهريّاً، وأنها قد محّصت، إلخ. أما عندما تكون من دون أسس تجريبية، وعندما تتمتع بقدر ضئيل من معقولية ظاهرية أولية، فإنّ السؤال يبرز على نحو أكثر دقة: ربما تقع الإجابة حقّاً في ميدان الإيديولوجيا. طبيعي أن المناقشة هنا ينبغي أن تكون غير مباشرة، لأنه ليس بين أيدينا أية وسيلة مباشرة لتحديد الأساس الإيديولوجي للقبول الذي يوصلنا إليه مبدأ معين.

ربما يرتبط التصوّر الوسيلي للغة بالاعتقاد العام في أن الفعل الإنساني ومبدَعاته، بالإضافة إلى البنية العقلية للكائنات البشرية، مصمّمة لتلبية مطالب جسدية معينة (الغذاء، الرفاهة، الأمان، إلخ.)، لِمَ نحاول إخضاع إنجاز عقليّ وفنّي إلى حاجات أولية؟

هل جاذبية المتغيرات المتعددة في المذهب التجريبي قائمة على التحقق التجريبي؟ بصعوبة بالغة. فليس ثمة تحقّق كهذا. هل هي مستمدة من الطاقة التفسيرية لهذه المتغيرات؟ ـ لا، لأنها تستطيع أن تفسّر تفسيراً ضئيلاً. هل ترجع إلى مشابهة ما لأنظمة أُخر نعرف عنها أكثر؟ ـ لا. نقول ثانية إنّ الأنظمة المعروفة في علم الأحياء مختلفة كليّاً. ويبدو ذكاء الحيوان مختلفاً تماماً. وكذا أيضاً البنى الجسدية للكائن الحي البشري. أما الفرضيات العقلانية التي في مقدورنا أن نقترحها لتفسير سيادة المذاهب التجريبية، فلا تطبّق.

ينبغي أن يلحظ أنّ المذهب التجريبي لم يكن قد «سُلِّم به» لأمد طويل فحسب، فقد شكّك فيه بقوة، لكنه اتّخذ، حقّاً، على نحو ضمني، إطاراً ينبغي أن يتقدم فيه التفكير والبحث.

ولعلّه يمكن بعدئذ أن يفسِّر عاملٌ نفسيٌ ما بطريقة طبيعية مبعثَ تبنّي وجهة النظر هذه على نطاق واسع. في مقدورنا أن نسأل أنفسنا: من يقبل هذه المذاهب وينشرها؟ ـ المثقفون ـ أساساً ـ ومنهم العلماء وغير العلماء. ما الدور الاجتماعي للمثقفين؟ على غرار ما أسلفت، هم يمتلكون جيداً المعالجة البارعة والتوجيه الاجتماعي في صوره المتنوعة جميعاً. ويمكن القول، مثلاً، إنّه في تلك الأنظمة التي تدعى «اشتراكية»، ينتمي المثقفون التقنيون إلى العِلْية التي تصمّم

النظام الإيديولوجي، وتقوم بالدعاوة له، وتنظّم وتوجّه المجتمع، وتلكم حقيقة كثيراً ما لحظها اليسار غير البلشفي. وقد أشار (ولتر كندال Walter Kendal)، مثلاً، إلى أنّ لينين في كتيّبات من قبيل «ماذا يمكن أن يُفعَل What Is To Be Done» تخيّل «البروليتاريا» لوحاً أملس a tabula rasa ينبغي أن يطبع فيه المثقفون «الراديكاليون» وعياً اجتماعياً. والمجاز هنا مجاز موفّق. ويرى البلاشفة أنّ المثقفين «الراديكاليين» ينبغي أن يجلبوا وعياً اجتماعيّاً للجماهير من الخارج، ولأنّ المثقفين أعضاء في الحزب، فإن عليهم أن ينظموا المجتمع ويوجهوه ابتغاء إظهار «البنى الاجتماعية» في عالم الواقع.

هذه المنظومة من الاعتقادات توافق تماماً مطالب المثقفين المتحكّمين في الميدان التقني: إذ تعطيهم نصيباً كبيراً في الفعل الاجتماعي. وابتغاء تبرير مثل هذه الممارسات، يكون مفيداً أن نعتقد أنّ الكائنات البشرية كائنات حية خاوية الوفاض، منقادة، ميسّر توجيهها، سهل حكمها، وهلمّ جرّا، وليس بها حاجة حقيقية إلى أن تقاتل لتجد طريقها الخاص ولتحدّد مصيرها. ولذلك تكون التجريبية مناسبة تماماً. ومن ثم قد يكون غير مثير للدهشة من وجهة النظر هذه، أن إنكار أيّ «طبع بشريّ جوهري» ظاهرة بارزة جداً في جزء كبير من عقيدة اليسار.

وعلى نحو مماثل، يتمتع المثقفون المعاصرون في مجتمع رأسمالي ـ كمجتمع الولايات المتحدة، مثلاً ـ بحقّ معلوم من الاعتبار والنفوذ من خلال خدمة الدولة. وكذا فإنّ الشيء نفسه يكاد ينطبق على المثقفين الليبراليين في الغرب. وتتضمن خدمة الدولة المناورة في الميدان الاجتماعي، والحفاظ على الإيديولوجيا الرأسمالية والأعراف الرأسمالية، ضمن إطار رأسمالية الدولة وفي هذه الحال أيضاً، يكون مفهوم كائن حيّ مفرَّغ مفيداً. ويبدو قريباً من الصواب أنّ الذين يتبنّون إيديولوجيا الدولة والذين يديرون أعمالها يروقهم هذا المبدأ؛ لأنه مناسب جداً لهم في إزالة كلّ عائق أخلاقي أمام المناورة والتسلّط.

وتنطبق هذه الملاحظات على القرن الماضي فحسب، تقريباً. أما قبل ذلك فإنّ الوضع مختلف نسبياً. ولا ريب في أن التجريبية في عهد مبكر كانت

مصحوبة بمبدأ اجتماعي تقدمي، وخاصة بالليبرالية الكلاسيكية؛ رغم أنّ الحال لم تكن كذلك دائماً، على غرار ما أسلفنا. ويمكن أن يذكر المرء فكر الشاب ماركس، الذي كان بعيداً عن المبدأ التجريبي في الروح. لِمَ هذا الربط بين الفكر الاجتماعي التقدمي والمبدأ التجريبي؟. ربما لأن التجريبية بدت تمتلك - وقد امتلكت على نحوٍ ما - مضامين اجتماعية تقدمية، خلافاً للرجعية والمبادىء الجبرية التي أُقيمت وفقاً لها البنى الاجتماعية الموجودة، والعبودية، والحكم الفردي، والسلطة الإقطاعية، على طبيعة بشرية ثابتة. وفي مقابل ذلك المبدأ، ظفرت فكرةُ كون الطبيعة البشرية نتاجاً تاريخيّاً ذا مضمونٍ تقدّمي، على غرار ما فعلت أيضاً طوال المرحلة الأولى من التصنيع الرأسمالي.

وقد ذهبت المبادىء الجبرية التي نحن بصددها إلى أن بعض الناس ولدتهم أمهاتهم ليكونوا عبيداً، بفعل طبيعتهم الخاصة. أو تأملي اضطهاد المرأة، الذي بُني أيضاً على مثل هذه المفاهيم. أو العمل المأجور: يعدّ الاستعداد لتأجير النفس في السوق، إحدى الخاصيات البشرية الأصلية والثابتة، في تعديل لـ «الجوهر البشري» مميّزٍ لعصر الرأسمالية.

وأمام مبادىء كهذه، يكون طبيعياً بالنسبة إلى المدافعين عن التغيير الاجتماعي أن يتبنّوا الموقف المتطرف، الذي يذهب إلى أنّ «الطبيعة البشرية» أسطورة، ولا شيء إلاّ نتاج للتاريخ. لكن ذلك الموقف غير صحيح. إذ توجد طبيعة بشرية، وهي ثابتة، خلا تغيرات حيوية في الأنواع.

م. ر.: غير أنّ ذلك ليس تحديد الطبيعة البشرية نفسه، إذ لم تعد المسألة مسألة تحديد «سيكولوجية» الشخصية الفردية.

ن. ت.: من المحقّق أننا نستطيع التمييز بين نظريات تحدّد وضعاً اجتماعيّاً محدّداً لأفراد أو جماعات خاصة بفعل طبيعتهم الجوهرية المزعومة (كأن يقال إنّ بعضهم يولدون ليكونوا عبيداً). ونظريات تذهب إلى أن ثمة بعض الثوابت الحيوية المميزة للأنواع، التي يمكن طبعاً أن تتخذ أشكالاً متباينة جداً عندما يتغير المحيط الاجتماعي المادّي.

هناك الكثير مما يمكن أن يقال بشأن هذه المسائل جميعاً. ويلوح لي أنه في

مستطاع المرء أن يقترح، في أسلوب تأمّلي قويّ، أنّ عوامل كالعوامل التي أتيت على ذكرها تدخّلت في نجاح التجريبية بين المثقفين. وقد ناقشت هذه المسألة على عجل في كتابي «تأملات في اللغة Reflections on Language»، حيث أكّدتُ النقطة الخطيرة والمهملة أحياناً في أنّ التفكّر في مسائل الإيديولوجيا مستقلّ تماماً عن مشروعية المبادىء المحددة، التي نحن في صددها؛ وحين تحظى مبادىء ضئيلة القيمة بثقة كبيرة ومطلقة، تغدو التأملات التي من هذا القبيل مناسبة جداً.

وفي «التأملات» ذكرتُ أيضاً أنه حتى في المراحل الأولى ليس واضحاً ما إن كانت التجريبية مبدأً «تقدميّاً» حقّاً من وجهة تأثيرها الاجتماعي، كما هو المفترض على نطاق واسع جداً. وهناك، مثلاً، جهد مثير نسبياً في السنوات القليلة الماضية حول الأصول الفلسفية للعرقية، وخاصة لدى (هاري براكن Harry Bracken)، وهو يوحي بتاريخ معقّد. ويبدو أنّ المبدأ العرقي تطوّر جزئياً بوصفه شيئاً ملازماً للنظام الاستعماري، لأسباب جلية تماماً. وإنها لحقيقة أنّ بعض الفلاسفة التجريبيين الكبار (من مثل لوك)، كانوا مرتبطين بالنظام الاستعماري في حيواتهم الحِرْفية، وأنّ المواقف العرقية تقدّمت، على الجملة، في هذه المرحلة بتأثير فلاسفة كبار، بين آخرين. وربما يكون معقولاً التفكير في أنّ نجاح العقائد التجريبية، في بعض الدوائر على الأقلّ، يمكن أن ترافقه حقيقة أنها تقدم إمكانية ما، لصياغة المبدأ العرقي في طريقة يعزّ أن تتآلف مع المفاهيم الثنائية التقليدية عن «الجوهر البشري».

وقد مضى براكن، على نحو يبدو لي مقبولاً، إلى القول إنّ المبدأ العرقي يثير مشكلات تتصل بالمفاهيم في إطار العقائد الثنائية، أعني، إن هي أخذت بجدية. وتثير الثنائية الديكارتية ما سمّاه «عائقاً مفهوميّاً معتدلاً» للمبدأ العرقي. والسبب في ذلك بسيط، إذ يميّز المبدأ الديكارتي البشر بوصفهم كائنات مفكّرة: إذ هم متميزون «ميتافيزيقياً» عن غير البشر، ويمتلكون جوهراً مفكّراً (res cogitans)، وهو جوهر متكامل وثابت ـ ليس له لون، مثلاً. وليس هناك «عقول سود» أو «عقول بيض». إما أن تكون آلة، وإلاّ فأنت كائن بشري،

كأيّ كائن بشريّ آخر في التكوين الأساسي. والاختلافات سطحية، وغامضة: لا تأثير لها في الجوهر الإنساني الثابت.

وأحسب أنه من غير المبالغة أن نرى في المبدأ الديكارتي عائقاً مفهومياً - وهو عائق معتدل، كما يبيّن براكن بحذر - أمام العرقية. ومن وجهة أخرى، فإنّ الإطار التجريبي لا يقدم تمييزاً تمثيلياً للجوهر البشري، والشخص مجموعة خاصيات عارضة، واللون إحداها. ومن ثم يكون سهلاً، نسبيّاً، أن نصوغ العقائد العرقية في هذا الإطار، رغم أن ذلك غير محتم.

لا أريد أن أضخّم أهمية هذه التأملات، لكن ما هو جدير بالبحث، هو مسألة كون الإيديولوجيا الاستعمارية استغلّت حقّاً الإمكانيات التي وفّرها المبدأ التجريبي لتصوغ، بسهولة كبيرة، نوعاً من العقائد العرقية التي استخدمت لتبرير الاستعمار والاضطهاد. ومن المؤكد أنّ التأملات الموصوفة بعناية التي اقترحت للبحث، قد أثارت استجابة هستيرية نسبياً، وتزييفاً صريحاً، عند قسم من مجموعة من الفلاسفة - ممن هم، كما لاحظ براكن، مستعدون تماماً لبحث، وحتى تقديم، مقترحات واضحة جداً بشأن علاقة محتملة بين العقلانية وعقائد اضطهادية مختلفة، منها العرقية، مما يشي بأنّ هؤلاء الفلاسفة قد ضاقوا بهدف البحث وليس بطبيعته.

وعليّ أن أؤكد ثانية أنّ هذه التأملات، أو أية تأملات أخر بشأن العوامل الإيديولوجية أو الاجتماعية التي تسهم في نجاح أي مبدأ، ينبغي أن تقدَّر لما هي عليه: تأملات هي في أحسن الأحوال موحية. ونقول ثانية إنّ المسائل التي من هذا الصنف، تظهر خاصة حين يحظى مبدأ ما بقدر كبير من الجاذبية والنجاح بين المثقفين رغم ضآلة التأييد الواقعي أو القيمة التفسيرية. وتلكم حال التجريبية، فيما أرى.

م. ر. : وهكذا تلقى التجريبية الدعم من كلّ من اليمين واليسار... ويوضح ذلك مبعث الهجوم الذي كثيراً ما يتعرض له النحو التوليدي من جانب المثقفين التقدميين، وعلى نحو دقيق بسبب إشارتك إلى فرضية «الفِكَر الفطرية innate ideas» كما تسمّى، أي التقييدات الخِلْقية المفروضة على اللغة. وتُتّهم هذه الفرضية بالمثالية.

ن. ت.: ذلك صحيح، كما تقولين أنت. أما التمييز فغير عقلاني البتة. وسيرى المادّي الأمين لمبدئه بداهةً، أن يكون للعقل بنى فطرية مهمة جداً، تحقّق مادّياً على نحو من الأنحاء. ولِمَ ينبغي أن يكون مختلفاً؟ - على غرار ما أسلفت، إن افترضنا أنّ الكائنات البشرية تنتمي إلى العالم الحيوي، كان علينا من ثمّ أن نتوقّع أنها مماثلة للعالم الحيوي كلّه. وتكوينها البدني، وأعضاؤها، ومبادىء النضج تحدَّد وراثياً، ولا مبرّر لافتراض أنّ العالم العقليّ استثناء من هذا المبدأ. والفرضية التي تأتي إلى الذهن طبيعياً هي أنّ هذه الأجهزة العقلية، غير المألوفة في العالم الحيوي بسبب تعقيدها المفرط، تبرز الخاصيات العامة للأجهزة الحيوية المعروفة.

وسأؤكد مرة أخرى أنه حتى الأبحاث النوعية من الطراز الأكثر وضوحاً، تذهب إلى هذه النتيجة: من الصعب أن نرى تفسيراً آخر لحقيقة أنّ البنى البالغة التركيب والتعقيد تُكتسب، في طريقة متماثلة بين الأفراد جميعاً، على أساس معطيات محدّدة جداً وناقصة غالباً.

م. ر.: لا يزال بعض علماء النفس يحاولون جعل القرود تتكلّم؛ ونتيجة لذلك ينكرون الاختلاف النوعي بين الكائنات البشرية والحيوانات، ذلك الاختلاف الذي اخترته من المذهب الديكارتي وأقررته ثانية في ضوء علم الأحياء الحديث. هل يتخذ أولئك المعارضون لـ «Innéisme» الموقف نفسه كعلماء النفس هؤلاء؟

ن. ت.: لا أريد أن أتكلّم نيابة عن الآخرين، ودعينا نبحث مسألة الفرادة البشرية هذه. تخيّلي عالماً من المرّيخ يدرس الكائنات البشرية من الخارج، من دون أي تحامل. هبي أنّ لديه مقداراً كبيراً من الوقت تحت تصرفه، وليكن آلاف السنين. سيلحظ مباشرة أنه يوجد على الأرض كائن حيّ فذّ، تتغيّر ظروف حياته تغيّراً كبيراً دونما تغيرات مرافقة في تكوينه، أي، إنسان حديث. القردة والسعادين تعيش كما عاشت منذ ملايين السنين، بينما تتغيّر حياة الإنسان على نحو مفرط وسريع جداً. فقد تنوعت تنوعاً هائلاً، رغم أنه ليس ثمة تنوع مرافق ضمن الأنواع البشرية. خذي طفلاً من العصر الحجري وربيّه في نيويورك: سيغدو نيويوركيّاً. ربّي طفلاً أمريكيّاً في غينيا الجديدة، سيغدو بابيونيّاً أصيلاً Papuan native، فالاختلافات الوراثية يجدها المرء سطحية وليست ذات شأن،

إلاّ أنّ الكائنات البشرية تمتلك خاصية استثنائية تتمثّل في أنها قادرة على أن تحيا في طرائق مختلفة جداً. والكائنات البشرية تمتلك تاريخاً، ونشأة حضارية، وتحيزاً ثقافياً. وإنّ أي عالِمٍ نزيه ينبغي أن تثيره الاختلافات النوعية بين الكائنات البشرية والكائنات الحية الأخرى، على قدر ما يثيره الاختلاف بين الحشرات والفقاريات. وإلاّ، فسيكون لاعقلانياً حقاً. خذي معياراً أولياً: التكاثر. في هذا المنحى تكون الكائنات البشرية نوعاً ذا تفوق حيويّ ملحوظ. ربما إن لم تقارنيها بالحشرات ـ أو الدجاج (لكنّ التكاثر هنا ينشأ في الواقع عن تدخل الإنسان) ـ أما مقارنةً بكائنات حية عليا، كالقردة أو الشمبانزي مثلاً، فإنها أكثر تكاثراً. وهكذا فإنّ الكائنات البشرية، في الاعتبارات الأكثر بدائية، مختلفة تماماً. وليس ثمة عالم يمكن أن يخفق في إدراك ذلك.

وحتى الملاحظة العابرة جداً تكفي لإظهار أنّ هناك اختلافات نوعية بين البشر وكائنات حية معقدة أخر، وينبغي أن توضح. وإن يبحث مراقبنا المرّيخي المفترض أكثر قليلاً، فسيجد أنّ الكائنات البشرية فذّة في اعتبارات عديدة، أحدها قدرتها على اكتساب نظام لغويّ غنيّ ومتنوّع، ويمكن استخدامه بحرّية، وبطرائق بالغة الدقة والتعقيد، ولا يكلّف ذلك سوى الدخول في الجماعة اللغوية التي يستخدم فيها النظام. ويبدو لي أن الملاحظ الراشد سيستنتج أنه ينبغي افتراض أنّ خاصيات محدّدة لـ «العقل» مناسبة لهذا النوع. وإن كان ذا عقل مدقّق وميّال إلى الكشف، فإنه سيحاول تحديد البنى العقلية الثابتة وراثيّاً، التي تشكّل أساس المآثر الفذّة لهذا النوع.

م. ر.: أحسب أن رفض «الفِكَر الفطريّة» ينشأ أيضاً عن ارتباطها بالفكرة الديكارتية في النفس (âme)...

ن. ت.: قد يكون ذلك صحيحاً حقّاً، ولكن تأمّلي مشكلة النفس الإنسانية القديمة هذه في سياقها التاريخي. فعند ديكارت، مثلاً، يفترض وجود النفس على نحو عقلاني تماماً بوصفه مبدأً علميّاً. وفي بعض الاعتبارات، لا يكون برهانه على وجود النفس مختلفاً كثيراً عن برهان نيوتن على الجاذبية، بوصفها قوةً للطبيعة. ولا شك في أنّ ديكارت كان مخطئاً، أما إجراؤه في ذاته فلم يكن البتة غير معقول.

وابتغـاء فهم هذا، يكفي أن نتقـدم في إدراك وجوه الشبـه مع نيـوتن، رغم أنني لا أريد أن أبالغ في أهميته. وأعلن نيوتن أن التقنية الـديكارتيـة لا يمكن أن تفسرٍّ حركة الأجسام الثقيلة. وابتغاء تفسـير هذه الحـركة افـترض قوة جـديدة: الجاذبية، الانجذاب من بعد؛ أي، قوة عُدّت في معايير زمانه خفية، غامضـة، لأنّ التأثير من بعد خرق الافتراضات الأساسية للميكانيكا. وأكد نيوتن أنه بهذه الـطريقة يمكن أن يعلّل المـرء الحوادث، رغم أنـه لم يكن مرتـاحـاً تمـامـاً أيضـاً لـ «القـوة الخفية» التي كـان قد افـترضها. وهـذه الفرضيـة غدت مبـدأ الفـطرة السليمـة Common sense لـلأجيـال الـلاحقـة، عنـد (لابـلاس Laplace)(*) وآخرين. فكرة يصعب تخيّلها في الفيزياء قبل نيوتن، غدت فيـها بعد جـزءاً من العلم بسبب طاقتها التفسيرية الاستثنائية.

أما ديكارت نفسه، فقد أخـطأ في الاعتقاد بـأنّ ميكانيكـا «الدفـع والجذب» يمكن أن تفسّر كلّ ظاهـرات العالم الـطبيعي، ما خـلا أشياء كـالوعي والإبـداع الإنسـاني. ثم إنه، ابتغـاء تفسير مـا كان وراء نـطاق الميكانيكـا لديـه، افترض جوهراً آخر؛ شيئاً آخـر صَغيراً كـان واضحاً لـه، مضفي عليه ميتـافيزيقـا المادة والمصادفة التي كان ملتزماً بها. ويستطيع المرء الآن أن يتخيـل كلّ أنـواع الأشياء الأخرى، التي ليست جزءاً من الميكانيكا لديه. ولكن دعينا نفترض أن ديكارت أو الديكارتيين، يمكن أن يكونـوا قد تقـدموا أكـثر وابتدعـوا رياضيـات عقلية، نـظرية تفسـيرية نـاجحة. إذ ذاك، سيصـير اعتقـادهم جـزءاً من علم الأجيـال اللاحقة، على غرار فيزياء نيوتن.

لنقل مرة أخـرى، إنّ وجود النفس، الجـوهر الثـاني عند ديكـارت، افتراض علمي: وهـو خاطىء لكنـه عقلاني. هـل وسَّع نـظريتـه في النفس إلى نـظريـة تفسـيرية، ربمـا يكون أوجـد علماً جديـداً لإكمال علم وظـائف الأعضاء التـأملي لديه. كان على حق تام في اقتراح مبادىء جديدة، والبحث عن نتائجها.

ويمكن أن يقول المرء إنّ اعتقاد ديكارت بـأنّ النفس جوهـر بسيط عصيّ على

(*) لابلاس، المركيـز دو (1749-1827 م) عالم فلك وريـاضيات فـرنسي. درس حـركـة القمـر، والمشتري، وزحل. [المترجم، عن المورد].

التحليل أوجد عائقاً أمام تطور نظرية تفسيرية للعقل، نظرية يمكن مبدئياً أن تشبَّه بفيزياء محدّدة كما ينبغي - لكن تلك مسألة مختلفة تماماً.

وإنّ رفضاً مقنعاً لثنائيته، يقتضي البرهنة على أن فرضيته عديمة النفع، أو غير ضرورية، لأنه في مستطاعنا أن نفسّر خاصيات العقل البشري بطرائق مختلفة. ثم دعينا نبحث عن مثل هذا التفسير... وقد يثبت في النهاية أننا موجّهون نحو مبادىء جديدة حين نبحث في طبيعة العقل. ويمكن أن نتخيل، رغم غياب البرهان، أنّ مبادىء مختلفة تماماً عن مبادىء الفيزياء المعاصرة تتدخل في تفسير الظاهرات العقلية. وفي هذه المسائل جميعاً على المرء أن يحاذر «الدوغماطيقية».

م. ر.: وابتغاء تحديد دقيق لمبلغ معارضتك للتجريبية، أحسب أنه مهمّ أن نتذكر أنّ العضو العقلي هو - بالنسبة إليك - ما يقابل النحو وليس اللغة. ويعتقد البنيويون أنّ الإنسان يستظهر جملاً مطولة، أي، اللّسان (Langue عند دو سوسير)، وأنّ هذا يمثّل النحو. أما بالنسبة إليك، فإنّ ما ينشأ في الذاكرة بوصفه النحوَ شيء آخر تماماً. ولا بدّ من الإلحاح على هذا الاختلاف، لأنّ منظومة القواعد التي تجعل جملَ لغةٍ ما ممكنةً، كثيراً ما تلتبس باللغة بوصفها منظومة من المتتابعات المستظهرة.

والأمر خلاف ذلك عند دو سوسير، حيث إنّ اللّسان Langue هو الذي أودع في الذاكرة. ولم يستطع التمييز بين الذاكرة التي نستطيع أن نكوّنها من هذه الجملة الممتدة أو تلك، و«الذاكرة» التي لها صورة النحو. والوضع مختلف تماماً هنا. ونوعا الذاكرة مختلفان. إنّ إنشاء النحو يرجع إلى المقدرة اللغوية. ولكن ألا تحسب أنّ لبساً آخر يمكن أن يظهر بسبب غموض الكلمة الإنكليزية Language (كلتا الكلمتين Langue وLanguage؟ وهكذا يمكن أن يفهم المرء أنّ اللغة language بوصفها لساناً Langue هي التي تكون فطرية...

ن. ت.: مما سيكون مضحكاً، طبعاً؛ حيث لو يقدّر أن تكون الفرنسية فطرية، فسأتكلّمها... إنّ آلية اكتساب اللغة هي الفطرية. ففي جماعة لغوية ما، يصل أطفال لهم تجربة مختلفة تماماً إلى قواعد متشابهة، وفي الحقيقة قواعد متطابقة تقريباً، حتى الآن كما نعلم. وذلكم ما يستلزم التفسير. وحتى ضمن جماعة محدودة جداً - ولتكن النخبة في باريس - تكون التجارب مختلفة. ويتمتع

كلّ طفل بتجربة مختلفة، وتواجه كلّ طفل حقائق مختلفة ـ أما في النهاية، فإنّ النظام هو نفسه جوهريّاً. وبمؤدّى ذلك، علينا أن نفترض أنّ الأطفال جميعاً يشتركون بالتقييدات الداخلية نفسها التي تميّز على نحو دقيق تلك القواعد التي سيكوّنونها.

م. ر.: إنّ هذه الفرضية تفسّر لماذا لا يعود ممكناً، حين تُتجاوز مرحلة النضج ـ المراهقة ـ تعلّمُ لغة من اللغات؛ فجراء الذئب لا تتعلَّم الكلام، ونحن نتكلّم اللغة الأجنبية التي كنّا قد تعلّمناها في أُخرةٍ من حياتنا بنبرة خاصة. ومن دون هذه التقييدات الحيوية، ستكون النبرة الأجنبية عصية على التفسير.

ن. ت.: نعم، إنه يلوح أنّ هناك سنّاً خطيرة لتعلّم اللغة، على غرار ما يصدق ذلك على الجملة على نمّو الجسم البشري. وتُحدَّد أنماط النموّ وراثياً، كما هي الحال في النضج الجنسيّ، ومثالنا هنا حالة تحدث بعد الولادة بأمد طويل. وسيكون من السخف البيّن تأكيد أنّ ما يراه الإنسان عند الولادة، هو وحده الذي يحدّد وراثياً.

حتى الموتُ، إلى درجة ما، يحدَّد وراثيّاً. والقول إنّ الخاصيات المحدّدة وراثياً للكائن الحي، لا يمكن أن تظهر نفسها قبل أن توجد الشروط المناسبة، وأنّ البرنامج الوراثي على الجملة يوضَح بطريقة تحدَّد قبلياً في جزء منها وبفعل العوامل المحيطة في جزء آخر، هو الحقيقة البدهية التي لا يأتيها الباطل. وهو أمر عاديّ في دراسة التطوّر البدني، ويمكن القول ثانية إنه إن أُهملت الثنائية المنهجية في المبدأ التجريبي، فلا يكون ثمة مبرّر للاندهاش باكتشاف ظاهرات مشابهة في دراسة الوظائف العقلية العليا.

القسم الثاني

النّحو التوليدي

الفصل الخامس

ولادة النحو التوليديّ

إنّ موضوع هذا الفصل هو الذي يميّز جوهريّاً منهج تشومسكي عن البنيوية Structuralism. ولكن دعنا نستعد بإيجاز شديد ـ وعلى نحو مبسّط جداً ـ بعض خاصيات أنموذجه النحوي. يقول تشومسكي إنّ النحو التوليدي A Generative Grammar ينبغي أن يظهر المعرفة الضمنية للمتكلّم، أو «عقل» القارىء (تتخذ كلمة عقل Intelligence هنا تحديداً خاصّاً). وحتى القواعد النحوية التقليدية الأكثر اكتمالاً «تفضل» ذكر أبسط التمييزات. وعلى سبيل المثال، فإنه من خلال تعليمات هذه القواعد بوصفها الإيضاح الوحيد، سيكون الإنسان عاجزاً عن توليد أيّ من الجمل السابقة. أما في الفرنسية، فلا شيء سيمنع بداهةً إنتاج المتتالية، La grammaire est très générative (النحو مولّد جدّاً) على غرار المتتالية La grammaire est très intéressante (النحو مثير جداً)، إن نحن بدأنا بالتحديدات التي يعطيها النحو الفرنسي التقليدي، كالذي عند غريفس Grevisse مثلاً، للصفة. ولم يحدّد غريفس هذا لأن متحدث الفرنسية «يعرف» حدسيّاً أنّ الإنسان لا يستطيع أن يقول هذا. ومن وجهة أخرى، ينبغي على متحدث الفرنسية أن يحفظ عن ظهر قلب شكل الجمع الذي يميز Loyal/Loyaux من navals/ maval/؛ فتلك أشياء شاذّة.

وعلاوة على ذلك، يقترح تشومسكي إنشاء أنموذج شكلي. وانطلاقاً من فرضية ومجموعة قواعد محدّدة جيداً تولّد المتتاليات المرادة «آنياً». وما سمّي

المكوّن الأساسي The base component في النحو، كان يُتخيّل في البدء أنه منظومة محدّدة من قواعد الكتابة الثانية rewriting، أعني قواعد لها شكل φ → Ψ، الذي يمكن ترجمته على هذا النحو: في كلّ مرة تصادف فيها العنصر φ، الذي هو على يسار السهم، تستطيع أن تضع مكانه Ψ، الذي هو على يمين السهم. ولن أمضي في تفصيل أكثر هنا، ولكن انظر أدريان أكمجيان Adrian Akmajian وفرانك هني Frank Heny: مدخل إلى مبادىء النحو التحويلي Introduction to the Principles of Transformational Syntax، أو س. ل. بيكر C.L. Baker: مدخل إلى النحو التحويلي التوليدي Indro-duction to Generartive Transformational Syntax[1].

ومهما يكن، فإنّي سأقدّم فكرة عن المكوّن الأساسي في نحو ما، بمثال مبسّط جدّاً.

تخيّل لغةً ليس فيها إلاّ ثلاث كلمات: قيس، ليلى، يحب(*). يعرف متكلمو هذه اللغة «تلقائياً» أن تراكيب محدّدة (دونما تكرار) من هذه الكلمات الثلاث تنتمي إلى اللغة، بينما لا تنتمي تراكيب أخر؛ مثلاً:

* قيس ليلى يحبّ
ok قيس يحبّ ليلى
* يحبّ قيس ليلى
* يحبّ ليلى قيس
ok ليلى تحبّ قيساً
* ليلى قيس يحبّ.

حيث إنّ * = لا تنتمي إلى اللغة؛
ok = تنتمي إلى اللغة.

والمشكلة هي أن نجعل هذه «المعرفة» واضحة. وفي مقدور المرء أن يقترح النحو الآتي:

1 - (كيمبردج، ماسوشوستس: مطبعة معهد ماسوشوستس للتكنولوجيا، 1975) و(إنجلوود كليفز، ن. ج: برنتس - هيل، 1977)، تباعاً.

(*) وضعنا الاسمين العربيين قيساً وليلى مكان الاسمين الأعجميين اللذين اعتمدهما المؤلف. [المترجم إلى العربية].

G = grammar النحو
«Sentence (الجملة)» تكتب ثانيـة noun
(اسم) + Verb phrase (عبـارة فعلية)
Verb phrase (V P) تكتب ثانية :
Verb (فعل) + noun (اسم)
Noun يكتب ثانية: قيس أو ليلى
Verb يكتب ثانية: يحبّ.

=

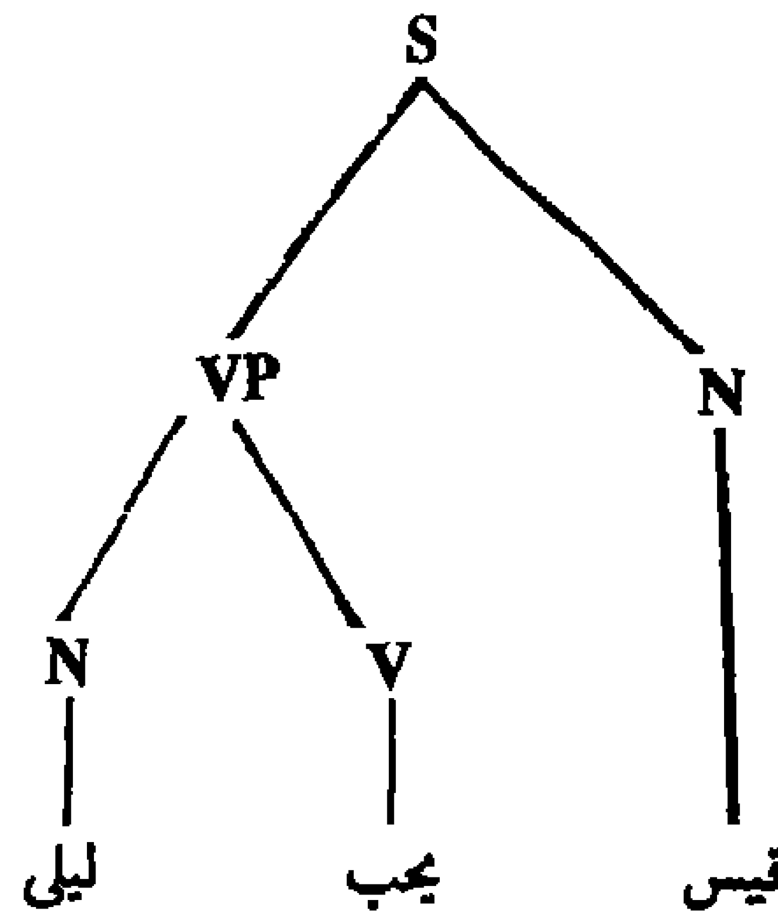
{G} | S → NVP
N → {قيس، ليلى}
V → يحب

وإن يتابع المرء هذه «الاستنتاجات» آليّاً (S، ثم N + VP، إلخ)، فسيصل إلى المتتاليات المرغوب فيها؛ وأكثر من ذلك، ليس في وسع المرء أن يستنتج متتاليات غير مرغوب فيها. دعنا ننشيء استنتاجاً:

S يوضع مكانها: N VP
VP يوضع مكانها: N V N: N V
N الأولى يوضع مكانها «قيس» N V
V يوضع مكانها «يحب»: قيس يحبّ N
N الثانية يوضع مكانها «ليلى»: قيس يحبّ ليلى.

(ليس في وسع المرء أن يذهب أبعد، فالمجموعة محدودة).

ونستطيع على نحوٍ مساوٍ تماماً أن نمثّل الاستنتاج بمشجّر atree أو واسم العبارة phrase marker. ويصف المشجّر بنية العناصر النهائية للجملة. وهكذا نرى أن علاقة قيس وعلاقة ليلى في ما يتعلق بالفعل ليستا متماثلتين.



ولا يكاد المرء يشك في أنّ النحو في لغة طبيعية، أكثر تعقيداً على نحو تعزّ معه المقارنة. وقد أكّد تشومسكي أنّ قواعد الكتابة الثانية، مهما يمكن أن تكون درجة تعقيدها، ليست كافية لوصف اللغات الطبيعية.

إنّ نحو لغة من اللغات هو، من ثم، أنموذج ينبغي أن يتضمّن عدة مكوّنات أخر، بالإضافة إلى قواعد الكتابة الثانية للمكوّن الأساسي. وقد أكد تشومسكي في كتاباته الأولى أنه لا بدّ من أن ندمج في النحو مستويين آخرين على الأقل. وتقدم قواعد الكتابة الثانية بنية للمتتاليات من الكلمات؛ ولا بدّ من إضافة مكون صوتي صرفي ومكوّن تحويلي. والقواعد التحويلية قواعد ذات أنموذج مختلف، حيث تحوّل البنى النحوية التي تولّدها قواعد الكتابة الثانية إلى بنى أخرى، وفقاً لمبادىء دقيقة. ويستشهد عادة بالعلاقة بين المبني للمعلوم active والمبني للمجهول passive بوصفها مثالاً يستلزم التحويل(*).

وقد آل تطور هذه النظرية إلى تعقيد الأنموذج في بعض النقاط وإلى تبسيطه في نقاط أخرى. وسأشير، فيما بعد، إلى المواضع التي تطوّر عندها الأنموذج.

ويبدو أن تاريخ النحو التوليدي مرّ بثلاث مراحل أساسية، وضعت في المقدمة على نحو متتال أحد الجوانب الأساسية للنظرية الجديدة. حاولت الأولى، التي استمرّت من بداية الخمسينيات إلى منتصف الستّينيات، جعل اللغويات علماً: وقد بدت الفيزياء أنموذجاً للمرجع في هذا. وهذه هي مرحلة البنية المنطقية للنظرية اللغوية The Logical Structure of Linguistic Theory (أو LSLT، كما ستُذكر).

بعد ذلك (من سنة 1965 إلى 1970)، غدت مسألة علم الدلالة semantics أكثر أهمية: أينبغي أن يفسَّر معنى الكلمات والجمل بالنحو، وإن كان الأمر كذلك فبأية طريقة؟ وإنّ جدلاً مثيراً جدّاً رافق الإجابات المختلفة المقدمة.

وأخيراً، بعد سنة 1970، صار البحث أكثر توجهاً نحو المشكلات التي

(*) مثال في الفرنسية هو التحويل الذي حوّل tous في Tous Les garçons sont partis - Les garçons sont tous partis. انظر ريتشارد كاين Richard Kayne في النحو الفرنسي French Syntax (كيمبردج، ماسوشوستس، مطبعة MIT، 1975).

عرضها النحو العام. واستجابة للضرورات الشكلية لهذه المناقشات، سألت ناحوم تشومسكي أن يأخذ بهذا التقسيم الزماني للموضوع.

م. ر.

تاريخ النحو التوليدي

معارضة البنيوية

م. ر.: يولد النحو التوليدي من الخصومة مع البنيوية والمعارضة لها. وتعدّ البنيوية علم اللغة، على الجملة، نشاطاً تصنيفياً. وقد أعطيتَ أنت هذا التخصص بنية منطقية a logical structure، بنية علمية..

ن. ت.: ربما تكون كلمة «علم» تشريفية. ورغبتي الخاصة هي أن أعلّق على الوصف الدقيق لميدان ما من المعطيات اللغوية قدراً من الأهمية أقلّ منه على القوة والعمق التفسيريين للمبادىء الأساسية.

وأسلّم بأنه في شيء معقّد، كالاستخدام العملي للغة والأحكام على اللغة، تدخل عدّة أنظمة في التفاعل. وأيّاً كانت درجة التنبّه في ملاحظاتنا، والموضوعية في مناهجنا، والدقة في تجاربنا، فإنّ الحقائق المقدمة نفسها، فيما أرى، ذاتُ أهمية ضئيلة. أما المهمّ، فهو تأثيرها في النظريات التفسيرية التي تحاول صياغة المبادىء الأساسية للمقدرة اللغوية. وحين أتحدث عن نفسي فحسب، أقول إنّ تنظيم «حقائق اللغة» لا يهمني كثيراً. وفكرة «الحقائق اللغوية» لا تحمل إلاّ مدلولاً ضئيلاً خارج نظرية لغوية ضمنية على الأقلّ. وفي مقدور المرء بمشروعية تامة أن يمتلك اهتمامات مختلفة؛ وأحاول ببساطة أن أوضح ما يهمني. وأقول علانية إنني لا أحسب أنّ محاولة تفسير «كلّ الحقائق» تشكّل هدفاً معقولاً. بل على العكس، فما يبدو لي مهمّاً هو اكتشاف الحقائق الحاسمة في تحديد البنية الأساسية والمبادىء الخفية التجريدية. وإن تكن مثل هذه المبادىء غير موجودة، فإنّ المشروع لا يستحق المباشرة. أما حين تكون موجودة، فإنّ الحقائق تكون مثيرة (بالنسبة إليّ على الأقلّ)، بقدر ما يكون لها من تأثير في حقيقة هذه المبادىء. إنّ اكتشاف مثل هذه الحقائق، كثيراً ما يكون إنجازاً إبداعياً في نفسه، و«مرتبطاً بنظرية» على نطاق واسع. و«الحقائق»، في

أيّ معنى مثير لهذه الفكرة، لا تقدَّم إلينا ببساطة، وليس مهماً، في اعتقادي، أن تقدّم الحقائق على نحو دقيق، وهذا طبعاً رغم أنّ الحقائق الوثيقة الصلة بالموضوع (وهي أيضاً فكرة مرتبطة بالنظرية) ينبغي أن تقدم على أدقّ نحو ممكن.

م. ر.: مثلما هي الحال في الفيزياء.

ن. ت.: كما تريدين. فتلك هي الكيفية التي تبدو لي فيها. وفي كلّ مرحلة في تطوّر الفيزياء تكون هناك «حقائق» غامضة لا حصر لها، أو حقائق بدت لا تنسجم البتة مع نظريات تتابَع بقوة. ولنتناول مثالاً تقليديّاً، تأمّلي «حقائق» السحر أو حقائق التنجيم، التي بدت ثابتة تماماً في معايير البحث التجريبي، في الوقت الذي غدت فيه فيزياء جاليلو الكلاسيكية تشكّل مبدأ علميّاً. أو لنتناول مثالاً أقلّ غرابة، تأمّلي المشكلات التي واجهتها الفيزياء في القرن السابع عشر في معالجة الملاحظات بوساطة المِقْراب telescope، إذ لم يُفهم كثير منها إلّا حديثاً جداً. أو ببساطة، مشكلة تفسير لماذا لم يتغيّر الحجم الظاهر للكواكب السيارة وسطوعها كما تنبّأت نظرية كوبرنيكوس، عندما تتغيّر المسافة بين الكواكب. أو تأمّلي عجز جاليلو عن تفسير لماذا لا تطير الأشياء عن الأرض، إن كانت الأرض تدور حقّاً على محورها ـ فلم يأتِ التفسير إلّا أخيراً. ودونما دخول في نقاش مفصّل، يمكن القول إنه صحيح تماماً أنّ تاريخ العلوم الخطيرة شهد إرجاء مشكلات كثيرة في تفسير الحقائق، على أمل أن تفسّر في آتٍ من الأيام. وإنّ تفسير «كلّ الحقائق» في العالم المادّي، لن يكون هدف الفيزياء في العصر الحديث، في معنى أنّ بعض اللغويين يحسبون أن النحو ينبغي أن يفسّر «كلّ حقائق» اللغة واستخدام اللغة. ويرجع النجاح الكبير في الفيزياء في جزء منه إلى الاستعداد لتركيز الانتباه على الحقائق التي تبدو حاسمة على مستوى خاصّ من الإدراك، وربما إلى البحث عن الحقائق الغريبة تماماً التي ستكون حاسمة بالنسبة إلى النظرية، من دون حساب حتى للحقائق الواضحة حين لا تبدو هذه وثيقة الاتصال بالنظرية الفيزيائية (واستجابة لداعي الإخلاص نقول إنّ ذلك يحدث حتى حين تبدو متضاربة معها).

أما تلك التنويعات في «البنيوية» أو في «علم اللغة الوصفي» التي تهتم أساساً

بـترتيب «الحقائق»، فـإنّ المرء يستـطيع حقـاً أن يقول إنّ أهـدافي الخاصـة غـير متنافرة لزاماً مع أهدافها، لكننا نتعامل مع مشروعات عقلية مختلفة. وفي كتـابي «البنية المنطقيـة للنظريـة اللغويـة Logical Structure of Linguistic theory»، الذي يشمل بحثي للدكتوراه، حاولت أن أناقش هذه المسائل.

اقـترحتُ هناك أنـه في ما يتصـل بأغـراض النظريـة اللغويـة، علينا أن نهتمّ بظاهرات محدّدة كانت مستبعـدة تقريبـاً من علم اللغة الـوصفي لذلـك العهد: تلك الحقائق المرتبطة بما يسمّى أحياناً الاستخدام «الإبداعي» للغة، تمّ تصوّرها بوصفها استخداماً عاديّاً للغة. وهذه الحقائق لم تكن قد عولجت على نحـو منظّم من خلال النحو التقليدي أو اللغويات البنيوية على الرغم من أنها، على غرار ما كنت أشـرتُ مـراراً، كـانت اهتـامـاً أصيـلاً، مثـلاً، في أعـمال (همبـولـدت Humboldt) و (بول Pall)، و (جسبرسن Jespersen)، وآخرين.

وإنّ القـواعد النحـوية التقليـدية، حتى تلك التي تحتـل حيزاً فسيحاً كنحـو جسبرسن[2]، تقدم أمثلة لا تُحصى للبنى المعقدة، لكنها لا تعطي مبادىء واضحة لتقرير أنّ هذه البنى ـ وبنى أخرى «تمـاثلها» عـلى نحو مـا ـ تنتمي إلى اللغة، في حين أنّ بنى متخيّلة أخرى تقدّم هذه المبادىء.

والحقّ أنّ هذه المسألة لم تثر حقاً. وأفترض أنّ جسبرسن لم يكن لديه انطبـاع بأنه كان ثمة شيء أصلي مفقود في تقديمه، رغم إقراره بأهميـة ما سـمّاه «تعبيرات حرّة Free expressions». وفي تقديم أمثلته الكثيرة، ظنّ أنـه قد أعـطى وصفاً للغة، هكذا يبدو. والصحيح أن تعليقاته لم تكن كافية، لأنها تحتكم ضمنيّـاً إلى «ذكاء» القارىء ـ ولفهمهـا ولاستخدام هـذه الأمثلة وتعليقه الصـائب غالبـاً في إيجاد أشكال جـديدة وفهمهـا، يجب على القـارىء أن يضيـف معرفتـه الحدسيـة للغة.

ولم تتولَّ القواعد النحوية البنيوية مهمة دراسة مجال من البنى النحوية العـالية التعقيد، كما فعلت القواعد النحوية التقليدية.

---

2 ـ أوتّو جسبرسن، نحو إنجليزي حـديث على أسس تـاريخية A Modern English Grammar on Historical Principles (هيدلبرغ: 1909 - 49).

هذا الإسهام للقارىء الذكيّ، الذي تفترضه قبليّاً القواعد النحوية السابقة، ينبغي أن يوضَح إن نحن أمّلنا باكتشاف المبادىء الأساسية للغة. وهذا هو الهدف الأول للنحو التقليدي، وبلغة علم النفس: ما طبيعة المعرفة الحدسية غير الواعية، التي تهيّىء للمتكلّم استخدام لغته؟

أمّا في الوقت الحاضر، فإنّ تلك القضية لم تواجه بقوة، رغم أنها قد عُرضت أحياناً، وتظلّ مسألة خطيرة اليوم، مسألة دون إجابة في عدّة اعتبارات حاسمة.

وثاني الأهداف هو إنشاء نظرية تفسيرية. ولدينا تفسير احتمالي على الأقلّ حين يكون في مقدورنا أن نستنتج بعض الظاهرات من المبادىء العامة، أي حين نستطيع تقديم مقياس استنتاجي لانحراف التفكير عن هذه المبادىء، حين تقدّم له بعض الحقائق الخاصة على أنها «شروط مقيّدة».

وابتغاء مزيد من الإيضاح، دعينا نأخذ مثالاً مشهوراً، هو سلوك نظام الفعل المساعد في الإنجليزية(*). وأحسب أنّ المرء يستطيع أن يفسّر بعض جوانب هذا

(*) إنّ القواعد التي تعالج سلوك الفعل المساعد في الإنجليزية معقدة فعلاً، لكنها يمكن أن تبسّط باستخدام التحويلات ـ انظر «البنى النحوية Syntactic Structures»، الفصل الخامس.
انطلاقاً من قاعدة الكتابة الثانية (انظر قبل، ص 104) التي تصف سلوك الجملة الخبرية، يكون لدينا:
فعل ← فعل مساعد + فعل
فعل مساعد ← C (M) (en + have) (ing + be) (en + be).
حيث العناصر التي بين القوسين ( ) اختيارية؛
وحيث C تقابل إما عنصر الصفر النحوي Φ،
وإما العنصر S الذي ينتمي إلى مفرد الشخص الثالث،
وإما عنصر الماضي؛
وحيث M تقابل will، can، may، shall، must، أي modals الإنجليزية.
(هناك أيضاً عمل حركة اللاحقة، الذي يربط اللواحق النحوية s، en ـ، ing، Φ، إلخ.، بالأفعال التي تأتي بعدها هذه اللواحق: مثال ذلك أن متتالية فعل مساعد + فعل تكتب ثانية على هذا النحو: C + فعل، ثم على هذا النحو S + فعل، ونتيجة لحركة اللاحقة يحصل المرء على فعل + S؛ ومن ثمّ فإنّ S + Leave تحوَّل إلى Leave + S، إلخ.).
ويُدخل تحويل النفي العنصر not بعد العنصر الثاني في قاعدة الفعل المساعد. وإن لم يحقّق M، فإنّ التحويل يدخل العنصر do، معطياً هذه الصيغة: He didn't leave، إلخ.
ويقلب التحويل الاستفهامي الفاعل عبارةً اسمية، والمتتالية C + (M): Will he leave?
وإن أسقطت M، فإن do يُدخل كالسابق: Did they leave?. =

النظام على أساس نظرية ما في النحو التحويلي وبعض الحقائق المقدمة: من بينها الأمثلة الأولية لنظام الفعل المساعد في جمل خبرية بسيطة. وانطلاقاً من هذه المبادىء والحقائق التجريبية، حاولتُ أن أظهر أنّ المرء يستطيع تفسير سلوك الفعل المساعد في مجموعة من التراكيب ـ الاستفهام، والنفي، وغير ذلك.

وهدف ثالث لم يظهر جليّاً إلاّ أخيراً، في نهاية الخمسينيات (إذا لم يكن ظاهراً قبل ذلك). وينبغي أن يكون ذا علاقة ببحث المبادىء العامة للغة بوصفها خاصيات لنظام مفروض حيوياً، يشكّل أساس اكتساب اللغة، ومن وجهة النظر هذه، يمكن أن ينظر المرء إلى «الشروط التقييدية» بوصفها الحقائق التي يواجهها إنسان يتعلّم لغةً؛ وما يحاول المرء تفسيره بعدئذٍ، هو أساساً معرفة اللغة التي يحصل عليها متحدث مزوّد بمثل هذه الحقائق. ولنعد إلى المثال السابق، فلو افترضنا أنّ المتكلّم يمتلك المبادىء العامة للنحو التحويلي بوصفها جزءاً من بنيته الحيوية، ثم يقدّم له عدد من أشكال الأفعال المساعدة الإنجليزية، فإنه سيعرف، استنتاجاً، سلوك هذه العناصر في حالات أخرى، أي أنّ الحالات الأخرى ستُستنتَج منطقيّاً من أبسط قاعدة مسموح بها منسجمة مع الحالات المقدّمة. وهذا، على الأقلّ، هو الأنموذج العام لتفسير ممكن.

وهكذا فإنّ عملي حاول الإجابة عن سؤالين: الأول، ما نظام المعرفة اللغوية الذي اكتسبه، ويتمثّله ذهنياً، شخصٌ يعرف لغةً ما؟ ـ والثاني، كيف يمكن أن نفسّر نموّ مثل هذه المعرفة والحصول عليها؟ ـ والسؤال الثاني يمكن أن يفكَّر فيه بلغة علم النفس ـ كيف يمكن أن تُكتسب اللغة؟ ـ أو على نحو اختياري كالسؤال عن كيفية تفسيرنا ظاهرات اللغة.

م. ر.: متى فكرتَ أول مرة في اقتراح نظرية تفسيرية في علم اللغة؟

ن. ت.: كان ذلك ما شغلني في علم اللغة في المقام الأول. وبوصفي طالباً في جامعة بنسلفانيا في أواخر الأربعينيات أعددتُ بحثاً جامعيّاً عنوانه «التحليل

= وهكذا فإنّ البنية العميقة لجمل النفي والاستفهام تشبه البنية العميقة للجمل الخبرية، والخاصيات نفسها تظهر في تركيبات أخرى أيضاً. وإن قدّر لنا أن نصف الظاهرات مباشرة من دون قواعد كهذه، فسيكون لدينا نظام معقّد جداً من قواعد الكتابة الثانية وستظلّ الانتظامات الأساسية غير معبّر عنها [المؤلّف].

الفـونيمي الصرفي في العـبريـة الحـديثـة Morphophonemics of Modern Hebrew» وسّع بعد ذلك ليكون بحثاً لنيل درجة الماجستير حمل العنـوان نفسه سنة 1951. ذلك العمل الذي لم ينشر كـان «نحواً تـوليديـاً» في المعنى المعاصر، وكان تركيزه الأول على ما يسمّى الآن «علم وظائف الأصـوات التوليـدي gen-erative phonology»، لكنه كان هنـاك أيضاً نحـو توليـدي أولي. وأحسب أنّ المرء يمكن أن يقول إنه كان أول «نحو توليـدي» بالمعنى الحـالي للعبارة. وطبيعي أن توجد أعـمال سابقـة ممتازة: «نحـو السنسكريتيـة» لبانيني Panini هـو الحالـة الأكـثر شهرة وأهميـة، وعلى مستـوى علم الصرف وعلم الأصوات هنـاك عمـل بلومفيلد Bloomfield المسمّى Menomini Morphophonemies، الـذي نشر قبـل سنوات فحسب، رغم أنني مـا علمت عنه في ذلـك الوقت. ومهـما يكن، فإنّ الجزء الأسـاسي من هذا المشروع، كـان محاولـة اعتمدت التفصيـل المتناهي لإثبات أنّ النحو التـوليدي الـذي قدّمتـهُ كان «أبسط نحـو ممكن» بالمعنى التقني الدقيق: أي أنّ هذا النحو، الذي أعطي إطاراً لصياغة القواعد وتحـديداً دقيقـاً لـ «البسـاطة simplicity»، كـان «الأفضل محليّـاً»، ويعني ذلـك، أنّ أي تغيـير لترتيب نظام القواعد في نظام مرتب بإحكام مؤلفٍ من القواعد سـوف يؤدّي إلى نحـو أقلّ بسـاطة. وحـين يقرأ المرء في هذا الكتـاب مـرة أخـرى الاهتـمامـات الواضحة لمرحلة تالية، يمكنه أن يقول عندئذٍ إنّ الهدف إنما كان إظهار كيف أنّ هذا النحو بنتائجه التجريبية سينشئه إنسان مزوّد مبدئيّاً بإطـار للقواعـد وتحديـد للبساطة (معيار التقييم)، ومزوّد بأنموذج كافٍ من المعلومات. وقـد أُجري هـذا فعـلاً بتفصيل وعـلى نطاق أكـبر كثيراً من أيّ شيء قمت بـه فيـما مضى، وكـان طموحاً جدّاً، فيما أحسب.

وقد انطوى ذلك النحوُ، كـما أسلفتُ، على نحـو توليـدي بدائي. وقـد جمع النحـوُ التمثيل الصـوتي مع مـا سنسمّيه الآن البنيـة النحويـة «الوليـدة الأساس base-generated». ويمكن أن نقول، على سبيـل الجملة الاعتراضيـة، إنّ هذا كان النحو قبل التوليدي. وكان عمـل هارس Harris المبكـر حول التحـويلات transformations في طريقه إلى الظهور عندئذ، ولأنني كنت أحـد طلابـه كنت مطّلعاً عليه، لكنني لم أفهم إذ ذاك كيف يمكن أن تعاد صياغة هذا العمل داخل

إطار النحو التوليدي، الـذي كنت أحاول أن أرسمـه. وبدلاً من التحـويلات، كان لدى النحو نظام معقّد من الفهارس مخصَّص للفئات النحوية، التي حدّدت علاقات نحوية لا يمكن التعبير عنها في إطار التجزيء والتصنيف الـذي أنشيء أخيراً بوصفه، بتعبير مختلف نسبيّاً، نظريـةَ نحو بنيـة العبارة phrase structure grammar.

ومنذ ذلك الحين، انصبّ اهتمامي على تحديد المبادىء الأساسية التي تتـدخّل في معرفة اللغـة التي اكتسبها المتكلّم ـ المستمـع؛ وبعد ذلـك، محاولـة اكتشاف المبادىء النظرية العامـة التي تفسّر حقيقة أنّ هـذا النظام المعـرفي نفسه ينمـو في العقل حين يوضع أحد الأشخاص في محيط لغـويّ ما. وعـلى الجملة، يمكن أن أقول إنني ما أزال أعمل كثيراً في إطار ذلك العمل المبكر غـير المنشور. أي إنني أحسب أن التناول الصحيح للمسائل النظرية الأساسية هو التناول الـذي يحاوَل هناك: إحكام تصميم وخطة محددين للقواعد النحـوية، وتقـديم إجراء تقييمي (أو معيـار بساطـة) يفضي إلى اختيـار نـظام خـاصّ، نحـو خـاصّ من الشكـل المـطلوب، أي الشكل الأفضـل the optional، نـظام يقيّم عـاليـاً من الشكـل المطلوب منسجم والحقائق المقدّمة. وهكذا فإنّ ما سيعرفـه «متعلّم اللغة»، هـو ذلك النظام المقيَّم عالياً؛ إنه ذلك النظام الذي يكوّن أساس الاستخدام العملي للغة من جانب الشخص الذي أحرز هذه المعرفة. وسأعود إلى هذه النقطة.

واصلتُ هذا العمل المبكّر في كتابي «البنية المنطقية للنظرية اللغوية (LSLT)» الذي نشر جزء منه فحسب سنة 1975، بعد عشرين سنة من اكتماله جـوهريـاً. ولم تبدأ وجهة نظر علم النفس بالظهور حتى نهايـة الخمسينيات، خـاصةً بمقـال مراجعةٍ مهـمّ جداً كتبه (ليز Lees) لمجلّة اللغة Language. وكان المقال مراجعة لكتاب «البنى النحويّـة Syntactic Structures» إذ ظهرت سنـة 1957، أي في الوقت الذي ظهر فيه الكتاب تقريباً. وقد عرض فيه (ليـز) مسألـة تعلّم اللغة للمناقشة.

كتبتُ أنا في قضايا مشابهة في السنوات التي تلت ذلك، لكننا كنّـا قد فكّـرنا

في هذه القضايا بعض الوقت ـ موريس هالي Morris Halle[3] وإرك لنيبيرغ[4] Eric Lenneberg، بين نفر آخرين.

كان أحد الأشياء التي شغلتنا كثيراً نقد العلوم السلوكية. كنّا نحاول إيجاد منهج مختلف نسبياً لعلم النفس الإدراكي. وتظهر شذرات من هذا في كتابي LSLT؛ لأنه بدا لي جريئاً جداً ومتسرّعاً. وهناك مناقشة أكثر تفصيلاً في مقدمة طبعة 1975 لكتابي LSLT.

م. ر.: لقد لقيت مواقفُك النظرية قبولاً متبايناً في الدوائر اللغوية... وأذكر قراءة مقالاتِ مراجعة في أول مؤتمر اشتركتَ فيه؛ مؤتمر تكساس. وكانت المناقشة مواجهة حامية الوطيس. وقد قارنتَ إجراءات التقييم (التقنيات التي ستبين أيّاً من نوعي النحو المقترحين لتفسير الحقائق هو الأفضل) بإجراءات الكشف discovery procedures عند البنيويين، التي صُممت لإنشاء النحو مباشرة من الحقائق.

ن. ت.: في هذه النقطة، على المرء أن يميّز بحذر بين الاتجاهات المختلفة التي تُدعى «بنيوية». وعلم اللغة الوصفي الأمريكي أحد هذه الاتجاهات. أما إسهامه الرئيس، في رأيي، فقد كان إثارته لأول مرة مشكلة يمكن أن يفسّرها الإنسان بسهولة كمشكلة التفسير، أو مشكلة اكتساب اللغة، وما أقصد إليه هو أنّ تطوّر «إجراءات الكشف» يمكن أن يُفهم بوصفه تناولاً لنظرية في اكتساب اللغة، وكذا بوصفه نظرية تفسيرية، انطلاقاً من المنظور الثنائي لعلم النفس ونظرية المعرفة. ومن المثير أن ندرك أن تلك لم تكن الحال؛ فاللغويون الذين كانوا يطورون إجراءات الكشف لم يقولوا: «هنا المادة الكاملة، الشروط التجريبية التي تفرضها المعطيات. وإجراءات الكشف لدينا تؤلف النظرية التي، حين تطبّق على المادة الكاملة، تنتج النحو. فالنحو يمثّل المعرفة اللغوية. وفي تقديم هذه النظرية نكون قد أعطينا تفسيراً لحقيقة أنّ المتكلّم الذي تعلّم لغةً ما يعرف هذا وذاك؛ فإجراء الكشف جزء من زاده الوراثي، وفي تطبيقه على

3 ـ المشارك الأول لتشومسكي، الذي كان له إسهام كبير في تطوير علم وظائف الأصوات التوليدي the generative phonology في الروسية والإنجليزية، وأخيراً نظرية توليدية لبنية الشعر.

4 ـ متخصص في علم نفس اللغة وأساسها الحيوي.

معطيات التجربة ينشيء هذا النحوَ، الذي يمثّل معرفته للغة».

تلكم ستكون سبيلاً معقولة لتفسير ما كانوا يقومون به. لكنهم لم يقدموا مثل هذا التفسير، لأسباب مختلفة. ومهما يكن، فإنّ ذلك التناول، المفهوم ضمناً في عملهم، يبدو لي الإسهام الأكثر أهمية في هذا التنوع من البنيوية. وأعيد قول إنّ هذا ليس تفسيرهم. لكنني أؤمن بمشروعيّته بوصفه إعادة بناء، رغم أنه يتعارض وما يتذكره معظم من قاموا بهذا العمل فعليّاً، فيما أعلم.

وفي العمل الذي كنت أقوم بإعداده في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، حاولتُ التغلب على بعض أوجه القصور الخطيرة في إجراءات الكشف، التي تطورت وأن أجعل هذه الإجراءات واضحة، في الوقت الذي كنت أتبنّى فيه في ذهني موقفاً بشأن ما يسمّى الحقيقة النفسية لهذه الإجراءات، مخالفاً تماماً للافتراضات السائدة في الساحة، على غرار ما فهمتها، الافتراضات التي يمكن أن تُدعى «خيالية». ويبدو مفترضاً، على الجملة، أن إجراءات الكشف لا يمكن أن تبرّر إلّا بلغة «براغماتية» بوصفها تقديماً لتنظيم للمادة الكاملة سيكون مفيداً لفرض أو آخر. كان ثمة استثناءات مثل (تشارلز هوكت Charles Hockett)، الذي عرض تفسيراً «واقعيّاً» واضحاً لإجراءات الكشف في مقالة مهمة مختصرة سنة 1948، في المجلة الدولية لعلم اللغة الأمريكي The International Journal of American Linguistics. وكنت أسلّم أيضاً بأنّ إجراءات الكشف كانت صادقة جوهريّاً؛ بمعنى أنّ المرء يمكن أن يتصوّرها تمثيلاً للإجراءات التي استُخدمت فعليّاً في الحصول على المعرفة التي نمتلكها من الحقائق التي تقدّم لنا. اعتقدت طويلاً بأنّ إجراءات الكشف التي تظهر في الأدب كانت صحيحة في أصولها - أي أنّ المناهج التي يستخدمها لغويّون بنيويّون مثل (زلغ هارس Zellig Harris)[5]، الذي كنتُ أدرس معه، كانت صحيحة من حيث المبدأ، وأنّ بعض التهذيبات ليس غير كانت ضرورية لجعلها عملاً. لقد أنفقت قدراً من الوقت والجهد، في حدود خمس سنوات أو ست فيما

5 - انظر مؤلّفه «مناهج في علم اللغة البنيوي Methods in Structural Linguistics (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1951)، وموجود في مخطوط سنة 1947. وكانت مقدمتي لعلم اللغة من خلال تصحيح التجربة الطباعية (البروفة) لهذه «المناهج» 1947.

أظنّ، محاولاً التغلّب على بعض النقائص الواضحة في هذه الإجراءات، لكي تكون قادرة على تقديم نحوٍ صحيح ذي مجال وصفي لامتناه من مادة لغوية محدودة، وجليّ أنّ ذلك هو الصياغة المناسبة للمهمة، إن كنّا نعدّ هذه الإجراءات فعلاً «نظرية لتعلّم» لغة البشر.

وكان هناك من ثمّ سؤالان مترابطان:

- هل من الصواب إعطاء تفسير نفسيّ لهذه المناهج؟

- هل إجراءات الكشف هذه هي الإجراءات التي تعبّر على نحو دقيق عن المعطى الحيوي الذي يجعل اكتساب اللغة ممكناً؟

لاحظي أننا لا نستطيع أن نعرض، كما ينبغي، السؤال الثاني حتى نقبل إجابة بالإيجاب للسؤال الأول. وليس في مقدورنا أن نبحث في «صحة» المناهج من دون الاعتقاد بأنها تعبير - على نحو أكثر دقة - تعبير مقصود - عن حقيقة نفسية ما. وتحت هذا التفسير «الواقعي» فحسب، يظهر السؤال عن الصواب أو الصدق. لكنه يمكن القول ثانية إنّ هذا التفسير الواقعي لم يكن تفسير هارس وجمهرة الآخرين الذين ابتكروا إجراءات التحليل الأكثر إحكاماً.

وقد بدأتُ أتحقّق تدريجيّاً من أنّ الإجابة عن السؤال الثاني كانت بالنفي. وتنطوي هذه الإجراءات على نقائص لا يمكن تجاوزها؛ فلقد كانت خاطئة من حيث المبدأ. وظهر أن التناول الصحيح يستخدم المبادىء التي كانت أكثر تجريداً، أكثر بعداً. ومضيت ببطء نحو الإيمان بأنه كان لا بدّ من اتخاذ المبادىء العامة، المخطط التجريدي العام، ذلك الذي عندما يقابَل بالحقائق المعطاة سيعطي نحواً يوضح المعرفة اللغوية، وفق الخطوط التي ذكرتُها قبلُ.

أما على المستوى النفسيّ، فإنّ إجراءات الكشف البنيوية تتطابق جوهريّاً والرؤية التجريبية، التي يتطلّب اكتساب المعرفة، وفقاً لها، عمليات تصنيف واستقراء.

م. ر.: وبهذا المعنى يرتبط علم اللغة البنيوي بالتجريبية.

ن. ت.: في كلّ من الأنموذج الأوروبي (عند تروبتسكوي

Troubetskoy[6]، الذي كان مهتمّاً حقّاً بهذه المسائل) والأنموذج الأمريكي تكون الإجراءات تصنيفية أساساً، قائمة على تقنيات التجزيء والتصنيف التي تتقدم تدريجيّاً نحو وحدات لغوية أوسع دائماً.

أما المبادىء فينبغي أن تكون مختلفةً كلية ـ وأنا مقتنع بذلك، اليوم. ينبغي أن يبدأ المرء بتمييز الأنظمة المحتملة للمعرفة بمساعدة مبادىء تعبّر عن المعطى الحيوي. وهذه المبادىء تحدّد أنموذج القواعد النحوية التي تتيحها المبادىء ـ وهي مصحوبة بإجراء تقييم يختار النحو الأمثل حين تقدّم له القواعد النحوية الممكنة. وإجراء التقييم هذا، هو أيضاً جزء من المعطى الحيوي. وهكذا فإنّ اكتساب اللغة هو عملية لاصطفاء أفضل نحو يتفق والحقائق المتاحة. وإن أمكن جعل المبادىء حصْرية على نحو كافٍ، فسيكون هناك أيضاً ضرب من «إجراء الكشف» ـ ينبغي، بمعنى من المعاني، أن يكون هناك مثل هذا «الإجراء» ما دامت المعرفة تكتسب ـ لكنه من نوع مختلف تماماً عمّا كان يُفكَّر فيه في النظرية البنيوية.

هذا التصوّر لطبيعة المعرفة البشرية، ولطبيعة اللغة خاصة، مختلف تماماً عن التصوّر التجريبي، لأنّ المرء يفترض أنّ الشكل العام لنظام المعرفة الناتج يكون قد أُعطي مقدّماً. حيث لا يُبنى النظام تدريجيّاً، خطوة خطوة، بالاستقراء، والتجزيء، والتصنيف، والتعميم والتجريد، وهلّم جرّا.

ونتيجة لذلك، أحسب أننا يمكن أن نحدّد ثلاث مسائل أساسية تظهر لنا في مقارنة علم اللغة البنيوي بالنحو التوليدي. الأولى، بشأن هدف التمييز الواضح للمعرفة اللغوية المكتسبة. والثانية، بتفسير الإجراءات: هل إجراءات التحليل عند ب. بلوخ B.Bloch[7]، وعند هارس، وتروبتسكوي[8]، طرائق

6 ـ كان تروبتسكوي مؤسّساً، مع رومان جاكوبسون، لحلقة براغ. انظر كتابه «مبادىء علم وظائف الأصوات Principles of Phonology» ترجمة س. ا.م. بلتاكس (بيركلي، كاليفورنيا، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1969).

7 ـ انظر خاصة مقال «منظومة شروط أساسية للتحليل الفونيمي A Set of Postulates for Phonemic Analysis»، اللغة Language، المجلد 37 (1948).

8 ـ انظر له Anleitung ZU Phonologischen Beschreibungen (غوتنجن: فاندنهويك ـ روبرخت، 1935).

لتنظيم المادّة اللغوية حقّاً؟ ـ أو هل تشكّل فرضيات تجريبية قويـة ومثيرة، في مـا يتصل بالحقيقة النفسية، وتحديداً بالبنية الخِلْقية المعطاة حيويّاً «بيولوجياً»؟

وفي هـذه النقطة، اتخـذ العمل في النحـو التوليـدي على نحـو متميز مـوقفـاً واضحاً جداً. نعم، نقترح مثل هذه الفرضيات التجريبية. ونتيجة لذلك، نعدّ كـلّ الحقـائق التي لهـا أي تـأثـير في مشروعيـة هـذه الفـرضيـات وثيقـة الصلة بالموضوع. وقد بدا واضحاً دائـماً، في رأيي على الأقـلّ، أن التفسير «الـواقعي» للنظرية اللغـوية وحـده، سواء أكـان إجرائيـاً أم لم يكن، يقدّم الأسـاس لفرع دراسي مهمّ، فرع جدير بالمتابعة.

لقد تباينت الاتجاهات في علم اللغـة البنيوي في هـذه المسألـة، وهناك أيضـاً بعض المشكلات في التفسير. وأحسب أنّ جاكوبسون وتروبتسكوي اتخذا مـوقفاً قريباً من ذلك الموقف المتبنّى أخيـراً في النحو التـوليدي. إذ يتحـدثان عن واقـع نفسيّ، فيما يبدو لي، على نحو مـا فعل (إدوارد سـابر Edward Sapir)، مثـلاً، بـوضوح تـام. يضاف إلى ذلـك أنهما، على الأقـلّ في علم وظائف الأصـوات، افترضا مبادىء بنيويـة شاملة، حتى إنهما افـترضا، بمعنى مـا، إجراءات تقييم في صورة نظرات في التساوق، وتقليل الإسهاب، وهلّم جرّا. وقـد رفض هارس، خلافاً لذلك، التفسير النفسيّ الواقعي بوضوح تام، على الأقلّ في عمله الأول ـ ولستُ مستيقنـاً من أنّ هذا أيضـاً يصدق عـلى عمله الأكثر حـداثة منـذ أواخـر الستينيات. وفي كتابه «المناهج Methods» وأعمال أخـر حتى أوائل الستينيـات، قدّم نظريته بوصفها تقديماً لبدائل مختلفة لتنظيم الحقائق. ويصـدق الشيء نفسه على بلوخ Bloch وآخرين، رغم عدم انطباقه على هوكت Hockett.

وأخيراً، تعالج المسألة الثالثة طبيعة الإجراءات الصحيحة. هـل هذا إجـراء كشف، استقـرائي وتصنيفي؟ ـ أهـو التنـاول المنـاسب لشيء مـا كـالأنمـوذج العقلاني، أي تمييز للشكل العام للمعرفة (معـرفة اللغـة، في هذه الحـال)، مع مناهج للتخيّر بين تحققـات اختياريـة لهذا النـظام العام تحت الشروط التجـريبية التي تقدمها التجربة؟

وأحسب أنـه من الـلائق أن نعـدّ نـظريـة المـلامـح المميـزة في علم وظـائف

الأصوات والاقتراحات المختلفة في ما يتصل بالتفضيل النسبي («التميّز»)، برنامجاً لنظام المعرفة - إن لم يكن أنموذجاً للاكتساب. ورغم ذلك، يجدر التنبيه على أنّ تروبتسكوي، في عمله في الصوتيات، حاول أن يقدّم إجراءات تصنيفية.

م. ر.: بشأن النقطة الثانية، لاحظتُ أنّ هناك تشعبات كثيرة حول التحديد المقدّم لنشاط اللغويين. هل التحليلات والنظريات التي يقدمونها لعبُ عقلية حقاً أو أنّهم يحاولون ترسيخ الحقيقة (ولو جزئياً) لقانون موضوعي مفروض على شيء واقعي؟

ن. ت.: المسألة هي: كيف يفسّر المرء إجراء كشف؟ - هل هو تنظيم لمعطيات لغوية فحسب، أو طريقة للتعبير عن واقع نفسيّ؟

ومن المثير أن ننظر عن كثب إلى ممارسة اللغويين الذين حاولوا أن يبرهنوا بوضوح على أنهم كانوا حقّاً يقدمون تقنيات لتنظيم محكم للمعطيات. وتلك الممارسة، ترتكز على إيمان ضمني بالنقيض، وينتظم هذا التطورَ الكامل لعلم اللغة البنيوي كلّه. ولقد حدث دائماً أنه كلّما اقترح إنسان منهجاً أو إجراءً، أشار شخص آخر إلى أنّ هذا الإجراء يفضي إلى «نتائج غير مرضية». ومن ثم، اقتُرحت بعض التصحيحات والتحسينات. وعلى هذا النحو، كانت الإجراءات تهذّب باستمرار.

ولكن ما المعنى الذي يمكن أن نضفيه على فكرة «نتيجة غير مرضية»؟ - ليس هناك فكرة كهذه، على الأقلّ في أي معنى مثير، إن كان كل ذلك المجازَف به طريقة لتنظيم المعطيات؛ ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك سوى نتائج ليست جيدة وليست سيئة، بصرف النظر عن آراء بسيطة في الغزارة أو التماسك. ولا يمكن أن يكون المرء مصيباً أو مخطئاً في تصنيف معطيات في فراغ نظري. ونتيجة لذلك يغدو واضحاً أنّ المرء، إلى حدّ أنه يعترف ضمناً بوجود فكرات من قبيل «نتائج جيدة» مقابل «نتائج غير مرضية»، يستنيم إلى فكرة ما عن الواقع النفسي، أي الحقيقة، بصرف النظر عن مبلغ إنكار هذه الاستنامة.

ومهما يكن، فإنّ الرفض الصريح لمثل هذه الاستنامة يجعل من العسير جداً

الوصول إلى تفسير كهذا لجزء كبير من هذا العمل ـ يمكن أن يجد مبرّره في هـذا التفسير.

تحديدان للتحويل

م. ر.: مفهوم «التحويل Transformation» أساسيّ في نظريتك. وهو أيضاً أحـد مستنبطاتها الرئيسة. وفي أنموذجك يؤثّر المكوّن التحـويلي في «محصّلة» المكـوّن الأساسي (قواعد الكتابة الثانية): حيث يأخذ بنى عبـارة (أشجار) ويحـوّلها إلى بنى عبـارة أخرى (أشجار).

لكنّ اللغوي زلغ هارس كان استخدم سابقاً مصطلح «التحـويل». وكثـير ما جـاء فهم الاختلاف بين الاستخدامين للمصطلح هزيلاً. هل لك أن تحدّده بدقة؟

ن. ت.: إنّ مفهوم هارس لـ «التحويل» لم يكن، عـلى نحو دقيق، لغـويّ النشأة ـ أو، لنقل على نحو أكـثر دقة، ليس مفهـوماً ينتمي إلى النـظرية المهتمـة بالبنية التحويلية للجمل. وقد طوّر هارس هذا المفهوم بوصفه جزءاً من دراسته للخطاب في أواخر الأربعينيات. أما النـظرية اللغـوية التي عـرضها في «المنـاهج Methods»، فلم تقـدّم سـوى أدوات لـوصف وحـدات لم تتجـاوز طـول جملة واحدة. وعندما حاول بسط هذه المناهج لتشمل بنيـة الخطاب، لاحظ حـالاً أن منـاهج التجـزيء والتصنيف استنبطت لأجـل نحو جمـلٍ لم يؤدِّ إلى أيـة نتيجـة مفيدة. ومن ثم بحث عن طريقة لاختزال منظومة من الجمل المعقدة في الخطاب إلى شكـلٍ ستكون فيـه قـابلة للتحليـل بـوسـاطـة المنـاهـج المستنبـطة للجمـل وأجزائها. واقترح استخدام بعض «التحويلات» لجعل الخطاب عاديّاً، لتحـويل الجمل المعقدة إلى بنى بسيـطة متساوقـة يمكن أن تطبق عليهـا مناهـج علم اللغة البنيوي: تجزيء المتتاليات، استبـدال العناصر، التصنيـف، غير ذلـك. وعنـد هارس كانت التحويلات صلات منتظمـة بين الجمـل، بين «البنى السـطحية». أما تقنيّاً، فإنّ التحويل في هذا المعنى ثنائيٌّ غير منظّم من البنى اللغـوية، يُتّخـذ متكافئاً من حيث البنية بمعنى ما. ولإعطاء مثال مـادّي، تأمّلي بنيتين لغـويتين، كلّ منهما في طرف سهم مزدوج، وقد وصفت كلّ بنية من خلال تعـاقب الفئات النحـوية التي تتـألف منها. وهنـا يتبينّ كيف يصـوغ المرء عـلاقـة المبني للمعلوم

والمبني للمجهول active-passive relation في هذا الإطـار: $N_y \longleftrightarrow N_x V N_y$ is Ved by N_x التي تقرأ هكذا:

الاسم X + فعل + الاسم Y مكافئٌ لـ:

الاسم Y + is + فعـل في صيغة اسم المفعـول + by (من جانب) + الاسم X. البنيتان في جانبي السهم في مثل هذه الصيغ يتصوّر أنهما متكافئتان في المعنى الآتي: لو اخترنا اسماً ما (وليكن أحمد) لـ N_X، واسماً ما (وليكن ليلى) لـ N_Y، وفعلاً ما (وليكن يـرى) لـ V، فإنّ المثالين البـديلين - أي: أحمد يـرى ليلى في اليسـار، وليلى تُـرى من جانب أحمـد في اليمين - يحـظيان بـالدرجـة نفسهـا من القبـول بوصفهـا جملتـين. ويمكن استخـدام مثـل هـذه «التكـافؤات» في جعـل الخـطاب عاديّـاً على النحـو الآتي: لـو قُـدّمت إلينـا جملة في خـطاب في إحـدى الصورتين، لاستطعنا أن نضع مكانها جملة مماثلة في الصورة الأخرى. وبمواصلة استخدام تحويلات التكافؤ هذه في الخطاب، نستطيع أن نحوّل الجمل إلى صور مماثلة، يمكن أن تُستخدم فيهـا إجراءات الاستبـدال التي أنشئت من أجل نحـو الجمل، ونستطيـع أن ننشيء أصناف استبـدال للكلمات التي أدت المهمة نفسهـا تقـريبـاً في الخـطاب؛ وأصنـاف الخـطاب هـذه لا ينبغي أن تلتبس بـالأصنـاف المتعلقـة بالمفـردات أو أصناف العبـارة في اللغة. وهـذه هي الفكـرة الأسـاسيـة لـ «تحليـل الخطاب»، كـما طوّرهـا هارس في منشـورات مختلفة منـذ سنـة 1950 تقريباً. وما هو مناسب في هذا السياق أن علاقات التحويل في المعنى الذي أراده هارس، طُوّرت إبّان محاولة نقل المناهج البنيوية إلى تحليل الخطاب.

أما على المستوى النظري، فإنّ المميز الجوهري الأول لتحـويلات هـارس هو أنّ كلاّ منها يؤسَّس باستقلال عن الجـوانب الأخرى للنحـو، على غـرار ما أكـد هارس، كلّ تحـويل يؤسّس نهائيّـاً من الملاحـظة والدليـل، على أسـاس شروط التصنيف التي وصفتها توّاً؛ وكلّ علاقة تحويلية توجد باستقلال عما هو صادق أو زائف بالنسبة إلى بقية اللغة. والحقّ أن التحويل تعميم بشأن إمكانية قبول أمثلة من شكـلَي الجملة، وأنّ التعميم الواقعي صحيـح أو زائف بصرف النظر تمـامـاً عن أي شيء يمكن أن نكتشفه لاحقاً حول اللغة المدروسة أو نـظرية اللغـة - أو

عن أي مصدر آخر ـ كالاختبار النفسي. وهذا الوصف وصفٌ طبيعي ضمن التناول العام لـ «مناهج» هارس ـ تصوّر غير نفسي للغة.

يرفض هارس فكرة أنّ لغة شخص ما أو جمهور ما، يمكن أن تعدّ منظومة محدّدة جيداً من الجمل وذات بنى تميزها المبادىء النحوية الصحيحة أو الزائفة. وأنّ الوصف النحوي الذي يبتغيه، على الأقلّ في إطار «مناهجه Methods»، التي قدمت خلفية لتطور فكرة «التحويل»، وصف محكم لمجموعة من المعطيات، وهكذا لا يمكن أن يكون خاطئاً إلا نتيجة للإهمال ـ كأن يقرّر مثلاً أن عنصراً في مجموعة المعطيات، مما يتمتع بخاصية ملحوظة، ليس له هذه الخاصية. وما التحليل التحويلي، الذي يريده، سوى طريقة أخرى لوصف مجموعة الملاحظات المقدمة، وطبيعي تماماً بعد ذلك أن نصف التحويل بأنه تعميم يقرّر أنّ المعطيات تعرض خاصيةً ما، وهي في هذه الحال خاصية إمكانية قبول متساوية تحت استبدال منظّم، على غرار ما وصفتْ قبل لحظات. والوصف النحوي في هذه الحال، مختلف تماماً عن نظرية (منحازة) في أحد العلوم الطبيعية، مثلاً. وفي العلوم الطبيعية، يمكن أن تتصارع نظريتان حتى حين تتفقان على معطيات متيسّرة، وسيبحث العالِم عندئذ عن معطيات جديدة ليصطفي من بينها، معتمداً على الافتراض «الواقعي» أنّ ما تدّعيه النظريتان بشأن الكينونات المفترضة فيهما صحيح أو زائف، ومن ثم قابل لاختبار أكبر. لكن هارس، خاصة في مطلع الستينيات، ذهب إلى أنّ الأوصاف اللغوية التي تتيح مجالاً للاختيار، لا يمكن أن تكون متعارضة في هذا المعنى. ذلك، على الأقلّ، ما أراه يدافع عنه في عمله حتى ظهور مقاله عن التحليل التحويلي في مجلة اللغة Language[9].

أما في LSLT[*]، وكذا في الأعمال اللاحقة في النحو التوليدي، فإنّ التحويلات تحدَّد على نحو مختلف تماماً: ربما كان عليّ أن أستخدم مصطلحاً

9 ـ ز. س. هارس «النظرية التحويلية Transformational Theory» اللغة Language، مجلّد 41 (1965).

(*) مختصر عنوان كتاب لتشومسكي [المترجم إلى العربية].

مختلفاً بدلاً من إخضاع مصطلح هارس للسياق المختلف تماماً في النحو التوليدي.

ففي LSLT، مثلاً، ليس التحويل علاقة بين مجموعتين من الجمل أو بين بنيتين سطحيتين(*)؛ بل هو قاعدة ضمن نظام من القواعد يحدّد أوصافاً بنيوية لصنف لامتناه من الجمل. وفي اشتقاق جملة ما، تُطبّق قاعدة تحويلية على تمثيل تجريدي لهذه الجملة وتحوّله إلى تمثيل تجريدي آخر. والتمثيل الأولي هو ما يسمّى البنية العميقة، التي تحوَّل شيئاً فشيئاً إلى بنية نهائية (أو سطحية).

أما في إطار النحو التوليدي، فإنّ علاقات التكافؤ من النوع الذي يستخدمه هارس في تأسيس التحويل تستطيع وحدها الإيحاء بوجود تحويل، لكنها لا تقيمه. إذ صحيح في الإنجليزية، مثلاً، أنّ علاقات الاستبدال المناسبة بين المبني للمعلوم The active والمبني للمجهول The passive تدرك جملةً: فجملة «الإخلاصُ يُرعبُ زيداً» جملة جيدة على غرار «زيدٌ يُرعب بالإخلاص»، في حين أنّ «زيدٌ يُرعِبُ الإخلاصَ» شاذّة على غرار «الإخلاصُ يُرعَبُ بزيدٍ»(**). لكن علاقات الاستبدال هذه، بصرف النظر عن كيفية إدراكها على نحو دقيق، لا تكفي لتثبيت وجود تحويل في ما يتصل بأشكال المبني للمعلوم والمبني للمجهول. وإنّ البراهين التجريبية لا بدّ منها لإظهار أنه ضمن تخطيط أنظمة القواعد المسموح بها يتضمّن النحوُ الأفضلُ مثلَ هذا التحويل. وحتى عند افتراض مثل هذا التحويل على أساس برهان تجريبي ما، لن يقيم علاقة بين «الإخلاصُ يُرعبُ زيداً» و«زيد يُرعَب بالإخلاص». ولا ريب في أنّ التحويل المفترض للمبني للمجهول سيظهر في اشتقاق «زيدٌ يرعَب بالإخلاص» من بنيتها العميقة المجردة، ولا يظهر في اشتقاق «الإخلاصُ يُرعب زيدا» من بنيتها العميقة المجردة، فالبنيتان العميقتان يمكن أن تكونا متشابهتين وحتى متطابقتين والاشتقاقان متطابقان بصرف النظر عن هذا التحويل، لكن ذلك هو المعنى

(*) ينبغي أن يفهم مصطلح «سطحية» بوصفه مصطلحاً تقنياً هنا. ولا يدلّ على أنّ هذه البنية لا يمكن أن تمتلك خاصيات «عميقة عقليّاً». انظر ص من هذا الكتاب.

(**) تجدر ملاحظة أننا استبدلنا بالاسم الأعجمي اسماً عربياً «زيد». [المترجم إلى العربية].

الـوحيد الـذي يمكن أن يقول فيـه المرء إنّ الجملتـين يربـطهما هـذا التحـويـل. وهكذا فإنّ فكرة «التحويل» مختلفة تماماً عن تلك التي طوّرها هارس.

وكذا فإنّ التحويل ضمن الإطـار النظري للنحـو التوليـدي ليس «غير قـابل للإصلاح» في مفهوم هارس.

وبغض النظر عن مبلغ قوة الـدليل التجـريبي في نصرة نحو يتضمن تحـويلاً ما، فإنّ الدليل اللاحق يمكن أن يشير إلى أنّ النحـو خاطىء وأنّ نحـواً ما آخـر تسمـح به النـظرية العـامة نفسهـا صحيح، أو أنّ النـظرية العـامة خـاطئة وأنّ مجموعة مختلفة من المبادىء لها تخطيط مختلف بـالنسبة إلى النحـو صحيحة. ومن غير الممكن أن نحدّد بـداهةً أنـواعَ الأدلة التي سيثبت أنها منـاسبة لاستنتـاجات كهذه. ويشبه النحو أساساً فرضيةً في العلوم الطبيعية بشأن موضوع مـا للبحث Subjcct matter ـ لا تُثبَّت نهائياً، بصرف النظر عن مبلغ قوة الدليل التجريبي ـ الشيء نفسه يصحّ بالنسبة إلى فـرضية ثـانويـة في النحو نـظراً إلى أنها تتضمن قاعدة تحويلية ما.

وآمل أن يساعد هذا في إيضاح الاختلاف بين التصوّرين.

الرياضيات وعلم اللغة

م. ر.: لقد وُلدت القـواعد النحـوية التـوليديـة من تلاقٍ بـين الريـاضيات وعلم اللغة. هل لك أن تقدم معلومات أكثر دقة عن هذه الولادة؟

ن. ت.: عليّ أن أميّز بين مسألتـين. تتصل أولاهمـا بمشكلة أثيرت سـابقاً: كيف يمكن أن تميِّز المعرفة اللغوية على نحو واضح؟ والتمييـز الواضـح ينبغي أن يكون أ 'ساً نظرية تتخذ شكلاً. وهذه الملاحظة يمكن أيضـاً أن تُمدّ إلى مشكلة اكتساب اللغة ومسألة النظرية التفسيرية المرتبطة بها، في مفهوم مناقشتنا الأولى. وتوجد التفسيرات إلى درجة أنّ المبادىء العامة دقيقة، ومن حيث المبـدأ، معطاةٌ شكـلاً؛ وعلى أسـاس مبادىء كهـذه في مقدور المـرء أن يقيم برهـاناً استنتـاجيّاً يُفضي إلى الظاهرات التي يمكن أن تفسَّر.

وهكذا فإنّ شكلاً تعبيريّاً شبه رياضيّ يُفترَض قبليّاً في البرنامج الإجمـالي، إلاّ أنه شكل تعبيـريّ مبسّط حقاً. ونـريد أن نصـوغ مبادىء دقيقـة وقواعـد دقيقة

ضمن نظام مشكَّل Formalized. ويثبت أخيراً أنّ الطريق إلى «التكلّم بدقة» إنما هو التشكيل (أي إعطاء الشكل) لكنه لن يكن صحيحاً أن ينظر إلى ذلك بوصفه رياضيات. ويمكن القول مثلاً إنّ نوعاً من نظرية الوظيفة المتكرّرة Recursive Function theory يقدّم، مبدئيّاً، أداة للتعبير عن القواعد اللغوية. وحتى تلك النقطة يظلّ هذا تشكيلاً، وليس رياضيات. ويبدأ علم اللغة الرياضي عندما يدرس المرء خاصيات تجريدية للتشكيل، مستخلصاً إيّاها من تحققات خاصة. ولا يظهر الموضوع بالمعنى الحاسم إلاّ بقدر ما يمكن أن تُثبت قضايا مهمة، أو على الأقلّ يُنظر فيها، ووجهة النظر مختلفة جداً.

م. ر.: إنّ بعض النظريات الرياضية قد أغوت كثيراً من اللغويين. وأفكّر في صداماتهم «التاريخية» مع مهندسي الاتصال عن بعد...

ن. ت.: حقّاً، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان ثمة تطورات مهمة في النظرية الرياضية للاتصال، ونظرية المعلومات، ونظرية العمل الآلي. أما تقنيّاً، فإن نماذج من مثل مصادر الحالة المتناهية عند ماركوف Markov قد اقتُرحت(*).

وما أكثر ما افتُرض أنّ هذه النماذج كانت مناسبة لوصف اللغة. فقد أشار جاكوبسون إلى هذا على نحو مبهم، أمّا هوكت فقد استخدمها على نحو واضح تماماً. وفي عام 1955 اقترح نظرية في بنية اللغة قائمة على أنموذج مصادر ماركوف المستعار من النظرية الرياضية في الاتصال. وقد طوّرت نظريات مماثلة عند علماء النفس، والمهندسين، والرياضيين.

كلّ هذه النظريات جعلتني شكّاكاً جدّاً. وأصبحتُ مهتمّاً كثيراً بالرياضيات ذات الصلة الكبيرة بالموضوع في البدء؛ لأنني أردتُ إثبات أنّ هذه النماذج لم تكن ملائمة للنحو في لغة طبيعية.

(*) باختصار، هي أدوات شكلية ذات عددٍ متناهٍ من الهيئات (الحالات) تنتج سلاسل من الرموز؛ واحدةً إثر أخرى، في ترتيب طولي، حيث الرمز التالي المنتج يعتمد فحسب على الحالة الراهنة وربما على مادة معطاة. وفي الاستخدام اللغوي، يمكن أن تنتج الأداة جملة من اليسار إلى اليمين ـ أولاً The الـ، ثم men [رجال]، ثم arrived [وصلوا]، إلخ. ـ مستخدمةً موارد تذكّر محدّدة بدقة في تحديد الرمز اللاحق. [المؤلف].

م. ر.: ماذا كان السبب الافتراضي لشكّيتك؟ ـ أكان الحدس؟

ن. ت.: حدْسٌ أُقيم ثانية على النزعة المضادة للتجريب نفسها. وأرى أنّ أنموذج مصدر الحالة المتناهية يمكن على نحو معقول أن يُعدّ تمييزاً لشيء ما كالحدود الخارجية لنظرية التعلّم التجريبية. والحقّ أنّ عالم النفس الرياضي وعالم المنطق، باتريك سوبز Patrick Suppes، قدّم وصفا دقيقاً لهذا الحدس، أو روايةً معدّلة له، منذ عدة سنوات. أثبت الرجل أنّ صورة ثرية جدّاً لنظرية التعلّم القائمة على الاستجابة للمنبه، ينبغي أن تبقى ضمن حدود مصادر الحالة المتناهية من الضرب الذي كنا قد عرضنا له.

عدّ هذا نتيجة إيجابية. أما أنا فقد بدا لي نتيجة سلبية. والسبب هو هذا. وعلى غرار ما هو معروف منذ القدم، فإنه حتى الأنظمة البدائية في المعرفة لا يمكن أن تمثّل بلغة مصادر الحالة المتناهية عند ماركوف ـ خذي، مثلاً، معرفتنا للإنجليزية، أو حتى أنظمة أكثر بساطة كحساب التفاضل والتكامل الافتراضي. وتبعاً لذلك، أظهرت نتيجة سوبز Suppes أنّ المعرفة التي نمتكلها لا يمكن حتى أن يُقترَب منها (على نحو أصحّ لا يُحصل عليها) بوساطة نظرية التعلّم التي كان يراها. ويشكّل هذا الخطوة الأخيرة في تفنيد كامل لنظرية التعلّم هذه، ومن ثم، النظريات الأقلّ قوة.

لم أثق بنظريات اللغة القائمة على أنموذج المصدر عند ماركوف، الذي بدا لي أنه ورث نقائص نظرية التعلّم التجريبية. ومهما يكن، فإنه ابتغاء معرفة ما إن كانت صحيحة أو لا، كان لا بدّ من الانتظار إلى أن تكون قُدمت على نحو مضبوط. وإذ ذاك يمكن أن يوجّه السؤال الجوهري:

هل توجد خاصيّاتٌ للغات الطبيعية، وأيّ منها يعزّ التعبير عنه في أيّ من هذه الأنظمة؟

ومثل هذه الخاصيات موجود.

م. ر.: متى برهنتَ على ذلك؟

ن. ت.: بعد إكمال كتاب LSLT. وقد تضمنت النسخة الأولى من هذا المخطوط، التي اكتملت سنة 1955، مقداراً كبيراً من التشكيل لا الرياضيات.

وبعد أمد قصير انتقلتُ من جمعية الزملاء Society of Fellows في هارفارد إلى مختبر أبحاث الإلكترونيات في MIT. وكان هناك مقدار كبير من الاهتمام المبرّر تماماً بنظرية التوصيل الرياضية، ومقدار كبير أيضاً، وإن يكن أقلّ تبريراً، من الإيمان بإمكانية دراسة اللغة قدمتها نماذجُ المصدر عند ماركوف وما قاربها، مما أثار حماسة كبيرة بين المهندسين، وعلماء النفس الرياضيين، وبعض اللغويين. وما إن صيغت المسألة بوضوح، حتى صار واضحاً مباشرة أنّ هذه النماذج لم تكن كافية لتمثيل اللغة. وقد أعلن عن هذه الملاحظة في «البنى النحوية Syn-tactic Structures» مع مادة أخرى، في مقالة أكثر تقنية سنة 1956.

وإثر ذلك تطوّر فرع محدّد من علم اللغة الرياضي، شغل نفسه أولاً بخاصيات شكلية للأنظمة كانت أغنى كثيراً، وتدعى «قواعد بنية العبارة phrase structure grammars». أما الصنف الأكثر إثارة بين هذه الأنظمة، فهو الذي أصبح يدعى تقنياً «قواعد بنية العبارة الحرّة السياق Context-free phrase structure grammars». ومنذ نهاية الخمسينيات، كان ثمة حقاً مقدار من العمل حول الخاصيات الشكلية لأنماط مختلفة من القواعد، حول طاقتها التوليدية، وخاصياتها وعلاقاتها، وهلّم جرّا. أمّا اليوم، فإنّ هذه الدراسة تؤلف فرعاً صغيراً من الرياضيات. وقد قدّم الرياضي الفرنسي م. ب. شوتزنبيرغر M.P. Schützenberger مساهمات مثيرة حقاً في هذا الميدان.

م. ر.: الذي تطوّر مستقلاً عن علم اللغة...

ن. ت.: نعم، وآمل أن تتواصل هذه الدراسات[10]، ويتواصل البحث

10 - أنظر ن. تشومسكي «خاصيات شكليّة للنحو Formal Properties of Grammar»، وج.ا. ميلر ون. تشومسكي، «نماذج متناهية لمستخدمي اللغة Finitary Models of Language Users»، نشر كلاهما في ر.د. ليوس ور.بش، وي. غالانتر، كتيّب علم النفس الرياضي، المجلّد 2 (نيويورك: وايلي، 1963)؛ ون. تشومسكي وم. ب. شوتزنبيرغر «النظرية الجبرية في اللغات الحرة السّياق The Algebraic Theory of Cantext-Free languages» في ب. برافورت ود. هرسكبيرغ، برمجة الحاسوب والأنظمة الشكلية: دراسات في المنطق Computer Programming and Formal Systems: Studies in Logic (أمستردام، نورث هولاند: 1963)؛ وس. جنسبيرغ، «النظرية الرياضية في اللغات ذات السياق الحرّ The Mathematical Theory of Context - Free Languages» (نيويورك: مكجراو- هل، 1966)؛ وج. هويكروفت وج. د. ألمان، «اللّغات الشكلانية =

الرياضي في القواعد التحويلية. وقد كان ثمة عمل حديث مثير قـام به (ستـانلي بيترز وروبرت رتكـه Stanley Peters and Robert Ritchie) في هذا المـوضوع الأخير.

وحين نعود إلى النقطة الأولى، يبدو واضحاً أنّ نظريات التعلّم التجريبية أقل كثيراً من أن تكون كافية؛ حتى إنه يمكن إظهار هذا إن نحن سلّمنا بافتراض أنّ مصـادر الحالـة المتناهيـة عند مـاركوف هي الأنـظمة الأغنى التي يمكن الحصـول عليها من خلال نظريات كهذه، في أقصى ما يمكن. ولا يبدو هذا الاستنتاج غير معقول لديّ، رغم أنه استنتاج غـير دقيق طبعاً لأنّ فكـرة «النظريـة التجريبيـة» غير محدّدة جيداً.

م. ر.: هل ربطت نقدك لهذه النظريات مباشرة بنقد علم اللغة البنيوي؟

ن. ت.: حقّاً، على نحو غير مباشر. كانت هـذه النظريـات آنذاك دارجـة جدّاً، حتى إنها أثارت درجة من الشعور بـالنشاط والخفـة euphoria، وأحسب أنه من المناسب أن أقول ذلك. وفي الجواء الفكرية في كيمبردج كـان هناك وقـع كبير للتطورات التقنية الرائعة، التي واكبت الحرب العالمية الثـانية. وقـد راجت رواجـاً كبيراً الحـاسبات الآليـة، والإلكـترونيـات، وعلم الصـوت، والنـظريـة الـرياضيـة للاتصـال، وعلم الضبط cybernetics، وكلّ الـطرائق التقنيـة لفهـم السلوك البشري. وأعيد بناءُ العلوم الإنسانية على أساس هـذه المفاهيم. وكـان ذلك متصلاً تماماً. ولما كنتُ طالباً في جامعة هارفارد في مطلع الخمسينيات، كان لهذا كلّه تأثير كبير فيّ. وإنّ نفراً من الناس، وأنا منهم، كانوا مهتمين حقّـاً بهذه التطورات، ويرجع بعض ذلك إلى أسباب سياسيـة، على الأقـلّ بمقدار دوافعي الشخصية.

م. ر.: لأسباب سياسية؟

= وعـلاقـتهـا بـالـعمـل الآلي Formal Languges and their Relation to Automata، (كيمبردج، ماسوشوستس: مطبعة أديسون ـ ويزلي، 1969)؛ وج. كِمْبَل، «النظرية الشكلية في النحو The Formal Theory of Grammar» (إنجلوود كليفز، ن. ج.: برنتس ـ هيل، 1973)؛ وم. جروس وا. لنتن، «مدخل إلى القواعد النحوية الشكلانية Introduction to Formal Grammars» (نيويورك: سبرنجر ـ فيرلغ، 1970).

ن. ت.: نعم، لأنّ هـذا المركّب الكـامل من الفكـر بدا مـرتبـطاً بتيـارات سياسية يتـوقّع أن تكـون خطرة حقـاً: مناوِرة، ومـرتبطة بـالمفهومـات السلوكية للطبيعة البشرية

م. ر.: وهكذا كان لشكّيتك أسباب سياسية...

ن. ت.: نعم، جزئياً. لكنـه طبيعيّ أنّ هذه الـدوافع لم تكن وثيقـة الصلة بإثبات أنّ هذا كان خطأً بتمامه، كما اعتقـدتُ. اعتقدتُ أنّ هـذه النظريـات لا يمكن حقّاً أن تفي بما وعدت به. وعندما حلّلت بعناية تفكّكت، رغم ما تركت من إسهامات ملموسة ومهمة.

م. ر.: لقد رأينا برامج كبيرة للبحث في الذكاء الاصطناعي تتطور، قائمة عـلى القدرات غير المتناهية فيما يبدو للحواسيب...

ن. ت.: الذكاء الاصطناعي جـاء في وقت متأخـر نسبياً بـوصفه نتيجـة لما سمِّي عندئذ بعلم الضبط Cybernetics...

م. ر.: الموقف في هذا الشأن ظاهـري التناقض، ويمكن القـول، على الجملة، إنّ الفيزياء والتكنولوجيا تمكنان من إنماء القدرات والأداءات البشريـة، وأحيانـاً بدعم أدوات بسيطة تماماً. وبالذكاء الاصطناعي تُـطوِّر التكنولـوجيا الأكـثر تقدمـاً للحصول على النتائج الأكثر محدودية، التي تأتي حقّاً تحت قدرة المخلوق الأكثر غباءً...

ن. ت.: أنا وجلٌ من أنّ كثيراً من الجهد المبذول في هذا الميدان يعوّل على فِكَر أولية وسطحية جدّاً في إلقاء الضـوء على مسـألة الـذكاء الاصـطناعي. ولا يلزم أن تكون هذه هي الحال، وربما لن تكون هي الحال ذات يـوم. لكنّ الأمر كذلك حتى الآن، على الجملة؛ وقد عانى الميدان أيضـاً من مزاعم غـير معقولـة البتة. وينطلي هذا الحكم على العلوم السلوكيـة، ومن ذلك مثـلاً عمل (سكنـر Skinner) في السلوك الكلامي. وذلك العمل الذي نشر سنـة 1957، كان قـد قُدّم قبل عشر سنـوات في شكل محـاضرات وليم جيمس. ثم كان لـه إثر ذلـك مباشرة صدى كبير. حيث كتب عنه وتحـدث (و. ف. كوين W.V. Quine)، و (جورج ميلر George Miller)، وآخرون كثيرون، بحماسـة كبيرة. كـان حقّاً

البـدعة الـرائجة في الـوقت الذي وفـدتُ فيـه عـلى كيمـبردج، سنـة 1951، في هارفارد.

قد يعتقد المرء ـ وقد اعتقد بعضهم فعلاً ـ أن الحـواسيب ستسمح بـأداء آلي لإجـراءات الكشف في علـم اللغـة. ويمكن أن تقـدم الفكـرة مـادة يغـذّى بهـا الحاسوب لاستنباط النحو في هذا النص، على افتراض أنّ الإجراءات التصنيفية للتحليل التي قد طوّرت، كانت أساساً كافية وملائمة لتحديد بنية نحويـة. وقد افتُرض، على الجملة، خـاصة في المحيط الفكـري هنا في كيمـبردج، أنّ نظريـة سكنــر في السلوك قـد قُتلت بحثـاً، وأنّ الفِكَـر التي أُحكمت ضمن نـظريـة الاتصـال، وخاصـة أنموذج المصـدر عند ماركوف، قدّمت إطـاراً عامّـاً لـدرس اللغة. لكنني حين شرعت في دراسة هذه المـوضوعـات كنت مقتنعاً بسرعـة بأنّ الافتراضات السائدة كانت خاطئة، وأنّ النماذج الدارجة غير كافيـة، لأسباب لم تكن منفصلة عن بعضها بل لها روابط مهمة، كما أسلفت، بالمبدأ التجريبي.

الخطوات الأولى

م. ر.: ومـاذا كانت صـلاتك المبـاشرة بجماعـة اللغويـين؟ ـ عدوانيـة؟ ـ مفعمـة بالنزاع؟

ن. ت.: ليس تماماً. في البدء تجاهل كلّ منّا الآخر. ويمكن القول مثلاً إنـه لم يُعرْ أحدُ تقريباً أي اهتـمام لذلـك العمل الأول الـذي ذكرتـه لك، في النحـو التوليدي للعبرية الحديثة. لكن ذلك كان عمل طالب، وما كنت أتوقع أنّ أحداً سيتنبّه إليه. وحسب علمي، فإنّ لغويَّـيْن اثنين فحسب أظهـرا كلّ اهتـمام بـه: (هنري هونيجزوالد Henri Hoenigswald)، عالم لغات هندية أوروبيـة درستُ معـه في جامعـة بنسلفانيـا، و(برنـارد بلوخ Bernard Bloch)، عالم الأصـوات المشهور في جامعة ييل.

وفي أية حال، فإنه خارج رحاب علم اللغة بمعناه الضيق، أثار العمل انتبـاه (يهـوشـوا بـار ـ هليـل Yehoshua Bar-Hillel)، الـذي كـان آنــذاك هنـا في كيمبردج ـ ثم صرنا صديقين حميمين. أعدّ الرجل اقـتراحات ممتـازة. ومن ذلك أنه اقترح عـلى نحو مقنـع جداً أنّ عـليّ أن أكون متطرّفاً جداً وعـليّ أن أفترض

تمثيلات أساسية أكثر تجريداً، مماثلة لتلك المفترضة لمراحل أولى للغة، لتفسير الأشكال المعاصرة. وقد تأكّد أن تلك فكرة رائعة. أما أهمية اقتراحه فقد غدت واضحة بعد ذلك بأمد طويل في علم الأصوات الكلامية التوليدي. وقد فكرتُ في أن أعيد صياغة النحو العبري بتمامه آخذاً بهذا الاقتراح، سنة 1951، حيث أدخل عليه تحسينات ملحوظة.

وقد أبدى كوين بعض الاهتمام في الجانب المنهجي، وخاصة مشكلة إنشاء معيار البساطة في النظرية اللغوية، وشجّعني على المضيّ أكثر في ذلك، مثلما كان شأن (نلسون جودمان Nelson Goodman). وإن كان ذلك حول جملة العمل. ولم يبدِ أحدٌ من اللغويين اهتماماً بذلك الطراز من العمل.

لم أكن منزعجاً أو مفاجأً على نحو من الأنحاء: لم أفكّر بأنني كنت أعمل في ميدان علم اللغة. على نحو ما، كنت أعاني من انفصام في ذلك الوقت. إذ ظللتُ أعتقد أنّ منهج علم اللغة البنيوي الأمريكي كان صائباً في الجوهر. وعلى غرار ما قلت لكِ، أمضيتُ وقتاً طويلاً أحاول تحسين إجراءات الكشف وإعطاءها شكلاً، ابتغاء التغلّب على نقائصها. لكنها ما إن ضُبطت حتى أدّت بجلاء إلى نتائج خاطئة. ورغم ذلك، اعتقدتُ لأمدٍ طويل حقّاً أنّ الخطأ خطئي بسبب صياغات خاطئة. وفي عام 1953، نشرتُ مقالة في مجلة «المنطق الرمزي Journal of Symbolic Logic»، حاولتُ فيها أن أطوّر إجراء كشف كان لديّ أملٌ في أن يكون أساساً لشيء ما سيفعل فعله حقّاً. وكان ذلك، عندي، علم لغة حقيقي. وما كنتُ أقوم به ـ محاولاً إنشاء نظرية تفسيرية في النحو التوليدي ـ بدا لي من نواحٍ أخرى ضرباً مختلفاً من العمل، بالإضافة إلى ذلك، إن جاز القول.

وبين معاصريّ كان ثمة نفر قليل وجدوا ذلك العمل مثيراً.

والوحيد الذي اعتقد دائماً أن عليّ أن أواصل هذا العمل وأتخلّى عن مسألة إجراء الكشف برمتها إنما كان موريس هالي، كان آنئذٍ طالب دراسات عليا في هارفارد، مثلي، وكان أيضاً يعلّم في الوقت نفسه في MIT. التقينا سنة 1951، وصرنا صديقين حميمين، وكانت لنا نقاشات لا تنتهي. اعتقد هو أنّ إجراءات

الكشف هذه لم تكن مفهومة. لست أتذكر حججه، لكنني أتذكر الاختلاف معه في ذلك العهد. وفي سنة 1953 انتهيت إلى النتيجة نفسها: إن كانت إجراءات الكشف لم تحلّ المسألة، فذلك لأنّ المنهج بتمامه كان خاطئاً وليس لأنني أخفقتُ في صياغتها على نحو صحيح.

وفي تأمّل ما مضى، لا أستطيع أن أفهم لماذا انتهى به غالباً إلى الوصول إلى متناول هذه النتيجة - أتذكّر بدقة اللحظة التي شعرتُ فيها أخيراً بالرضا.

وقد بدا على نحو فجائي أنه كان ثمة سبب وجيه - السبب الواضح - لئلاّ تأتي سنوات كثيرة من السعي المكثّف المكرّس لتحسين إجراءات الكشف بطائل، في حين أنّ العمل الذي كنت أقوم به في العهد نفسه حول القواعد النحوية التوليدية والنظرية التفسيرية، بانفصال تامّ بينهما تقريباً، بدا يتمخّض على نحو متين عن نتائج مثيرة.

ومنذ أن أدركتُ ذلك كان التقدم سريعاً جداً. وفي السنة ونصف السنة التاليتين كتبتُ LSLT، الذي كان في حدود 1,000 صحيفة مطبوعة على الآلة الطابعة، وكذلك تقريباً كلّ ما وضع في كتابي «البنى النحوية» ومقال مؤتمر تكساس لسنة 1958، وهلمّ جرّا.

أما بشأن القبول الذي لقيه LSLT فثمة شيء قليل يمكن أن يقال. وكنتُ قد ذكرت لكِ أنه لم يكن لديّ الانطباع الذي كان يثيره ردّ الفعل على فريق من اللغويين. وقد قدّمتُ الـ LSLT لمطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT - التي رفضته. ويخيّل إليّ أنّ سبب ذلك لا يمكن أن يكون إلاّ أنّ الموقف في ذلك الوقت لم يكن مواتياً البتة بالنسبة إلى كتاب عام في ذلك الموضوع، خاصة عندما يكون ذلك الكتاب من تأليف كاتب مغمور. وكذا قدّمتُ مقالاً تقنيّاً حول البساطة والتفسير إلى مجلّة Word، استجابة لاقتراح رومان جاكوبسون، لكنه رُدّ فعليّاً بالبريد العائد. وهكذا كان لديّ أمل محدود برؤية أي جزء من هذا العمل منشوراً، على الأقلّ في مجلّة لغوية. لكنّ ذلك حقّاً لم يزعجني كثيراً. وجدتُ مكاناً للبحث في مختبر أبحاث الإلكترونيات في MIT، حصلت عليه بفضل موريس هالي ورومان جاكوبسون، وعلّمتُ الفرنسية العلمية والألمانية

العلميــة ـ رغم أنني لستُ كفؤاً ـ وكـذا علم اللغـة، والفلسفـة، والمنـطق في المـرحلة الجامعيـة. ولم تعـترضني أيـة مشكلة حيـويـة، وكنت حـرّاً في أن أقـوم بالعمل الذي يهمني.

وعـليّ أن أؤكّد أنـه، رغم ضآلـة الاهتمام بـالعمل الـذي كنت أقوم بـه بـين اللغويين على الأقلّ، لم يكن لديّ البتة مبرّر للتذمر بقدر ما كانت تقلقني شروط العمل. على العكس، كنتُ ذا حظّ عـظيم وعرفتـه. الدراسـة في بنسلفانيـا مع زلغ هارس ونلسون جودمان كانت تجربة حـافزة جـداً، وكنتُ سعيداً جـداً بأن أكون قادراً على مواصلة مناقشة العمل الذي كنت أقوم به مـع هارس، خـاصّة عندما كنت في هارفارد من سنة 1951 إلى 1955 في جمعية الزملاء، حيث لم يكن لديّ مسؤوليات وكنت حرّاً في أن أعمل مثلما أردت مع كلّ التسهيـلات المتاحـة لهـارفارد، وتلكم فـرصة رائعـة. أنفقت وقتاً طـويـلاً في المقـررات الـدراسيـة، وحلقـات البحث، والمناقشـات، خاصـة مع الفـلاسفـة في هـارفـارد ـ كـوين، وأوستن (الذي زار هارفارد عندئـذٍ)، ووايت، وآخرين. كـانت مرحلة مفعمـة بالحيوية والاندفاع في محيط كيمبردج، بالنسبة إلى طـالب له اهتـمامات من قبيـل اهتماماتي.

كانت أجواء البحث في MIT قريبة من أن تكـون مثاليـة. ولم أستطع في أيـة حـال أن أجد مـوقعاً في علم اللغـة في أي مكان ـ ولم أكن عـلى الحقيقة مؤهـلاً للحرفة وفق معايير هذا الميدان. وفي MIT، لم يكن ثمة معاقل أكاديميـة حصينة في الميادين التي تحظى باهتمامي. موريس هالي وأنا وآخرون كنا أحراراً في متابعة أبحـاثنا، وبعـد ذلك في وضـع برنـامج للدراسـات العليا. هـذا الغياب للبنية الموطّدة الأركان، بـالإضافـة إلى روح عام في تشجيـع ابتكار بـدا واعداً، أعدّا لازدهار علم اللغة في MIT على نحو كان فعلاً، على الأقلّ بالنسبـة إلينا، مستحيلاً في مكان آخـر. أما جـورج ميلر، الذي كـان إذ ذاك رئيس قسم علم النفس في هارفارد، فقد صار مهتـمّاً أيضاً. وقمنـا ببعض العمل معـاً في أواسط الخمسينيـات. وقد واصـل العمل لتـطوير ميـدان جـديـد تمـامـاً في علم اللغـة النفسي. وبفضل مساعدته كنتُ قادراً على قضاء سنة مكافأة في المعهـد للدراسة العـالية في بـرنستـون في 1958 - 1959. وعـليّ أن أذكـر أيضـاً صـديقي الحميم

(إريك لينّيبيرغ Eric Lenneberg)، الـذي كان آنـذاك قد بـدأ دراساتـه المثيرة جدّاً في ميدان «بيولوجيا» اللغة، متقدماً في عمله وفق مسارات مماثلة نسبياً.

ثم أخذت هذه الموضوعات تحظى بشيء من الاهتـمام بين اللغـويين، أولاً في مؤتمـري تكساس سنتي 1958 و1959، اللذين نـظّمتهما أرشيبالدهـل، واللّذين دُعيت إليهما. كانت المناقشات نشطة وحادّة، كما أشرت قبل. ولعلّه من سـوء الحظّ أنّ محـاضر جلسات مؤتمـر 1951 لم تنشر. حيث قـدّمتُ ورقـة حـول علم الأصوات التوليدي في الإنجليزية، تناولت فيهـا ذلك المـوضوع بعمق عـلى نمط عملي في العبرية قبل ذلك بعشر سنين، وإن يكن تنـاول هذا الـوقت قد جـرى بـاطمئنان أكـبر إلى المنهج. ويمكن القـول عـلى الجملة إنني لم أنشر فعليّـاً إلاّ في مجلاّت كانت خارج ميدان علم اللغة في تلك السنين.

وقد اجتذبت مسائل النحو التوليدي اهتمام اللغـويين قبـل كل شيء، نتيجـة لنشر مراجعة شاملة قام بها (روبرت ليز Robert Lees) لكتابي «البنى النحـوية» سنة 1957 في مجلّة اللغة Language. وانتقلت المنـاقشة إلى منتـدى أكثر شمـولاً سنة 1962 في المؤتمر الـدولي للغويـين، الذي عقـد تلك السنة في MIT. ألقيتُ محاضرة هناك نشرت بعد ذلك في صـورة مقال، بعـد شيء من التهذيب، حمـل عنوان: «المسائـل الحاضرة في نظريـة اللغة»[11]. وفي تلك المحـاضرة حاولت أن أبيّن، على نحو شامل نسبياً، مـا بدا لي أنـه الاختلافـات الجوهـرية بـين النحو التوليدي وعلم اللغـة البنيوي. لكنهـا ظلّت شيئاً يصعب أن ينشر في الـولايات المتحـدة، على الـرغم من أنّ الموقف قـد تحسّن كثيـراً بنشر أعـمال مهمـة جـدّاً لـروبرت ليـز وج. هـ. ماثيـوس (G. H. Mathews) وإدوارد كليـما (Edward Klima).

م. ر.: هل بدأتَ الآن تدرّس علم اللغة؟

ن. ت.: نعم، في بداية الستينيـات بدأنـا برنـامجاً للدراسـات العليا. وكـما أسلفتُ، كنـا قادرين عـلى تـطويـر بـرنـامجنـا في MIT لأن الـ MIT، بمعنى من

---

11 ـ (هولندا: موتن، 1964).

المعاني، كان خارج نظام الجامعة الأمريكية، لم يكن ثمة أقسام كبيرة للعلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية المرتبطة بها في MIT. وهكذا استطعنا أن ننشيء قسماً لعلم اللغة من دون أن نواجه مشكلات التنافس و«البيروقراطية» الأكاديمية. حيث كنا هنا فعلاً جزءاً من مختبر أبحاث الإلكترونيات. وقد سمح لنا ذلك بأن نطوّر برنامجاً مختلفاً جدّاً عن أي برنامج آخر، وقائماً بنفسه فعلاً.

وفي وقت قريب من ذلك، وضع برنامج للدراسات العليا في علم النفس في MIT بإشراف (هانس ـ لوكاس تيوبر Hans - Lukas Teuber)، ثم بعد ذلك بقليل أنشيء برنامج دراسات عليا في الفلسفة. وكلا البرنامجين طوِّر على نحو مماثل تماماً لعملنا، وقد كان ثمة قدر كبير من التفاعل بين الكلية والكلية، تضمّن تجهيزات مشتركة ومقررات دراسية تدرَّس مشتركة.. ويتواصل ذلك، وأتوقّع أن الأمر سيصل إلى حدّ توحيد محكم لبعض الحقول، بالإضافة إلى المجالات المترابطة في الهندسة وعلم الحاسوب. ويلوح لي أنّ ثمة فرعاً دراسيّاً ناشئاً أكثر طبيعية في علم النفس الإدراكي تلتقي فيه هذه الخيوط المختلفة، ويمكن أن يجد فيه علم اللغة موقعاً مناسباً.

الطلاّب الأوائل

م. ر.: من كان الطلابَ الأوائل والباحثين الأوائل في ذلك البرنامج الجديد؟

ن. ت.: كان موريس هالي يعمل سابقاً في علم الأصوات التوليدي في الروسية في الخمسينيات، وقد عملنا معاً أيضاً في علم الأصوات التوليدي في الإنجليزية، وشاركنا في البدء (فريد لوكوف Fred Lukoff). وبمشاركة ليز Lees وماتيوس وكليهما ولوكوف، كنت ـ على الأقلّ من حيث المبدأ ـ طرفاً في مشروع بحث في الترجمة الآلية في مختبر أبحاث الإلكترونيات، الذي ترأسَهُ (فيكتور ينجف Victor Yngve). أما اللغويون، ما خلا ماتيوس تقريباً، فلم يكونوا مهتمين كثيراً بالمشكلات التطبيقية في الترجمة الآلية، حسبما أتذكّر. وفي نهاية الخمسينيات قدّم ماتيوس، الذي كان متخصصاً في اللغات الهندية الأمريكية وكانت لديه خلفية رياضية جيدة أيضاً، نحواً مهمّاً جداً لـ Hidasta.

وبالمعنى التقني للمصطلح، كان روبرت ليز طالبنا الأول، رغم أنه على

الحقيقة زميل. وقد قدّم بحثه لنيل الدكتوراه في الفلسفة في موضوع Nominalization في الإنجليزية، سنة 1960. أما فعلياً فقد نال شهادة في الهندسة. وقد نال كليما، الذي عمل معنا، درجة الدكتوراه في الفلسفة في هارفارد في موضوع النحو التاريخي. وقد نشر أيضاً مقالاً مهمّاً جداً ومؤثّراً في موضوع النفي. وحين بدأ برنامج الدراسات العليا كان هنا (جيري فودر Jerry Fodor) و (جيري كاتز Jerry Katz)، وكذا (بول بوستال Paul Postal). وكان (جون فيرتل John Viertel)، الذي كان أيضاً في صدد برنامج للترجمة الآلية، قد بدأ عمله حول همبولدت والموضوعات المتصلة به في ذلك الوقت، وكان (م. ب. شوتزنبيرغر M.P. Schützenberger) زائراً من فرنسا. وبعد ذلك مضت الأشياء سريعة جداً...

م. ر.: تلكم كانت ولادة النظرية المعيارية...

ن. ت.: نعم، وفي تلك المرحلة تمت صياغة ما سمّي بالنظرية المعيارية، من خلال إسهامات كبيرة من جانب فودر، وكاتز، وبوستال، وعدد من الطلاّب في برنامج الدراسات العليا الجديد، أولئك الذين عدد كبير منهم الآن في عداد العلماء الأكثر عطاءً في هذا الميدان، الذي تغيّر حقّاً على نحو مأساوي تماماً منذ المرحلة التي ناقشناها توّاً.

الفصل السّادس

علم الدلالة

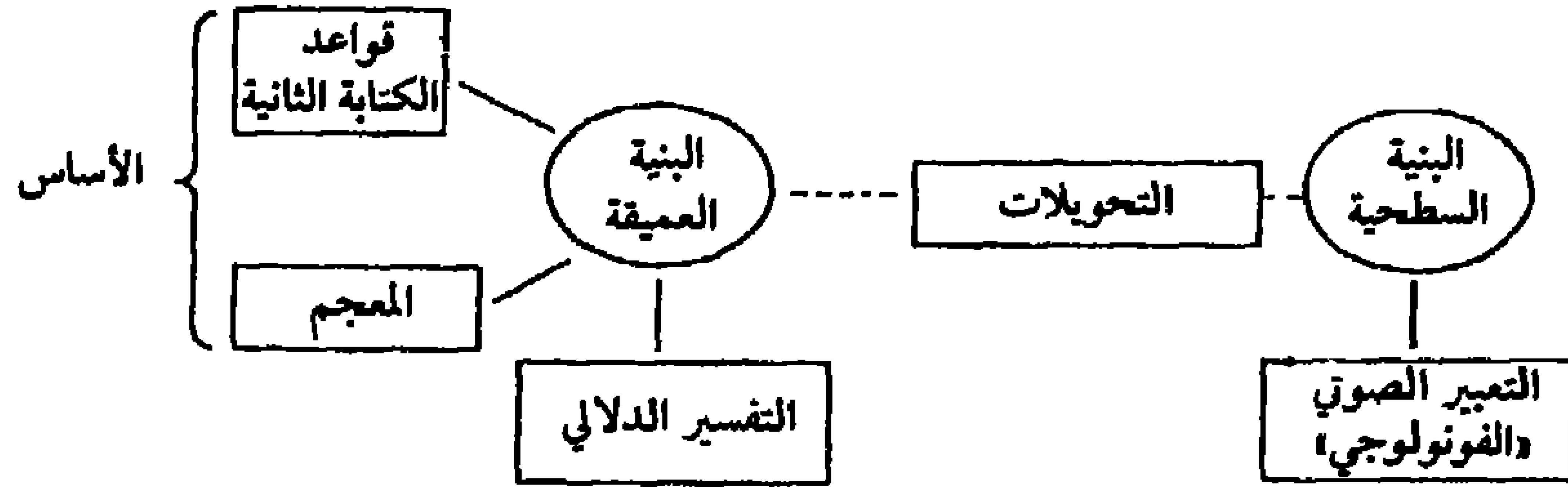
أسلفتُ أن أنموذج تشومسكي الأول ـ أنموذج البنى النحوية ـ انطوى أساساً على ثلاثة مكوّنات: قواعد الكتابة الثانية، وقواعد التحويل، والقواعد الشكلية الخاصة بعلم الأصوات الكلامية. وفي سنة 1965 ظهر أنموذج مختلف كثيراً. ويقدّم التقليد الذي يبدأ بـ «مظاهر النظرية النحوية Aspects of the Theory of Syntax (1965)» هذا الأنموذج في هذه الطريقة. تتألف القاعدة الأساسية The base component من عنصرين: قواعد الكتابة الثانية The rewriting rules التي، كما أسلفنا، تشير إلى بنية سلسلة كلمات متتالية؛ والمعجم الذي تُعزى إليه كلّ الخاصيات النحوية والدلالية والصوتية للمفردات المعجمية. ويولّد النحو الأساسي The base grammar واسم العبارة الأولية، أو البنية العميقة Deep structure.

يحوّل المكوّن التحويلي هذه البنية الأولية إلى بنى أخرى، أُخراها تدعى البنية السطحية The surface structure. وتؤلف القاعدة الأساسية والمكوّن التحويلي الجزء التوليديّ من الأنموذج.

ولعلّ أحد الابتكارات الأكثر أهمية في «المظاهر Aspects»، إدخال مكوّنين تفسيريين، المكوّن الصوتي The phonological component، والمكوّن الدلالي The semantic component. وهنا تغيّر وضع علم الأصوات الصرفي morphophonology على نحو ما. أمّا المكوّن الدّلالي، على الأقلّ في الصورة

التي دُمجت في أنموذج تشومسكي بناءً على اقتراح فودر وكاتز وبوستال، فقد كان شيئاً جديداً كلّ الجدّة. وقد حاول فودر وكاتز وبوستال أن يوسّعوا مفهوم النحو التوليدي ليدخل رحاب المعنى. أراد تشومسكي أن يبيّن ما يعرفه المتكلّم عن البنية النحوية. وقد أرادوا في الوقت نفسه أن يبيّنوا ما يعرفه المتكلّم عن المعنى «الحقيقي» للكلمات والجمل. وإزاء هذه الغاية، اقترحوا أنموذجاً يتألّف من قسمين: في القسم الأول تخصّص كلّ كلمة لوصف من الطراز الآتي: فلان يكون (+ أو −) حيّ؛ (+ أو −) أنثى؛ (+ أو −) صلب؛ (+ أو −) شفاف؛ إلخ. ـ وهذا جزء من المعجم. وفي القسم الآخر، تقارَن القواعد التي تدعى «قواعد الإظهار projection rules» بخاصيات الكلمات لتحديد ما إن كان تركيبها ضمن جملة مقبولاً أو غير مقبول.

وقد أمكن دمج المكوّن الدلالي بالنحو التوليدي عند مستوى البنية العميقة: هذه البنية النحوية هي التي تتلقى المعنى. ويمكن أن تُتصوَّر النظرية المعيارية The Standard Theory على الجملة، بعبارات المخطّط الآتي:



لكنّ هذا الأنموذج سرعان ما اعتُرض عليه، كما سنرى، خاصة بسبب الصلة الوحيدة التي سلّم بها بين علم الدلالة والبنية العميقة.

منزلة علم الدلالة في النحو

م. ر.: مع النظرية المعيارية ندخل المرحلة الثانية في تاريخ النحو التوليدي، المرحلة التي غدا فيها علم الدلالة لبّ النقاش.

ن. ت.: نعم، ولكنه لا ينبغي أن يُنسى أنّ النظرية التي سبقت هذا تضمّنت بوضوح نظرية دلالية عامة، قائمة في جزء منها على عمل جودمان

وكـوين، وفي جزء آخـر على (فتجشتاين Wittgenstein) ومدرسـة أكسفـورد. وأتحدث الآن عن LSLT و«البنى النحويـة Syntactic Structures». وخلافـاً لما كانَ قد قيل ـ ثمة قدر كبير من سـوء الفهم بشأن هـذا الموضـوع ـ حيث أعطى هذا العمل مكانة مهمة لعلم الدلالـة. ومهما يكن، فـإنني كنت متشكِّكاً بشـأن اعتقاد عام مفاده أنّ النحو أقيم على اعتبارات دلالية، مما هو شأن مختلف حقّـاً. وقد زعم عدد من اللغويين البنيويين وعدد من الفلاسفـة ـ من مثل كـوين ـ أنّ المفاهيم النحويـة ينبغي أن تحدّد عـلى أساس فِكَـر دلالية. ومن ذلـك مثلاً، أن مفهوم «الفونيم Phoneme» ينبغي أن يحدّد بشروط الترادف. . .

م. ر. : مما يعني القول بأنّ R و L «فونيـمان» مختلفان لأن ramp وlamp ليس لهما المعنى نفسه. . .

ن. ت. : نعم، فـذلك أحـد الأمثلة. أو أنهم أيضاً حـدّدوا مفهوم الصحـة النحوية grammaticality بفكرة الغزارة المعنوية meaning fulness. لكنـه يبدو لي أنّ الجملة النحوية ربما لا يكون لها أي معنى حرفي. . .

م. ر. : كان ذلك مبعث النقاش حول الجملة التي طبقت شهرتها الآفاق «أفكار خضراء عديمة اللون تغفو غاضبة». بالنسبة إليك، هذه الجملة صحيحة نحـويّاً، حتى إن لم تبلغ الـذروة في درجـة الصحـة النحـويـة. وبمجـاراة لهـذا، اشـترطتَ أن تحـدَّد المفهومات النحوية بشروط شكلية ونوعية، مستقلة عن الفِكَر الدلالية الغامضة.

ن. ت. : أكثر من ذلك، حاولتُ تأكيد أنّ كلّ صيـاغة واضحـة لفرضية تتعلّق بما يُزعم من ضرورة تحديد الفِكَر النحويـة بشروط دلالية أدّت إلى نتـائج غـير صحيحة. وقـد أدّى التفكير في هـذه المسائـل إلى ما سمِّي أخيـراً فـرضيـة استقلال النحو.

وكلّما أنعمتُ النـظر في هذه الفـرضية، بـدا لي أنها سويّـة تماماً. ولا أعرف أيضاً برهاناً مادّياً على بطلانها. وفي سياق اكتساب اللغـة، تتضمن الفرضيـة أنّ الإنسان يتعلّم معنى عبارة في شكل يُنشأ عـلى أسس مستقلة. وليس في مستطاع الإنسان آن «يلتقط» معنى غير مجسَّد وعائـماً في الهواء، ينشىء شكـلاً يعبر عنـه. ومن العسير أن يحقّق معنى كبيراً لشيء من هـذا. ويبدو لي أنّ عنـاصر النحو لا

تقام على أساس دلالي، وأنّ آلية النحو منذ أن أُنشئت تؤدّي عملها مستقلة عن المكوّنات الأخر للنحو، التي هي مكوّنات تفسيرية.

م. ر. : تفسّر هذه النظريةُ أيضاً سبب انتهاء المتحدثين إلى أنظمة صوتية ونحوية متشابهة، رغم أنّ المعنى الذي تضفيه تجاربهم على الكلمات، قد يكون مختلفاً تماماً.

ن. ت. : أعتقد، على الحقيقة، أن فرضية استقلال النحو، في الصورة التي اقترحت في الخمسينيات وما بعد، قد تكون صحيحة. ومهما يكن، فإنني قد أنكرتُ ورفضتُ جهاراً وفي كلّ الأوقات موقفاً مختلفاً تماماً، كثيراً ما نُسب إليّ: أن دراسة المعنى والمرجع ودراسة استخدام اللغة، ينبغي أن تُنحّى من ميدان اللغة. وما قلتُه كان عكس ذلك تماماً. إنّ قسماً كبيراً من كتابَيّ «البنى النحوية» و«LSLT» مخصَّص لمشكلة التفسير الدلالي للأنظمة الشكلية. والصحيح أنّ هذه القضايا كانت أساسية في كلّ من «البنى النحوية» و«LSLT». حاولتُ أن أبيّن أن بعض الجوانب المثيرة والدقيقة في التفسير الدلالي للجمل، يمكن أن تفسَّر بعض التفسير بشروط نظريةٍ في المستويات اللغوية، موسّعة ضمن إطار النحو التحويلي التوليدي. وأكدتُ بوضوح أيضاً أنّ الاعتبارات الدلالية تتدخل جوهريّاً في اختيار نظرية لغوية صحيحة. وهكذا كانت وجهة نظر هذا العمل أنّ مفهومات النحو، حين تضفى عليها نظرية لغوية، تُبنى (فيما يبدو) على أساس فِكَرٍ أولية غير دلالية (حيث يتضمن النحو علم الأصوات والتركيب)، إلاّ أنّ النظرية اللغوية نفسها ينبغي أن تُختار على نحو تقدّم فيه أفضل تفسير ممكن للظاهرات الدلالية، وكذا الظاهرات الأخرى. والظاهر أنّ لغويين كثيرين لم يفلحوا في تبينّ هذا الفرق، واستنتجوا أنّي أردتُ استبعاد أهمية علم الدلالة، في حين أنّ عكس ذلك تماماً هو الصحيح: أكّدتُ بجلاء أنّ الاعتبارات الدلالية أساسية في النظرية اللغوية، مثلما قلتُ توّاً، وخصصت جزءاً كبيراً من هذين الكتابين للدفاع عن ذلك الموقف.

ويمكن القول بعبارات نقاشنا السابق إنّ النظرية اللغوية (أو «القواعد النحوية الكلية Universal grammar»)، هي ما يمكن افتراض كونه معطى «بيولوجيّاً»، خاصيةً للنوع البشري محدّدةً وراثيّاً: لا يتعلّم الطفل هذه النظرية،

بل يستعملها في تنمية معرفة اللغة. وسيكون من مجافاة المنطق أن نفترض أنّ هذه النظرية اللغوية الفطرية، التي تقرّر الشكل العام والبنية العامة للغة، لا ينبغي أن تُربط، على النحو الأكثر حميمية، بالخاصيات الأساسية للمعنى واستخدام اللغة. وفضلاً عن ذلك، لا أعرف أنّ أحداً اقترح مثل هذه الفكرة الباطلة، وإن كان ثمة قدر كبير من اللّبس حول هذا الموضوع في الأدب.

م. ر. : يُخيَّل إليّ أنّ سوء الفهم هذا مردّه إلى حقيقة أنّ كلمة «علم الدلالة semantics»، تنطوي على عدد من التحديدات المتباينة، وأنّ تحديدك إيّاها لا يتطابق وتحديداتهم. حيث ظلّوا متعلقين بالتعريف المتأثّل في القواعد النحوية التقليدية المستمدة من المنطق، التي تجعل المفهومات النحوية معتمدة على الفكر الدلالية. تأمّلْ صِيغَهم: الفاعل يقوم بالفعل، المفعول يقع عليه الفعل، وهلمّ جرّا. وإن أنت أبعدت عنهم علم دلالة الألفاظ هذا، لم يبقَ شيء. ومن الجائز القول، في معتقدهم، إنّ علم الدلالة إن لم يؤدِّ المهمة الأساسية فإنه لا يؤدّي أي مهمّة.

ن. ت. : يلوح أن مسألتين تلتبس إحداهما بالأخرى: الأولى مسألة استقلال النحو؛ والثانية إمكانية كون دراسة المعنى والمرجع تنتمي إلى الدرس اللغوي. وليس هناك، على الحقيقة، أية مشكلة بشأن ذلك. فقد سلّم الناس دائماً دون استثناء بأنّ الاهتمام الأساسي للنحو التوليدي إنما هو توحيد علم الدلالة اللغوية.

فرضية «فودر ـ كاتز»

م. ر. : يمكن، على نحو سريع جدّاً، أن يميَّز تيّاران اثنان بين أولئك الذين أقرّوا باستقلال النحو. إذ يجعل بعضهم المكوِّن الدلالي تمثيلاً للعالم، في حين يقيّده آخرون بمشكلات دقيقة جدّاً ويمكن تقدير درجتها. . .

ن. ت. : أما أنا شخصيّاً، فقد كنت أفكّر في عملي الأول (البنى النحوية وLSLT) بنظرية ثنائية للمعنى، بمعنى من المعاني. فقد أشرتُ من وجهة أولى، إلى محاولة جودمان مدّ نظريّة المرجع إلى أجزاء من نظرية للمعنى، وكذا إلى انتقاد كوين المؤثّر والأكثر إقناعاً، فيما أحسب، لعدد من أشكال التناول المعياري لنظرية المعنى، ومن وجهة أخرى، كنت أفكّر بنظريات أكسفورد في استخدام اللغة.

وعندما اقترح فودر وكاتز أن تدمَج بالنظرية المعيارية قواعدُ التفسير الدلالي التي ضمّت التمثيلات الدلالية إلى البنى النحوية، إنما كانا يفكّران بشيء مختلف تماماً عما كنتُ قد اقترحته. وقد وحّدت النظريةُ المعيارية اقتراحاتهما بوصفها ابتكاراً. وكان لقواعدهما خاصية تكثيفية، لا توجد في «البنى النحوية»، حيث لم يُتصوّر مستوى لغويّ للتمثيل الدلالي. وقد طوّرا تشابهاً بين علم الأصوات وعلم الدلالة. ومثلما أنّ التمثيل الصوتي يُبنى على نظام شامل للملامح الصوتية، سيبنى التمثيل الدلالي على نظام شامل للفئات الدلالية، أو «الملامح الدلالية المميزة». ويفترض أن يكون النظام الشامل قادراً على تمثيل الفكر المفهومي كلّه. وقد تبنّى كاتز فكرة أنّ النظرية الدلالية في مفهومه، ينبغي أن تقصد إلى تقديم وصف كامل للخاصيات الدلالية لكلّ التعبيرات في سائر اللغات، مستقلٍ عن الاعتبارات غير اللغوية جميعاً ـ وصف لكلّ ما يمكن أن يعبَّر عنه في أية لغة، كلّ ما يمكن أن يفكّر فيه.

ومن غير الواضح أبداً وجود مثل هذا النظام الدلالي الشامل هناك. وقد تكون هناك خاصيات دلالية عامة، شاملة، من الطراز الذي اقترحه كاتز وآخرون. ويبدو معقولاً أن نفترض على الأقلّ أن فِكَراً تقليدية من مثل «فاعل الفعل agent of action» و«اسم الآلة instrument» و«هدف goal» و«مصدر source» وهلّم جرّا، جزء من علم الدلالة الشامل؛ ومن ثم ستكون مثل هذه الفِكَر في متناول التمثيل الدلالي، ربما بالمعنى الذي تكون فيه الملامح الصوتية الكلامية في متناول التمثيل الصوتي الكلامي. وقد ناقش (جوليوس مورافيسك Julius Moravesik) الأصول الأرسطوطالية لعدد من هذه الفكر الأصلية في عمل حديث مثير جداً. وفضلاً عن ذلك، يبدو أنّ هناك خاصيات أكثر تحديداً تدخل في تحليل النظام الفعلي، مثلاً. ولنأخذ حالاً كثيراً ما قد نوقشت، إذ يبدو معقولاً افتراض أنّ العلاقة الدلالية بين كلمات مثل يقنع، ينوي، يعتقد، يمكن أن يعبَّر عنها بعبارات لغوية صرفة (أي: إن أنا أقنعتك بالذهاب، فإنك تنوي بعدئذ الذهاب؛ وإن أنا أقنعتك بأنّ اليوم هو الثلاثاء، فإنّك تعتقد بعدئذٍ بأنّ اليوم هو يوم الثلاثاء. وهذه وقائع من اللغة وليست من العالم الخارجي). وبالإضافة إلى ذلك، يبدو معقولاً أن نفترض أنّ الخاصيات الأساسية لأسوار

القضايا المنطقية quantifiers (كلمات مثل كلّ all، وأي any، وبعض some، إلـخ) وتكرار الصـدارة anaphora (كالعـلاقـات بـين الأسـماء التي تعـود إليهـا الضمائر والضمائر)، يمكن أن يعبَّر عنها جزئيّاً على مستوى التمثيل الدلالي، بعيداً عن الاعتبارات غير اللغوية. وإن كان الأمر كذلك، فـإنّ هذه المـظاهر لنـظرية المعنى يمكن عندئذ أن تُدخل في «النحو التوليدي» وتُفهم بوصفها نظاماً للقواعد يحدّد معرفتنا اللغوية الصرفة لأصوات الجمل ومعانيها. وربمـا أُضيف إلى ذلك، أنّ أشكال التناول المتباعدة ظـاهريّـاً تميل إلى أن تكـون على وفـاق حميم تمامـاً، بعيداً عن مصطلحاتها الفنيـة، بشأن مثـل هذه النتـائج. فـما مبعث السؤال عن إمكـانية علم دلالـة شامـل، سيقدّم تمثيـلاً دقيقاً للمعنى الكـامـل لكـل مفـردة معجميـة، ومعاني التعبـيرات التي تظهـر فيها هـذه المفـردات؟ أعتقـد أنّ هنـاك مبررات قوية للتشكّك في مثل هذا الـبرنامـج. ويبدو أنّ أنـظمة إدراكيـة أخر ـ خاصة نظام اعتقاداتنا بشأن أشياء العالم وسلوكها ـ تقوم بفعـل كبير في أحكـامنا على المعنى والمرجع، على نحو معقد جداً. وغير واضـح البتة مـا إن كان سيبقى الكثير إن نحن حاولنا فصل المكوّنات اللغوية الصرفة عما نسمّيـه في الاستخدام العادي أو حتى في النقاش التقني «معنى التعبـير اللغوي». وأرتـاب في أن يكون المرء قادراً على فصل التمثيل الدلالي عن معتقداته ومعارفه عن العالم.

ولا ريب في أنّ شخصاً يؤمن بمستوى من التمثيـل من الطراز الـذي اقترحـه كاتز يمكن أن يجيب: «حين أفعل هذا، إنما أقترح «مثالية» مشروعة. وأفترض، مع فرج Frege، أنـه يوجـد هناك عنـاصر دلالية مشـتركة بـين اللغات جميعـاً، مستقلة عن كلّ شيء. إلاّ اللغة والفكر. وحين تـرفض «المثاليـة» هذا، تقـع في الخطأ نفسه الذي يقع فيه أولئك الذين يخلطون بين «البراغماطيقية pragmatics» والنحو».

لا شـك في أنّ لهـذا الاعـتراض بعض القـوة، لكنني غـير مستيقن من أنـه سيصمـد تمامـاً أمام قـدر أكبر من التـأمل. وكلّما أُخضعتْ المفهـومات للاختبـار الـدقيق، بـدا أنها تتضمن اعتقـادات عن عـالم الـواقـع. وهـذه الفكـرة ليست بجديدة: فقـد أكد فتجنشتاين وكوين، وآخـرون، أن استخدامنـا للمفهومـات يوضع ضمن نظام من الاعتقادات حول السلوك المشروع للأشيـاء؛ وقد نُسبت

فِكَر مماثلة إلى (ليبنز Leibniz). ومن ثمّ، فإننا عندما نستخدم كلمتي كرسي Chair أو طاولة table نعوّل على اعتقادات تتصل بالأشياء التي تشيران إليها. ونفترض أنها لن تختفي على نحو مفاجىء، ستتلاشى حين تترك وشأنها، وهلمّ جرّا. وهذه الافتراضات ليست جزءاً من معنى كرسي، إلخ. ، لكنه حين تسقط الافتراضات يمكننا أن نستنتج أننا لم نكن نشير إلى كرسيّ، كما كنا قد اعتقدنا.

وفي دراسة علم الدلالة على المرء أن يضع في الحسبان فعل الأنظمة غير اللغوية للاعتقاد: فلدينا توقعاتنا حول حيز ذي ثلاثة أبعاد، حول التركيب والإحساس، وحول السلوك البشري، والأشياء غير الحية، وهلمّ جرّا. وهناك أعضاء عقلية كثيرة متفاعلة.

ولنُعِدْ هنا إحدى ملاحظات فتجنشتاين، حيث لن نعرف كيف نسمّي شيئاً إن هو بدا لنا في لحظة في صورة كرسيّ، وفي لحظة أخرى اختفى، أي إن لم يذعن لنواميس الطبيعة. والسؤال: «أذلك كرسيّ أم غير كرسيّ؟» لن يظفر بإجابة وفق معايير لغوية صارمة. ولا مشاحّة في أنه من الصعب أن ننشىء استنتاجات من هذا القبيل. ولم يُفهم إلا النزر اليسير بشأن «الأنظمة» الإدراكية وتفاعلها. ورغم ذلك، يبدو هذا التناول معقولاً لديّ؛ ولإعطائه شيئاً من المحتوى الحقيقي، لا بدّ من اكتشاف شيء مشابه للنحو التوليدي في ميدان المعرفة الواقعية، وما ذلك بالمهمة الميسورة. أما تأمّلي الخاص فهو أنّ إطاراً واضحاً من الخاصيات الدلالية فحسب، مما هو غير كافٍ على الجملة لتمييز ما يسمّى في الحال العادية «معنى التعبير اللغوي»، يمكن أن يضمّ على نحو صحيح إلى «لغة» المثالية.

صدق الجمل

م. ر. : في المكوِّن الدلالي عند كاتز ليس ثمة فحسب علم الدلالة الكلّي، مستقلاً عن معرفة العالم، فثمة أيضاً قواعد الإظهار projection rules، التي مهمتها استبعاد الجمل الخالية من المعنى. وستستبعد هذه الآلية جملة «أفكار خضراء، عديمة اللون تغفو غاضبة»، لأنه لا يمكن أن يكون صحيحاً أنّ الأفكار خضراء، ولأنه لا يمكن لأحد أن ينام غاضباً. . . ولكن ألا يعني ذلك إعادة تقديم فكرةٍ ـ «صدق» القضايا ـ لا علاقة لها بالنحو؟

ن. ت.: يؤمن كلّ الناس بأن شروط الصدق مرتبطة على نحو ما بالتمثيل الدلالي. ومهما يكن، فإنّ القضية بعيدة عن البساطة. وحول هذا الموضوع قدّم جون أوستن بعض الأمثلة المثيرة. خذي الجملة: تبعد نيويورك عن بوسطن مائتي ميل. أصادقة هي أم زائفة؟ إن كانت الإفادة تعدّ إجابة عن سؤال تسأله لتعرف الوقت الذي سيأخذه منك الذهاب بالسيارة، أربع ساعات أو أربعة أيام، فهي صادقة. أما إن لم يكن لديك إلاّ عشرة «جالونات» من الغاز، وأنا أعرف أنّ سيارتك تقطع عشرين ميلاً في كلّ «جالون»، وتريدين أنت أن تعرفي هل في مستطاعك أن تذهبي من بوسطن إلى نيويورك من دون توقف، فإنّ الإفادة غير صادقة إن كانت المسافة الحقيقية مائتي ميل وعشرة أميال. وهلمّ جرّا.

وهكذا فإنّ كلّ أنواع الاعتبارات تحدّد شروط صدق إفادة ما، وتتجاوز فعلياً مجال النحو.

هبي أنني أقول: درجة الحرارة تنخفض. لا أحد يعرف بدقة ما يعني ذلك من دون الافتراضات القبلية غير اللغوية. فهل يعني أن درجة الحرارة أقلّ مما كانت قبل خمس دقائق؟ ـ ذلك جائز. أما إن أنا قلت: إن درجة الحرارة تنخفض، قاصداً أننا ماضون نحو عصر جليدي، فإنّ إفادتي عندئذ يمكن أن تكون صادقة حتى إن كانت درجة الحرارة تتصاعد محليّاً. وحتى في أبسط الجمل يكون مستحيلاً أن نحدّد شروط الصدق، خارج محيط الاستخدام اللغوي. وعلينا أيضاً أن نميز المعتقدات الثابتة، والمعتقدات المؤقتة، إلخ.

م. ر.: هل يستطيع المرء أن يلخّص ما كنتَ قلته من خلال المقابلة بين تصورين لعلم الدلالة: الأول «امتدادي extensional» قُدّم في «البنى النحوية»، وعالج العلاقة بين عناصر محدّدة في اللغة وأشياء خارجية (تكرار الصدارة، مثلاً)؛ والثاني تكثّفي intensional»، يدّعي تفسير كلّ معاني الكلمات والجمل من دون الاحتكام إلى معرفتنا للعالم؟ ـ وفي هذا الشأن، ينتمي عمل (راي جاكندوف Ray Jackendoff) إلى تصوّر «البنى النحوية».

ن. ت.: لست فعلاً موافقاً على ذلك التمييز. وهكذا أوافق كاتز على أن بعض العلاقات التحليلية موجود بين التعبيرات اللغوية، وأن بعض الحقائق

تصمد وحدها بفضل الوقائع اللغوية: من ذلك العلاقة بين «أقنعته بالذهاب» و«ينوي الذهاب»، التي ذكرتها منذ أمد قصير. وفي حالات كهذه، نتعامل مع خاصيات للتمثيل الدلالي «تكثّفية»، وهي حقّاً جزء من «النحو»، في معنى طبيعي للتعبير. والشيء نفسه ينطبق على ما يسمّى العلاقات الجذرية thematic relations («فاعل»، «هدف»، إلخ) مطوّرةً على نحو مثير جداً في عمل جاكندوف الذي كنت قد ذكرته. ويستطيع المرء أن يقول إنّ هذا العمل من أعمال جاكندوف منسجم حقّاً مع برنامج «البنى النحوية»، لكنه طوّر نظرية دلالية في وجهة لم تُفترض أو تُقترح هناك في أية صورة.

م. ر.: هذه هي التي تسمّى «علم الدلالة التفسيري»... أما حديثاً، فقد استبدلت بـ «التمثيل الدلالي» عبارة «الشكل المنطقي». هل لك أن توضح طبيعة هذا التغيير؟

ن. ت.: استخدمتُ عبارة «الشكل المنطقي»، على الحقيقة، على نحو مختلف عن معناها الفصيح، في سبيل أن أقابلها مع «التمثيل الدلالي». واستخدمت عبارة «شكل منطقي» لأدلّ على مستوى من التمثيل اللغوي يدمج كلّ الخاصيات الدلالية التي تحدّدها على نحو دقيق القواعد اللغوية. إنّ تحديد العلاقة الدقيقة بين «شكل منطقي» محدّد على هذا النحو، ونظريةٍ ووصفٍ دلاليين، مما يستلزم حتماً إسهامات أنظمة إدراكية أخر ـ يبدو مسألة على قدر كبير من الأهمية. ويتضمّن العمل الجديد بعض الاقتراحات المثيرة في هذا الشأن.

م. ر.: وعلى قدر ما للمرجع المشترك co-reference من أهمية ـ أقصد مسألة العلاقة بين الأسماء والضمائر والأشياء الخارجة عن اللغة ـ تكون بعض القوانين لغوية، وتنتمي قوانين أخر إلى الخطاب.

ن. ت.: في حالة المرجع المشترك، تفهم القضية جيّداً على نحو يمكن قبوله. حيث توجد مبادىء لغوية تماماً. ففي قولنا مثلاً: John sees him، لا يمكن أن نجعل «John» و«him» يرجعان إلى الشخص نفسه، أي لا يمكن أن يكونا co-referential (مع أنّ المحقق أنه هو المقصود أكثر من المرجع المشترك الفعلي الذي هو مجال المناقشة). وتلك قاعدة لغوية. وعلى نحو مشابه، فإنه في

قـولنـا «John expected him to leave» لا يمكن أن يكـــون «John» و«him» co-referential. خذي حالة أكثر تعقيداً «I seems to John to like him»، هنا يمكن أن يكون «John» و«him» co-referential، أما في قولنا John seems to me to like him»، فــلا يمكن أن يـكــون «John» و«him» co-referential. ويبدو في هذه الحال أننا نتعامل مع مبادىء لنحـو الجملة، تلبّي الشروط العامـة التي تحكم مثل هذه المبادىء.

م. ر.: في الفرنسية نجـد اختلافـاً مماثـلاً تقريبـاً في Marie regarde Pierre le coiffer، حيث لا يمكن أن يكون Pierre وLe co-referential، في حين أنه قولنا Pierre regarde Marie le coiffer، يمكن أن يكون Pierre وLe، co-referential.

ن. ت.: في هذه الحالات جميعاً ثمة شبكة من العلاقات تحدّد مـا يمكن أن يكون co-referential وما لا يمكن أن يكون، وهذه العـلاقات تحكمهـا مبادىء تشكّل جزءاً من النحـو. ومن ذلك مثـلاً أنّ الاختلاف بـين «Pierre believes he is intelligent» و«He believes Pierre is intelligent» راجعٌ إلى ما يسمّى عـلاقـات «إصــدار الأمـر relations of command»: يكـون المرجـع المشـترك co-reference مستحيلاً إن وضع الضمير «أعلى» في بنية العبارة من مرجعه غـير الضميري. وفي الحالة الثانية، يوجـد Pierre في موقـع ثانـوي، ومن ثم «أدنى» من «He»، حيث لا يمكن أن يكونا co-referential، في المعنى المراد هنا.

م. ر.: في معظم الحالات تقدّم الإنجليزيـة والفرنسيـة حقائق متشـابهة. وفي الحـالات الأخرى، الحـالات الأكثر دقـة، تختلف اللغتان. ففي الإنجليـزيـة، مثـلاً، يستـطيع الإنسـان أن يقول: Harry thought it was impossible to wash himself in such conditions» حيث تعود «Himself» إلى «Harry». أما في الفرنسية، فإنّ الترجمة الحـرفية لهـذه الجملة ستكون غـريبة جـداً. ولا محيـد عن إضـافـة ضمـير في العبـارة الثانوية: Heuri pensa qu'il LUI était impossible de se laver (LUI-même) dans telles conditions.

ن. ت.: لمَ يكون الأمر كذلك؟ ـ هـذه قضايـا مثيرة. ولا يمكن أن يعـرف الإنسان ما تشير إليه هـذه الظاهـرات حتى يتبينّ المبـادىء التي تفسّرها. وينتمي هذا كلّه إلى الصنف الأول من علاقات تكرار الصدارة.

في الصّنف الثاني تكون عندنا مشكلة تحديد المرجع في كلمات متل «الآخرين The others» أو حتى «هو He» في جمل من طراز: لقد وصل، فسُرّ بعضهم، لكنّ الآخرين كانوا مستائين. . . He has arrived, some reacted well, but the others were angry . . . وليست المبادىء النحوية (أو على نحو أكثر دقة، مبادىء نحو الجملة)، هي التي تحكم علاقات هذه الضمائر بما تعود إليه أو يُقصد أن تشير إليه. وثمة عدد من التقاليد الأخرى في الخطاب غير مبادىء نحو الجملة. فإن أنا قُلتُ، وأنا أريك هذه الصورة «الفوتوغرافية»، إنّه طفلٌ وسيمٌ، فسيكون ذلك صائباً تماماً؛ لأنه من المستحسن حقّاً أن أقدّم هذا الطفل لك على هذا النحو وفي هذا السياق: نحن ننظر إلى صورة فوتوغرافية على طاولتي، ونشترك في بعض الافتراضات حول الصور الفوتوغرافية، خاصة الصور التي يضعها المرء على طاولته؛ وتتخيّلين أنتِ أن هذه صورة لابني وإلاّ لما كانت في هذا المكان، وهكذا. ومن ثم، فإنه في سياق أكثر اتساعاً وغير لغوي وحافل باعتقادات شتى، تكون إفادتي مناسبة تماماً. لكن تقاليد المرجع هذه ليست جزءاً من النحو. وسيتطلّب التعبير عنها نظرية غنية، تدمج عدداً من الأنظمة الإدراكية، التي منها افتراضاتك بشأن ما يتوقع المرء أن يراه على طاولتي. وذلك كلّه ذو تأثير كبير في ما يمكن أن يسمّيه بعضهم التمثيل الدلالي الكامل.

وابتغاء تطوير الاستنتاجات التي تنشأ عن هذه الإفادة، علينا أن ندرس «مرجع» الصور وكلّ الافتراضات المتعلقة بالأشخاص الذين من الراجح أن أتحدث عنهم، وعلاقاتهم بي، إلخ. ويسلتزم المرجع الفعلي للتعابير اللغوية في الحياة الواقعية تفاعل الأنظمة الإدراكية. والنحو واحد فحسب من هذه الأنظمة. ويصدق الشيء نفسه تقريباً على معظم مفهوماتنا التي تُدخل في غمار أنظمة تصوّرنا لطبيعة العالم؛ وتدخل هذه الأنظمة في ضرب من التمثيل الدلالي لا بدّ منه لتفسير المرجع الصحيح، وشروط الصدق، والأفعال الكلامية، وهلمّ جرّا.

م. ر. : لقد رأينا منذ قليل أنّ المكوّن الدلالي عند كاتز، الذي صاغه سنة 1963، رغم رجوعه إلى نظام دلالي شامل، قد اعتُرض عليه. ومهما يكن، فإنه هو الذي ولّد، قريباً من نهاية الستّينيات، اتجاهاً «انشقاقيّاً» معارضاً للنحو التوليدي في شكله «القياسي»: علم الدلالة التوليدي. ونتيجة سوء فهم كبير أيضاً نُسب إليك علم الدلالة التوليدي هذا. ويمكن القول باختصار إنّ هذه النظرية ترفض استقلال النحو في ما يتعلق بعلم الدلالة، وتزعم أنّ البنية العميقة يمكن أن تتطابق والتمثيل الدلالي.

أما اليوم، فإن علم الدلالة التوليدي في شكله الأوّلي قد أُهمل فعليّاً (إلى حدّ أنه ليس هناك صيغة لإعادته من خلال تطويره)، رغم أنّ كلّ أنواع الناس الذين يعملون كلّ أنواع الأشياء يظلّون يسمّون أنفسهم «علماء دلالة توليدية». وفي البدء كان أنصاره الرئيسون بوستال، ومككاولي، رروس، ولاكوف... وكذا فيلمور Fillmore.

كان زيّاً ظلّ موجوداً في بعض البلدان الأوروبية كألمانيا وفرنسا.

ويلوح لي أنّ هذه النظريات قد أعادت على نحو مختصر النقائص التي عبتَ البنيوية بسببها، والمتمثلة في إغفال أهداف علم اللغة التي حدّدتها: إيضاح اكتساب اللغة. فقد نسيتْ أنها تتعامل مع شيء حقيقي.

ن. ت. : لديّ شعور بأنّ هذا العمل قد نحا نحو العودة إلى ضرب من الوصفية descriptivism. وعند فيلمور يبدو هذا واضحاً حقّاً. وفي مقالة موسومة، فيما أحسب، بـ «التصنيف الجديد The New Taxonomy»، يصف نفسه بأنه تصنيفي، وصفي، مصيباً في ذلك. وإن كان ذلك ما يهمّه فليس لديّ انتقاد حقاً؛ زيدي على ذلك، أنه يقوم بعمل ممتاز في علم الدلالة الوصفي. ويمكن أن نقول مرة أخرى إنه ليس هناك حقّاً خلاف يمكن أن يكون لدى إنسان إزاء هذه القضية، مثلما أنه لا يمكن حقّاً أن يكون هناك أي خلاف بين إنسان يعمل في التاريخ الطبيعي وآخر يبحث عن مبادىء «بيولوجية». فهذان اهتمامان متباينان. ويمكن افتراض أن كلّاً منهما يمكن أن يتعلّم من صاحبه شيئاً.

وفي الوقت الحاضر لا يحاول فيلمور إنشاء نظرية دلالية عامة، فهو لا يريد أن يقيم عمله على أية نظرية لغوية شاملة وواضحة، إن أنا فهمته فهماً صحيحاً. بل ينتج مادة ذات قيمة أكبر أو أصغر، يمكن أن تكون النظرية الدلالية قادرة على الإفادة منها في وقت ما.

أما بالنسبة إلى «علم الدلالة التوليدي»، فإنـه من العسير أن نناقشه لأنـه لا أحد الآن، فيما أعلم، يدافع عن موقف نظريّ جليّ تحت ذلك العنـوان. وليس هو الآن سوى تمييـز أكثر خلخلة يتضمن أعمال عدد من النـاس. وعلى قـدر ما كـانت النظريـة قد صيغت بـوضوح يبـدو، على الجملة، أنها قـد أهملت ـ على الأقلّ على قدر ما أعرف ـ من جانب أولئـك الذين صـاغوهـا. ويعمل بـوستال الآن أشياءَ مختلفة تماماً. ولا أعرف ما يتصوّره الآن عن علم الدلالة التوليـدي، لكنّ عمله الجديد ـ نحو العلاقات relational grammar ـ يبدو لي في أية حال بعيداً عنه. والصحيح أنه يبدو منحيّاً مسألة العـلاقات بـين المعنى والشكل، إن كنتُ قد فهمت عمله الأحدث عهداً فهماً صحيحاً، لكنّ ذلك غير محقّق.

أما جون روس John Ross، الشخصيـة المهمة الأخـرى، في تلك الحركـة، فيعمل في ما يسمّيـه القواعـد النحويـة غير المنفصلة non-discrete grammar، وهي نظرية قائمة على مفهومات متدرّجة بدلاً من الأصناف المنفصلة.

م. ر.: تلك نـظريـة «السَّحْق squish»، حيث لا تُحـدَّد الكلمـة من خـلال صنفهـا، بـل تكـون جزءاً صغيـراً من اسم، بعضاً من فعـل، أثـارةً فحسب من صفة...

ن. ت.: وهكذا. وهو أيضـاً مهتم بتفاعـل «البراغـماطيقية pragmatics»، والنحو، وعلـم الدلالة. ولذلك فهو غير عابىء بعلم الدلالة التـوليدي، خـاصة في المعنى المبكّـر لهذا المصـطلح. وأظنّه، فـوق ذلك، يـرى البحث عن نـظريـة واضحة أمراً سابقاً لأوانه أو حتى خاطئاً.

ويعمل لاكوف Lakoff عمـلاً مشابهـاً، حيث يعمل في «النحـو الإدراكي»، الذي يدمج اللغة في أنظمة غير لغوية. ولست أرى أية نظرية في المشهد هناك.

وأظلّ، على الجملة، غير مستيقن بشأن هذه التناولات الأخيرة. فهي لا تميّز الأشياء التي تبدو لي ممكنة التمييز بسهولة، كتمييز الكفاءة النحوية من العـوامل الأخـرى التي تتدخـل في السلوك اللغوي. ويُحـدث هذا ضربـاً من اللَّبس. أما بالنسبة إلى البقيـة، فليس ثمة مـا يناقَش؛ لأنـه ليس هناك الآن نـظرية مستقلة تحمل عنوان «علم الدلالة التوليدي».

فمن أين يأتي، والحال كذلك، مصطلح «علم الدلالة التوليدي»؟ - إنه موقف عام أو وجهة نظر عبّر عنها لاكوف، مثلاً، في مقال عنوانه «علم الدلالة التوليدي»، أو بوستال في مقال له سنة 1969 يحمل عنوان «النظرية الفضلى The Best Theory». لكنه ليس هناك، على الأقلّ فيما أعلم، من سلّم بهذه النظرية، التي هي في صورتها المقدّمة خاوية فعلاً. وقد كان ما أكدته النظرية أنه يوجد هناك تمثيلات للمعنى، وتمثيلات للشكل، وعلاقات بينهما. يضاف إلى ذلك، أنّ هذه العلاقات بين الصنفين من التمثيلات كانت اعتباطية فعليّاً؛ وقد اقترح لاكوف، في المقال الذي أشرتُ إليه توّاً، تقييدات constraints(*) اشتقاقية اعتباطية - هي قواعد اعتباطية، على الحقيقة. وإن كان كلّ ما يقدّم على أنه نظرية هو أنه يوجد هناك علاقات بين ضرب من تمثيل المعنى والشكل، فإنه من الصعب عندئذٍ أن نتجادل حول ذلك.

ومثلما أسلفتِ، فإنّ ما كان يحدث في هذه السنين قد أُسيء تفسيره غالباً. والحقّ أنّ النظرية المعيارية، كما قُدّمت في «المظاهر Aspects» مثلاً، كان مشكوكاً فيها منذ نشأتها الأولى. فمن وجهة أولى، لوحظ في الكتاب نفسه (الذي مضى إلى المطبعة سنة 1964) أنّ بعض مظاهر التمثيل الدلالي على الأقل، كالمظاهر المرتبطة بالموضوع والتفسير، تبدو مستلزمةً البنية السطحية أكثر من البنية العميقة، وأنّ البحث اللاحق حول فاعلية البنية السطحية في تحديد معنى جملة من الجمل قاد إلى ما قد سمّي «النظرية المعيارية الموسّعة The Extended Standard Theory». ومن وجهة أخرى، أشرتُ في «المظاهر» إلى أنه كان هناك إمكانيات متباينة جداً، ومن ذلك مثلاً، أنّ أحد الأعمال لتوماس بيفر Thomas Bever وبيتر روزنباوم Peter Rosenbaum، قد اقتُرح فيه طمسٌ فعليّ للتمييز بين القواعد النحوية والدلالية، الفكرة التي قادت أخيراً إلى علم

(*) هي تقييدات على تطبيق القواعد النحوية. وفي النظرية المعيارية لا تنطبق هذه التقييدات، إلاّ على الانتقال من بنية في اشتقاق إلى البنية التالية. أما عند لاكوف فتنطبق على أية بنية، مما يجعلها اعتباطية وخاصة. انظر ج. لاكوف، «في علم الدلالة التوليدي On Generative Semantics»، في د. شتاينبرغ ول. جاكوبوفتز، علم الدلالة: القارىء المتعدد التخصصات Semantics: An Interdisciplinary Reader (كيمبردج، ماسوشوستس، مطبعة MIT، 1971).

الـدلالة التـوليدي. إنّ صنف النـظريات التي يمكن أن تـطوّر بوصفهـا بـدائـل للنظرية التي تقـدمها «المـظاهر» كبـير، ويُشار هنـاك إلى أنه سيكـون من السابق لأوانـه أن نستبعدهـا تحت أية إدانـة. وكان أول من وجّـه انتقاداً جـوهـريّـاً إلى النظرية المعيارية، وخير من فعل هذا على قدر ما أتـذكّر، راي جـاكندوف Ray Jackendoff ـ وينبغي أن يكـون ذلك سنـة 1964 أو 1965. وقد أكّـد أن البنية السطحية كان لها في التمثيل الدلالي إسهام أكبر كثيراً مما كان مفترضاً؛ وإن كان الأمر كذلك، فإنّ الفرضية المعيـارية، التي وفقـاً لها حـدّدت البنية العميقـة هذا التفسير تحديداً تامّاً، زائفة. ومن ذلك مثلاً أنـه من خلال دراسـة تفاعـل النفي negation وتسـويـر القضـايـا المنـطقيـة quantification ضمن الجملة، أظهـر جاكندوف أنّ موقعهما النسبي في البنية العميقة للجملة كـان حاسـماً بالنسبـة إلى التفسـير interpretation(*)؛ وأنّ عدداً كبيـراً من مثل هـذه الأمثلة أوجـده راي دورتي Ray Dougherty وآخرون. وكانت هذه الملاحظات طبعاً على قدر كبـير من الأهمية عندي. وقد قادت عدداً كبيراً من اللغويين إلى تـطوير مـا سمّي فيما بعد «النظرية المعيارية الموسّعة». لكنه يمكن القول في الوقت نفسـه إنه عـلى قدر

(*) الأمثلة التي جاء بها المؤلف هي: Many arrows did not hit the target, but many did hit it (أسهم كثيرة لم تصب الهدف، بـل كثير منها أصابـه). Not many arrows hit the target, but many have hit it (ليست أسهم كثـيرة تصيب الهـدف، بـل كثير منهـا قـد أصـابـه). Not many demonstrators were arrested by the police (ليس كثـير من المتـظاهـرين اعتقلهم البـوليس). Many of the demonstrators were not arrested by the police (كثير من المتظاهرين لم يعتقلهم البوليس).

وإنّ مثالاً مشهوراً آخر لتغيّر المعنى المعتمد على موقع أسوار القضايـا المنطقيـة quantifiers في البنية السطحية، تقدمة ثنائية المبني للمجهول ـ المبني للمعلوم:

Many people are buying the same brands of cigarettes. (كثـير من النـاس يشـترون الأصنـاف نفسهـا من لفـافـات التبـغ). The same brands of cigarettes baught by many people. (أصنـافُ لفافـات التبغ نفسهـا تُشترى من جـانب عـدد كبـير من النـاس).

ويمكن أن تفسَّر الحـال الأولى بالقـول إنّ الناس متعلقـون بصنفهم؛ وتفسَّر الثانيـة بأن بعض الأصناف أكثر نجاحاً.

وإنّ أمثلة مشابهة، وإن تكن أقلّ إقناعـاً، أُشيرَ إليهـا سابقـاً في «البنى النحويـة» و«LSLT»، وهي تشير أيضاً إلى مبلغ تأثير البنيـة السطحيـة في التفسير الـدلالي. على أنّ جـاكندوف كـان الأول في تفسير هذه الظاهرات على نحو منـظّم، ومن ثم دمجها في النـظرية من خـلال اقتراح المبادىء التفسيرية. [المؤلف].

ما كانت النظرية المعيارية مكيّفة لملاءمة وظيفة البنية السطحية، اتّخذ آخرون سبيلاً معاسكة، معوّلين على حدس مختلف: فقد وطّدوا الصلة بين التمثيل الدلالي والبنية العميقة إلى درجة أنهما صارا شيئاً واحداً. وطبيعي أنّ هذا العمل هو علم دلالة توليدي. وهكذا فإنّ الموقف الأساسي غير صحيح؛ لأنّ الفرضية المساهمة في النظرية المعيارية غير صحيحة، كما أشرت منذ قليل.

ووفقاً لذلك، فإنّ علم الدلالة التوليدي، ابتغاء دمج فاعلية البنية السطحية في تقرير التمثيل الدلالي دونما إهمال للتطابق بين البنية العميقة والتمثيل الدلالي، قدّم فكرة «القواعد الشاملة»، أي القواعد التي تربط المراحل غير المتجاورة في الاشتقاق؛ وعلى نحو محدّد تلك التي تربط التمثيل الدلالي التجريدي الأساسي وخاصيات البنية السطحية التي تتدخل في تحديد المعنى.

والحظي أنّ هذه القواعد الشاملة التي تربط البنية السطحية بالتمثيل الدلالي، والتي يفترضها علم الدلالة التوليدي، مشابهة تماماً، إن لم تكن مطابقة، للقواعد التفسيرية التي اقترحها جاكندوف وآخرون. وقد اقترح على نحو سريع أن تلك القواعد الشاملة يمكن أن تظهر على نحو عام فعلاً في النحو، وفي علم الأصوات الكلامية وكذا في بناء الجملة وعلم الدلالة. وأنّ النظرية التي تفسح المجال للقواعد الشاملة، لها إمكانية وصفية هائلة. وكما أسلفت، فإنه ابتغاء تناول نظرية لغوية «تفسيرية»، أو ـ ما هو الشيء نفسه ـ تفسير إمكانية اكتساب اللغة، لا بدّ من الاختزال الشديد لصنف القواعد النحوية المسموح بها. وقد كان لافتراض القواعد الشاملة التأثير المعاكس تماماً، وهو من ثمّ يؤلّف خطوة بغيضة جدّاً، وينبغي أن تُدعم ببراهين حقيقية. وخلافاً لذلك، لا يبدو لي أنّ برهاناً مقنعاً قد قدّم لنصرة القواعد الشاملة.

وقد سارت الحال نحو الأسوأ ـ إن كان ذلك ممكناً ـ عندما بدأ علماء الدلالة التوليديون في دمج العوامل غير اللغوية في النحو: الاعتقادات، المواقف، إلخ. ولا يخرج هذا عن أن يكون رفضاً للمثالية الأولية للغة، بوصفها مادة للدرس. ويمكن القول بداهة إنّه لا يمكن إعلان أن مثل هذه الخطوة غير واردة، بل ينبغي أن تثار تجريبياً، وإن ثبت أنها صحيحة، فإنني سأستنتج أن اللغة خليط مشوّش غير جدير بالدرس ـ أما شخصيّاً فلست أعتقد أنّ أي دليل أو برهان

حقيقي قد قُدِّم لمصلحة مثل هذه الفرضية. لاحظي أنّ المسألة ليست مسألة كون الاعتقادات أو المواقف، وغيرها، تقوم بفعل كبير في السلوك اللغوي أو الأحكام اللغوية. وطبيعي أنها تقوم بهذا الفعل، وليس من شكّ في ذلك البتة، المسألة هي إمكانية تطابق البنى الإدراكية المتميزة، التي تتفاعل في الاستخدام الواقعي للغة والأحكام اللغوية، والتي يكون النظام اللغوي إحداها.

والمحقّق أنّ كلّ ما في عالم الواقع يدخل في التفاعل. لكنه إن كان على الفيزيائي أن يدرس صور حركة أناسٍ يمشون في أسفل الشارع، فإنه سيلغي كلّ أملٍ بالعمل في الفيزياء. ونعود إلى مسألة العقلانية والمثالية.

إنّ من يعملون في ميدان القواعد النحوية غير المنفصلة، أو ما يبقى من علم الدلالة التوليدي، لم يقدموا أي سبب جوهري، فيما أعلم، للاعتراض على المثاليات المعيارية. وجائز أنّ هذه المثاليات ستوجِد مشكلات، وسيثبت أخيراً أنها غير صحيحة، تفصيليّاً أو ربما حتى من حيث المبدأ. لقد ذكرتُ بعض الأمثلة الممكنة حين كنا نناقش التمثيل الدلالي. لكنه ليس لديّ انطباع بأنّ أي اعتراض مهمّ قد قُدّم في العمل في علم الدلالة التوليدي، على القواعد النحويّة «غير المنفصلة» أو «الإدراكية». وعلى العكس، يبدو لي أنّ الذين يعملون في هذه الاتجاهات يسمحون لأنفسهم بأن تغمرهم الظاهرات.

م. ر. : على النحو نفسه، ألم يُصرفوا عمّا تعدّه أنت الهدف الحقيقي لعلم اللغة: تفسير اكتساب اللغة؟

ن. ت. : أفترض أنهم لن يوافقوا، لكنني أحسبه صحيحاً. ورغم ذلك نتحدث عن إنسان موهوم: فعلم الدلالة التوليدي لا يوجد الآن في أي معنى محدّد على نحو معقول لهذا المصطلح. ويستمرّ وجود مصطلح علم الدلالة التوليدي، أما الآن فإنّ محتواه قد صار غامضاً غموضاً تامّاً.

م. ر. : رغم ذلك بدا نجاحه القصير الأمد لألاء، وبدأتُ أسأل نفسي في ذلك الحين عما إن كان السبب في ذلك غير إيديولوجي، كما هي حال التجريبية. كانت طريقة للعودة إلى البنيوية السائدة. وكثيراً ما حسب الأذكياء أنهم استطاعوا أن يتفادوا

مسألة النحو التوليدي بتجاوز إحدى المحطات: مباشرة من البنيوية إلى علم الدلالة عند لاكوف. . .

ن. ت. : قد يكونان، على الحقيقة، أكثر تشابهاً. وإنّ عدداً من اللغويين، خاصة أنتِ نفسك في مقالتك عن «Remind» وكذا راي دورتي وبيفر وكاتز وبعض الآخرين، حاولوا إقامة علاقة بين علم الدلالة التوليدي ووصفية بلومفيلد الجديدة neo-Bloom Fieldian descriptivism، على نحو مقنع تماماً، في رأيي.

م. ر. : إنّ قواعد الحالة النحوية The case grammars عند فيلمور قد حقّقت قدراً كبيراً من النجاح في فرنسا نتيجة لترجمة إحدى مقالاته في مجلة «اللغات Languages».

ن. ت. : هنا أيضاً يلوح لي أنّ هناك قدراً كبيراً من سوء الفهم بشأن ما يظهر. فقواعد الحالة النحوية Case grammar تقوم على بعض الافتراضات الشائعة في كلّ النظريات اللغوية، إذ توجد بين الأفعال والعبارات الاسمية علاقات من مثل «فاعل agent» و«اسم الآلة instrument» و«الهدف goal» وهلمّ جرّا. خذي النظرية المعيارية، ولتكن في الصورة التي قدّمها بها جيرولد كاتز، وهي تدمج نظاماً من «العلاقات الدلالية» التي يصعب كثيراً تمييزها عن «الحالات النحوية cases» عند فيلمور، هذا إن لم تكن متعذّرة التمييز، تماماً.

خذي النظرية المعيارية الموسّعة the Extended Standard Theory: وهذه تدمج العلاقات الجذرية Thematic relations من القبيل الذي درسه جاكندوف، ممتدةً إلى عمل سابق لـ ج. جروبر J. Gruber. وكلّ وصف دلالي يتضمّن شيئاً مثل: قاعدة الحالة النحوية، على الأقلّ على قدر ما تقترح هذه النظرية بوضوح من أنّ العلاقات الدلالية الشائعة، التي هي أيضاً تُناقَش في القواعد النحوية التقليدية، تربط الأفعال بالعبارات الاسمية. والأمر المثير هو كيف تدمج «قاعدة الحالة النحوية» هذه في نظرية اللغة. . .

م. ر. : وليست هي كيف نستبدل قاعدة الحالة النحوية بنظرية اللغة. . .

ن. ت. : نعم، مسألة الدمج تظلّ مفتوحة؛ وفي مستطاع المرء عدم الموافقة

عليها، وأرى أنّ حججاً داحضة تماماً قد وجِّهت إلى الفرضيات الخاصة بقواعد الحالة النحوية عند فيلمور، وعلى نحو خاص، قُدّمت مثل هذه الحجج من جانب راي دورتي وآخرين كثيرين، أنا واحدٌ منهم. ولست أعرف ما يعتقد فيلمور حول هذا في الوقت الراهن. ومثلما قلت، فإنه الآن يبدو لي مهتماً بعلم الدلالة الوصفي - «التصنيفي الجديد» لديه - أكثر من اهتمامه بقضايا النظرية اللغوية العامة، إن أنا فهمته على نحو صحيح. أما إن لم يَرَ المرء في «قاعدة الحالة النحوية» إلّا تلك النظرية التي تدمج العلاقات الدلالية التقليدية في شكل ما، من دون أية فرضيات أكثر تحديداً بشأن طبيعتها أو ضمها إلى النحو التوليدي، فإنه يكون لدينا عندئذٍ نظام يستطيع الإنسان أن يعمل فيه بسهولة، على الأقلّ على نحو سطحيّ. يكفي أن يأخذ المرء أية لغة وأن يحدّد في كلّ جملة الفاعل، واسم الآلة، والهدف، إلخ.، وسيكون لديه قاعدة للحالة النحوية في هذا المعنى المحدّد، مما ليس له كبير غناء، وذلك لا يكون حتى علم لغة تطبيقي. ودعيني أؤكد مرة أخرى: ليست هذه هي «قاعدة الحالة النحوية» عند فيلمور، التي قدّمت فرضيات محدّدة، لكنها فرضيات أُثبت خطلها، فيما أعتقد.

م. ر.: ذلك غريب، هذه الكراهية لدراسة البنى النحوية.

ن. ت.: سأقول الشيء نفسه عن دراسة البنى الدلالية. لأنّ أي بحث ذي شأن في علم الدلالة، ينبغي أن يتقدم أكثر متجاوزاً هذه المفهومات الأولية. تأمّلي علم الأصوات الكلامية: إن اكتفت نظرية في علم الأصوات بأن تقول: «هناك صوائت وهناك صوامت»، فإنها ليست نظرية مثيرة جداً، لأنّ النظريات جميعاً متفقة في هذا الشأن، مهما يمكن أن يكون هناك من اختلافات أخرى. وتغدو مسألة مثيرة عندما نسأل: «كيف يُدمج صنف «الصائت» في نظرية ذات شأن في بنية الأصوات الكلامية؟».

الشيء نفسه في علم الدلالة. ومن المهمّ كثيراً أن نستبين كيف تُدمج الأصنافُ التي يدركها كلّ الناس (بأسمائها المختلفة) في نظرية عامة، وأن نهذّب هذه الأصناف ونطوّرها. وإلّا فإنّ ما نقوم به لا يعدو أن يكون تصنيفاً. وفي هذا الشأن، عليّ أن أذكر عملاً حديثاً لجاكندوف يسير نحو علم دلالة «تفسيري» على نحو مثير فعلاً، ويدمج «العلاقات الجذرية» (أو «الحالات

النحوية») في نظرية أكثر تعميماً. ويبدو ذلك عملاً واعداً جدّاً.

م. ر. : لقد ذكرت «نحو العلاقة relational grammar» عند بوستال Postal. وهو نحو يقال إنه يصوغ قواعده بعبارات الوظائف Functions وليس بعبارات الأصناف النحوية، كما يقترح النحو التوليدي. ومن ذلك مثلاً، أنّ المبني للمجهول The passive يعبَّر عنه بالقول: «المفعول به يغدو فاعلاً». ويقول النحو التوليدي: «إنّ مثل هذه العبارة الاسمية، التي تأتي في البنية آ، يمكن أن توضع في البنية ب». ويقدّم النحو التوليدي براهين على عدم استخدام الوظائف في صياغة التحويلات. ويلوح أنّ بوستال يقترح العودة إلى (جسبرسن Jespersen) لتعزيز موقفه.

ن. ت. : قبل التحدث عن نحو العلاقة والمبني للمجهول، أريد أن أقول بضع كلمات عن جسبرسن. فمن وجهة أولى، كان جسبرسن يكتب بوصفه فيلسوفاً تقريباً، كما في كتابه «فلسفة النحو Philosophy of Grammar»؛ ومن وجهة أخرى، يكتب بوصفه نحويّاً، في عمله في النحو الإنجليزي. وهو في عمله الفلسفي أحد الروّاد في هذا القرن ممن أكّدوا فكرة «التعبير الحرّ»، الذي كنت قد سميته المظهر «المبدع» للغة. وهو هنا تجاوز البنيويين، وفيهم سوسّير، الذي لم يكن لديه إلا أشياء أولية تماماً في هذا الموضوع. وبفضل الأدوات التي قدّمها المنطق الحديث فحسب، يمكن الآن دراسة هذه الفكرة، التي ناقشها على نحو ما ديكارت وهمبولدت مثلاً، دراسة جادّة. وفضلاً عن ذلك، خصّص جسبرسن قسطاً كبيراً من كتابه «فلسفة النحو» لما سمّي حديثاً «استقلال النحو». وأثار مسألة العلاقة بين «مفهومات الفكر rational concepts» ومفهومات النحو الشكلي، وكان لديه أشياء مثيرة جداً في هذا الشأن. ذلك كلّه يدنيه من الاهتمامات المعاصرة. وقد كتبتُ حول هذا في مقالة أسميتها «مسائل الشكل والتفسير Questions of Form and Interpretation»، قُدّمتْ في الذكرى السنوية الخمسين للجمعية اللغوية في أمريكا.

وتبدو الحال أكثر تعقيداً حين يلتفت المرء إلى عمله بوصفه نحويّاً. ورغم أنه قدّم عدداً محدّداً من الابتكارات المثيرة، أحسب من المناسب أن نقول إنه في القسم الأكبر ظلّ في إطار النحو التقليدي، الذي يقدّم، كما أسلفت، أمثلة وأوصافاً، من دون أن يقدم المبادىء الواضحة التي تفسّرها. ولم يبتدع صيغة

لمسألة تصميم نظرية لغوية واضحة. لكنّ عمله يظلّ معيناً لملاحظات وتبصّرات نافذة ومفيدة.

أما الآن، فما العلاقة بين جسبرسن و«نحو العلاقة»؟ - قبل كلّ شيء، يصعب أن نناقش هذا على نحو دقيق؛ لأنه حتى هذا الوقت (كانون الثاني 1976) لم تقدّم هذه النظرية النحوية في أسلوب منظّم. ويبقى أن نرى على نحو دقيق تماماً كيف يتم ربطها بتناولات كثيرة أخرى.

ولا شكّ في أنّ جسبرسن، شأن النحويين التقليديين جميعاً، يعوّل كثيراً على مفهوم العلاقة النحوية. ولكن ما مضمون ذلك المفهوم؟ - غير واضح تماماً. فهو يستخدم المصطلح في طرائق كثيرة. هناك، مثلاً، فكرة «العلاقات الجذرية» - أو «الحالات» في «قاعدة الحالة النحوية». ويمكن أن يقول المرء إنه في الجملتين: The key opens the door (المفتاح يفتح الباب) وJohn opens the door with key (جون يفتح البابَ بالمفتاح)، تدخل العبارة الاسمية «the key» والفعل «open» في أنموذج «العلاقة الجذرية» نفسه؛ أي «اسم الآلة instrument». ولدينا ههنا فكرة واحدة للعلاقة النحوية - فكرة دلالية.

وثمة أيضاً فكرة شكلية صرفة Formal notion. خذي مثالاً لذلك الجملة: I promised John that I would leave (وعدتُ جون أنّني سأغادر). أما شكليّاً فلدينا مفعول به مباشر، لأنه ليس هناك حرف جرّ يفصل الفعل عن تتمته؛ أما في معنى ثانٍ، فإنّ هذا مفعول غير مباشر، dative. والترجمة الفرنسية لتلك الجملة J'ai promis à Jean de parter، تتضمن مفعولاً شكليّاً غير مباشر، كما يفعل الشكل nominalized form في الإنجليزية: My promise to John to leave (وعدي لجون أن يغادر). ولأجل تلك الجملة، على المرء من ثمّ أن يميّز فكرتين لـ «العلاقات النحوية». زيدي على ذلك، أنه على قدر ما يمكن أن يؤكد المرء أيضاً أن «جون John» هو «هدف goal» العمل، وفقاً للعلاقات الجذرية، هناك أشياء ثلاثة مختلفة للتمييز، وقد يكون ثمة أشياء أخر.

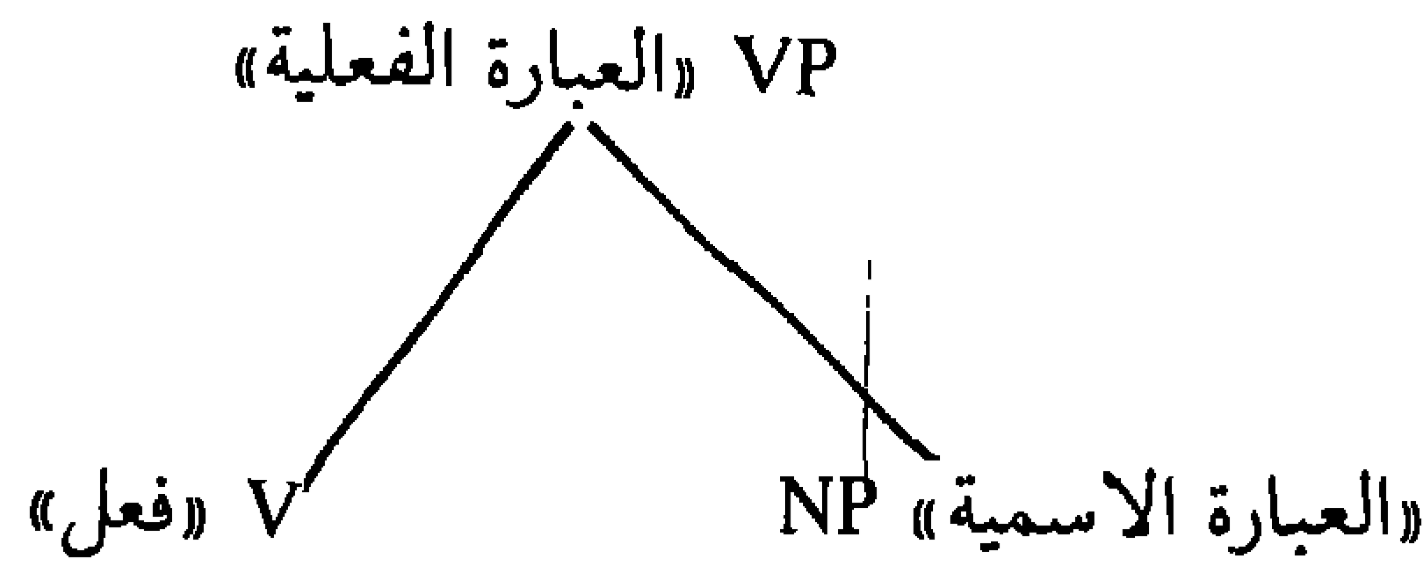
على أيٍّ من هذه الفِكَر يُبني نحوُ العلاقة نفسه؟ - أما ظاهريّاً فليس على العلاقات الجذرية؛ وكثيراً ما يبدو ذلك واضحاً. وماذا عن الفكرتين الأخريين

اللتين ذُكرتـا توّاً؟ ـ في جملة «I promised John that I would leave (وعـدتُ جون أنّني سأغادر)» هل يجعل نحوُ العلاقة «جون John» مفعولاً بـه مباشـراً، أو مفعولاً به غير مباشر ـ أو ربما الاثنين على مستويات مختلفة؟ هبي أننا نعدّ «جون John» مفعولاً به غـير مباشر. سيعني ذلـك أنه عنـد مستوى تجـريدي للتمثيـل يكون لدينـا شيء مماثـل لـ I promised to John that I would leave (وعدتُ جون أنني سأغادر)» بوجود حرف جر بين الفعل والاسم.

وعلى مستوى آخر ينبغي أن يكون «جون John» مفعولاً بـه مباشـراً في إطار نحو العلاقـة؛ لأنّ المبنيّ للمجهول يمكن أن يستخـدم: «John was promised that I would leave (وُعد جون بأنّني سأغادر)». ووفقاً لمبادىء نحو العـلاقة، إن أنـا فهمتُها، فـإنّ المفعول بـه المباشر وحـده يمكن أن «يُبنى للمجهول»، أي يُرفع إلى الفـاعل. ولا بـدّ من إضافـة قاعـدة تحوّل المفعـول به غـير المباشر إلى مفعول به مباشر. لكنّ مثل هذه القاعدة تبدو خاصّةً تماماً في هذه الحال.

م. ر.: نعم. ولكن بعـد ذلك، كيف يستـطيع المرء أن يمنع Je parle à Jean من أن تغدو «Je parle Jean?».

ن. ت.: لست متـأكداً. افترضي أنّ المرء يعـدّ «جـون John» مفعـولاً بـه مباشراً فحسب في هاتين الجملتـين. في تلك الحال يعـبّر عن العلاقـة الآن بلغة واسمات العبارة phrase markers، البنى النحوية. والمفعول به المباشر، في هذا المعنى، هو العبارة الاسمية في الشكل:



م. ر.: سمعتُ بوستال يتحـدث في الحلقة الـدراسية في شيكـاغو سنـة 1973؛ وقد حاول أن يثبت أن التحـوّل إلى المبني للمجهول عـام... ومهما يكن، فـإنه يمكن القول، على الجملة، إنه ليست القواعد النحويـة هي العامـة، بل الشروط المفـروضة على القواعد.

ن. ت. : أظلّ متشكّكاً بشأن الافتراض الـذي يذهب إلى أنّ هنـاك قاعـدة لـ «المبني للمجهول» إمّا في لغة بعينها وإمّا على نحوٍ شامـل، في اللغات جميعـاً. وفي الإنجليـزية يبـدو لي أنّ هناك دليـلاً جيداً عـلى المبني للمجهول التحـويلي، القاعدة التي تحـوّل عبارة اسميـة إلى موقـع الفاعـل في الجملة أو عبارة اسميـة، فتعـطي بنى من قبيـل «The city was destroyed» و«The city's destruction» منـاظـرة لـ «Destroy the city» و«Destruction of the city». لكنّ هـذا لا ينبغي، فيما أحسب، أن يعدّ «قاعدة للمبني للمجهـول»، بل هي حـال خاصـة لقاعدة أكثر عموماً لحركة العبارة الاسمية NP التي تستعمل أيضاً للحصول عـلى جمـل مثـل «John seems to be a nice fellow»، التي تنـاظـر «It seems that John is a nice fellow» التي لم تستعمـل فيها قـاعدة حـركة العبـارة الاسمية. والقول إنّ الإنجليزية فيها «قاعدة المبني للمجهول» يبدو لي عامّاً عـلى نحو غـير كافٍ. بل إنّ فيهـا قاعـدة لحركـة العبارة الاسميـة التي تحدث لتشكّـل المبنيات للمجهول، بوصفها حالاً خاصة.

لكنّ «المبني للمجهول» لا يبدو لي ظاهرة فذّة، سواء أكـان في لغة واحـدة أم في اللغات جميعاً. وتستخدم لغات أخرى وسيلة مختلفة تماماً لإحداث تأثير مماثل للمبني للمجهول في الإنجليزيـة ـ مما يمكن أن يعـدّ، على نحـو غير ثـابت، أداة لنقل موضوع أو للسماح بجملٍ لا فاعل لها. وفي لغـة تستخدم، مثـلاً، أدوات صرفية في التركيب مـطابقة تقـريباً للمبني للمجهـول في الإنجليزيـة سنتوقّـع أن نجد خاصيات مختلفة نسبيّاً لهذا التركيب.

وفي الإنجليـزية، مثـلاً، ليس لزامـاً أن تكون العبـارة الاسمية المحـوَّلة هي المفعولَ به المباشر للفعل، صحيح أنها في جمهرة الحالات هي المفعول به المباشر، كـما في Bill was seen by John - John saw Bill. لكنها يمكن أيضـاً أن تكون المفعـول به غـير المباشر المتصـل بـالفكـرة: تذكّري Bill was promised that I would leave. أو لنقـل ثانيـة، إنّ هذه العبـارة الاسمية ربمـا لا تكون لهـا أية علاقة بـالفعل الاسـاسي، كما في Believe (John to be a fool)، التي يمكن أن تصبح John was believed to be a fool.

م. ر.: بلغة تقليدية، يقول المرء إنّ الفاعل في العبارة الثانوية يصبح الفاعل في العبارة الرئيسة.

ن. ت.: في لغة فيها قاعدة حركة العبارة الاسمية، قد نجد أيضاً أن التعبيرات الاصطلاحية خاضعة لـ «البناء للمجهول»: فمقابل «Somoene has taken advantage of Bill»[1]، يكون لديك «Bill was taken advantage of» و«advantage was taken of Bill» وكذا «advantage seems to have been taken of Bill»، و «Bill seems to have been taken advantage of»، وهلمّ جرّا.

م. ر.: ولا ينبغي أن ينسى المرء أنّ المبنيّ للمجهول يمكن أن يطبّق على ما كان قبلُ مفعولاً به غير مباشر: Someone gave John a book- Someone gave a book to John - John was given a book.

ن. ت.: تؤيّد هذه الأمثلة جميعاً الفرضية التي تذهب إلى أنّ هناك قاعدة تحوّل العبارة الاسمية التي تلي الفعل، على نحو مستقلّ عن وظيفتها. ويمكن أن يمضي المرء إلى أبعد من ذلك. وفي بحثٍ للدكتوراه أكّد (جوي إموندز Joe Emonds) على نحو مقبول، أنّ قاعدة تشكيل المبنيات للمجهول واحدة من صنف عام من القواعد التي «تصون البنية»؛ بمعنى أن نتيجة التحويل هي بنية مماثلة لتلك التي تُنتجها قواعد الكتابة الثانية. وهكذا فإنّ حركة العبارة الاسمية تضع العبارة الاسمية المحوّلة في موقع الفاعل.

م. ر.: ذلك تقييد مهمّ. وإلّا سيبدو بديهيّاً أنّ التحويلات يمكن أن تولّد بنى من أي نوع.

ن. ت.: حقّاً، ونرى أنّ بنية المبني للمجهول تتألّف من الفعل الرابط be المتبوع بشيء كعبارة الصفة. فعبارة «John was seen» ذات بنية مماثلة لـ «John was good». وقولنا: «The door was closed» غامض: سواء أكان مولّد الأساس base - generated، مثل «The door was open»، أم أتت به حركة

---

1 ـ التفسير الدلالي في النحو التوليدي Semantic Interpretation in Generatives Grammar (كيمبردج، ماسوشوستس: مطبعة معهد ماسوشوستس للتكنولوجيا، 1972).

العبارة الاسمية، مثل «The door was opened».

وهناك خاصيات أخرى للبناء للمجهول تنتج عن خاصيات عامة تماماً لقواعد الحركة. ولدى (فيينغو Fiengo) أشياء مثيرة عن هذا في أطروحته. وهناك مراجعة للقضية في كتابي «تأملات في اللغة Reflections on language».

ويمكن القول، على الجملة، إن تركيب المبني للمجهول في الإنجليزية، يقدم شبكة من الخاصيات التي تنشأ عن افتراض أنّ قاعدة حركة العبارة الاسمية يمكن استخدامها فعليّاً. وخلافاً لذلك، نجد في كثير من اللغات أنّ ما يكاد يقابل المبني للمجهول في الإنجليزية ذو خاصيات مختلفة. فثمة تركيب الفعل المتعدّي مع المفعول به المباشر، والفعل المتعدّي يمكن أن يظهر أيضاً في بنية مختلفة مع مفعوله المباشر بوصفه فاعلاً. وخلاف ما عليه الحال في الإنجليزية، ينبغي أن يكون فاعلُ الشكل المبني للمجهول المفعولَ به المباشر في الشكل المبني للمعلوم المقابل له. ولا يمكن أن يكون الفاعلَ في عبارة مندمجة embedded phrase، مثلاً. وتسلك التعابير الاصطلاحية مسلكاً مختلفاً. ولن يكون ثمة داعٍ لافتراض تحويل للمبني للمجهول في هذه اللغات: ذلك أنّ «مورفولوجيا» المبنيِّ للمجهول خاصية معجمية للفعل.

وليس صحيحاً تماماً، على الحقيقة، أن نذهب كما أسلفتُ توّاً إلى أنّ هناك أنموذجين متباينين للغة في هذا الشأن. وسيكون أكثر دقة أن نقول إنّ هناك اثنتين (وربما أكثر) من العمليات الأساسية لتشكيل ما نسمّيه في المجال غير الرسمي «المبني للمجهول»: أولاهما تحويلية؛ والثانية معجمية Lexical. فالإنجليزية، مثلاً، فيها أيضاً مبنيّ للمجهول معجميّ، مثلما هي الحال في أحد معنيي: The door was closed. وهذا المبني للمجهول المعجمي ربما يكون أوضح في بنى منفية من مثل: unread, untaught، إلخ. وفي قولنا «John was untaught» (جون غير معلَّم)، أو «The book was unread» (الكتاب غير مقروء) علينا أن نعدّ المبنيّ للمجهول معجميّاً lexical، لأسباب عامة تماماً، وليس تحويليّاً ـ لأنّ التحويلات، مبدئيّاً، ربما لا تؤكِّد بنى معجمية (لقد اختُلف بشأن هذا المبدأ؛ لكنني أخاله صحيحاً). لاحظي في هذه الحالات أن أسماء

المفاعيل participles مع السابقة «un» تتصرّف تماماً بوصفها متنبّأ بها - مثل المبني للمجهول المعجمي. ويكون لدينا «John was taught French» (جون علِّم الفرنسية) مع التحويل المبني للمجهول، وليس «John was untaught French» (جون لم يعلّم الفرنسية)، لأن المبني للمجهول المعجمي يمكن أن يشكّل فحسب مع المفعول به المباشر بوصفه فاعل المبني للمجهول. وعلى نحو مماثل، نجد خاصيات معجمية بين صيغ المبني للمجهول المعجمية، وليس في حال صيغ المبني للمجهول التحويلية، كما تتنبّأ النظرية. وإنّ معنى «John was untaugh, untutored» (جون غير معلَّم، غير مدرَّس دروساً خاصة) لا يمكن التنبّؤ به بوساطة قاعدة عامة من معنى «Teach John» (علِّمْ جون)، «tutor John» (درِّسْ جون دروساً خاصة). وعلى النحو نفسه، نجد أنّ العبارة الاصطلاحية «John was unread» لا تماثل، على الحقيقة، «read John». أمّا «John was taught French»، مثلاً، فتمتلك معنى يمكن التنبُّؤ به تماماً من خلال قاعدة عامة مثلما هي الحال، مبدئياً، في القواعد التحويلية الصحيحة: إذ تمتلك جوهريّاً المعنى نفسه الموجود في «X taught John French» (فلانٌ علّم جون الفرنسية). وتوضح هذه الأمثلة ما يلوح أنه ظاهرة تعميم كبير. ولأسباب ذات صلة بالمبدأ الضارب الجذور في النظرية العامة للنحو، هناك تركيبان مختلفان اختلافاً تامّاً يدعيان «المبني للمجهول passive»، وربما أكثر.

ولست أرى أيّ داع لافتراض أنّ هناك قاعدة عامة تنسحب على هذه الأنواع المختلفة من التركيب. وإنّ افتراض «قاعدة عامة للمبني للمجهول»، سيميل إلى طمس هذه الاختلافات جميعاً وكذا المبادىء العامة المستلزمة في تفسيرها.

م. ر. : تبدو الفرنسية حالاً متوسّطة...

ن. ت. : الفرنسية حالٌ مثيرة. وأخال أنّ المسألة تقتضي دراسة أكثر استفاضة. أما الآن فإنها تظلّ مفتوحة.

الفصل السابع

النظرية المعيارية الموسعة

م. ر. : النظرية التي تقترحها الآن هي النظرية المعيـارية الموسَّعة The Extended Standard Theory. وقد ذكرت منذ قليل أن مساهمة راي جـاكندوف كـان لها فـاعلية حاسـمة في إحكام الصيغة الجديدة للأنموذج.

ن. ت. : أمـا بإظهـار فاعليـة البنية السـطحية في التفسـير الدلالي، فنعم. وخلافاً لما اقترحته النظرية المعياريـة في كتابي «المـظاهر Aspects»، يبـدو محتملاً كثيراً أن البنية السطحية تقوم بفعل رئيس في التفسير الدلالي.

والحق أنّ المساهمة الوحيدة ـ والجوهرية، رغم ذلك ـ للبنية العميقة في تحديد معنى تعبير من التعابـير، تبدو التمثيـلَ لما يسمّى العـلاقات الجـذرية thematic relations، كعلاقة «المفتاح» بالفعل «يفتح» بـوصفه «اسم آلـة» في «جون فتـح الباب بالمفتاح»، «المفتاح فتح الباب»، إلخ. وتفترض النظرية المعيارية المـوسّعة أنّ قواعد الكتابة الثانية في «الأسـاس»، تولّـد بنية عميقـة تُقحَم فيها المفـردات المعجمية. وأنّ العلاقات الجذرية بين الفعل والعبارات الاسميـة التي ترتبط بـه نحويّاً تحدَّد عند هذا المستوى. وتحدَّد خاصيات دلالية أخـرى من خلال قـواعد تـطبّق على البنيـة السطحيـة. وقد تحـدثنا عن المـرجـع المشـترك co-reference للأسماء والضمائر، حيث تبدو العلاقات بين المواقع في البنية السطحية حاسمةً، وكذا تحدثنا عن تفاعل النفي وأسوار القضايا المنطقية quantifiers. وهناك أيضاً موقع للبنية السطحية حاسمٌ، وهي حقيقـة تدرك في كـلّ من النظريـة المعيـاريـة

الموسّعة وعلم الدلالة التوليدي. وثمة ظاهرات أخرى ترتبط بالبنية السطحيـة، كالمركز Focus والافتراض Presupposition.

م. ر.: أما حديثاً فقد دمجت النظرية المعيـارية المـوسّعة مفهـوماً جـديداً، يبـدو واعداً بخير بالنسبة إلى النحو، وعلم الدلالة، وعلم وظائف الأصوات: مفهوم «الأثـر trace». وأنت تحدّد الأثر t بأنّه عنصر الصفـر في علم وظائف الأصـوات، الذي يميّـز موقع العنصر الذي أزاحه التحويل. ومثال ذلك:

Whom did you see? - whom did you see t?

وقـد أكّدت (ليسـا سيلكرك Lisa Selkirk)، و(تـومـاس واسـو Thomas Waso)، وروبرت فيينغو، فاعلية هذا في كلّ من علم وظائف الأصوات وعلم الدلالة.

ن. ت.: في إطار نظرية الأثر trace، يستطيع المرء أن يتقدّم أكثر ويقول إنّ «كلّ» ما في التمثيل الدلالي، الذي يتضمّن العلاقات الجذريـة، يمكن بمعنى من المعاني أن يُستنتج من البنية السطحية: لا ريب في أن مرجع ذلك، بشرط فكرة ثرية تماماً لـ «البنية السطحيـة»، أنّ البنى السطحيـة الجديـدة تنطوي عـلى آثار، يمكن أن تـركّب بلغتها العـلاقات الجـذرية بـوصفها محـدَّدة بوسـاطـة القـواعـد الأساسية base rules.

م. ر.: الحقّ أنّ العـلاقات الجـذرية تقـول، مثلاً، إنّ المفعـول به غـير المباشر للفعـل «يعلّم teach»، هو «هـدف a goal».. وتلك العلاقـة يحتفظ بهـا حـين يـزاح المفعول به غير المباشر من خلال تحويل. مثال ذلك:

To whom	does Pierre	teach Latin
Goal	Agent	Theme
الهدف	الفاعل	الجذر

ووفقاً لجاكندوف، فإنّ العلاقة تستبدل مع الاسم. وفي نـظرية الأثـر trace (حيث الأثر يُربط «كما لو أنّ الربط كان بخيط غير مرئي» بالعنصر الذي حلّ محلّه)، يستطيـع المـرء أن يعزو العـلاقة الجـذرية للبنيـة السطحيـة، لأنّ ترتيب البنيـة العميقة لا يـزال ممثّلاً:

To whom	deos Pierre	teach Latin	t
	Agent	Theme	goal
	الفاعل	الجذر	الهدف

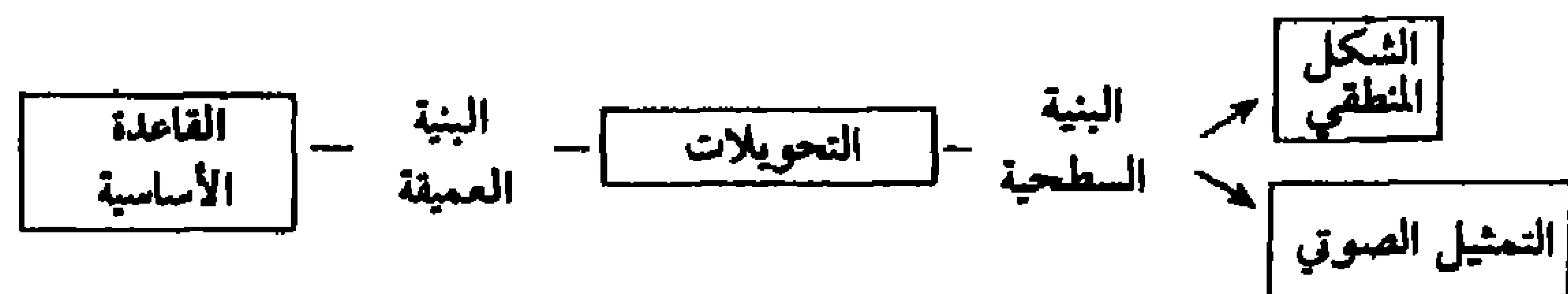
ن . ت . : تتلقى To whom علاقتها الجذرية بإدخال أثرها its trace .

م . ر . : الأثـر the trace ضـربٌ من ذكـرى البنيـة العميقـة مسجّلة في البنيـة السطحية .

ن . ت . : ومن وجهة نظر أخـرى، يمكن أن يعدّ الأثـر في هذه الحـال تعييناً لموقع نطاق متغيّر من خلال نوع من أسوار القضايا المنطقيـة، يُدخَـل في الشكل المنطقي بوساطة قواعد تنطبق على البنية السطحية .

وفي هذا التصوّر الأخير تأخذ النظرية تقريباً الشكل الآتي: هنـاك بنى عميقة تـولّدهـا القاعـدة الأساسيـة the base component ، مع خـاصياتهـا المحـدّدة . وتشكّـل التحويـلات بنى سطحيـة تثريهـا الآثار traces . وهـذه البنى السطحيـة تـربطهـا قواعـد أخرى بتمثيـلات للصوت (التمثيـل الصوتي) والمعنى (الشكـل المنطقي) .

م . ر . : يعطي ذلك المخططَ الآتي:



ن . ت . : هذا أنموذج بـديل في اللغـة بوصفها نظامـاً إدراكيّاً . وتذكّري أنني أعني بعبارة «الشكل المنطقي»، ذلك التمثيل الجزئي للمعنى الـذي تحدّده البنيـة النحوية . وأكثر من ذلك، نستطيع أن نـدرس تفاعـل هذا النـظام الإدراكي مع الأنـظمة الأخـرى، مثلما يحدث في علم وظـائف الأعضاء، إذ متى حُـدّد القلب استطعنا أن ندرس تفاعله مع الأعضاء الأخرى.

م. ر. : يبـدو لي أنّك قـد اخترت عبـارة «الشكل المنـطقي»، لأنّ كلّ الحقـائق الدلالية التي تعتمد على البنيـة اللغويـة، يمكن أن يعبَّر عنهـا بلغة المنـطق التقليدي أو الحديث.

ن. ت. : لا أريـد أن أُلح إلى ذلـك. واختيار مصـطلح «الشكل المنـطقي» ربما كان، وربما لم يكن، قراراً حكيماً في ميدان المصـطلح الفني ـ حيث يستخدم هـذا المصطلح في نـواح أخرى. لكنـه بصرف النظر عن المصـطلحات الفنيـة، هنـاك اتجاهـات مثيرة للبحث هنـا. وكثيراً مـا قد افـتُرض (حتى من جانبي) أن اختيـار كلمة «منـطق Logic» المستخدمـة في التعبير «الشكـل المنـطقي Logical form» لا مغـزى له. ويمكن القـول، مثـلاً، إنـه في تصـوّر الأسـوار المنـطقيـة للقضـايا quantifiers في لغـة طبيعية مـا، بـدا أنّ أيّ منـطقـين يمتلكـان القـوة التعبيرية نفسها مترادفان. ويبدو هـذا معقولاً إن افـتُرض أنّ العلاقـة بين البنيـة النحوية والشكل المنطقي يعبَّر عنها من خلال مبدأ يستخدم «دفعة واحـدة»، إن جـاز القول. أمـا في الأنموذج الـذي نرسم مخـططه الآن، فإنّ استنتـاج الشكـل المنطقي يتقدم خطوة خطوة. إنّ الشكـل المنطقي تحدّده عملية استنتـاجية ممـاثلة لعمليات النحو وعلم وظائف الأصوات. وهكذا فإنّ اختيـار الملاحـظة المنطقيـة يغدو حاسماً. ولعلّه من الممكن أنّ بعض القواعـد ستقرّر عـلى نحو مـلائم عند مستـوى متوسّط بلغـة منطق مـا وليس بلغـة منـطق آخـر؛ ويبـدو أنّ هـذه هي الحال. ويمكن القول، مثلاً، إنّ منطقـاً فيه متغـيرات ومنطقـاً من دون متغيرات لهما القدرة التعبيرية نفسها. أما إن استُخلص الشكلُ المنطقي تـدريجيّاً، فسيثبت في النهاية أنّ منطقاً ذا متغيرات لا غنى عنه للتعبير عن بعض المبادىء العامة التي تفسّر حقائق لغوية. ونتيجة لذلك، يغدو مستحيلاً الحصول على برهان تجـريبيّ للإجابـة عن السؤال؛ ما النـظام الصحيح للمنـطق الذي استخـدمته المـلاحظة عمليّاً في التمثيل العقلي؟.

هنـاك دليل مثـير يـذهب إلى أنّ المنـطق الصـائب هـو منـطق كـلاسيكيّ ذو متغـيرات. وربما يكـون في مقدورنـا أن نبينّ بهـذه العبارات لمـاذا يكون المنـطق الكـلاسيكي ذو المتغيرات حـدسيّاً جـداً. في مقدورنـا أن نعدّه، عـلى الحقيقة، أنمـوذجاً مبسّـطاً، تخطيـطيّاً إلى حـدّ ما، للشكـل المنـطقي الـذي تحـدّده البنيـة

السطحية. . ويمكن فعليّاً أن «يقرأ بعيداً عن العقل» read off the mind. على عكس الأنظمة المنطقية التي ليس فيها متغيرات فإنها، رغم امتلاكها القوة التعبيرية نفسها غالباً، أكثر مقاومة للحدس، وتفهم، على الجملة، بسهولة أكثر بتوسّط المنطق الكلاسيكي. وأحسب أنه يمكن أيضاً إثبات أنها حقاً لا تقدّم أنماطاً للتمثيل مناسبة لصياغة قواعد تربط البنية السطحية بالشكل المنطقي على النحو الأكثر عموماً.

إنّ نظرية التسوير المنطقي للقضايا quantification عند (مونتاغيو Montague)، حالة من هذا القبيل. والموقف إزاء اختيار منطق ما، مشابهٌ على نحو ما للمشكلات المعروفة في علم وظائف الأصوات phonology. ومن ثمّ، فإنّ نظامين للملامح المميزة يمكن أن تكون لهما «القوة التعبيرية نفسها» من حيث المبدأ، لكنّ أحدهما يمكن أن يؤثّر في الآخر ـ وفي مستطاعنا أن نستنتج أنه صحيح بالنسبة إلى اللغة، وأنّ الآخر خاطىء ـ لأنّ الأول يأذن بإعطاء صيغة لبعض التعميمات والمبادىء التفسيرية، في حين أنّ الآخر لا يأذن بذلك. ويلوح لي أن الموقف هو نفسه بشأن علاقة البنية السطحية بالشكل المنطقي. وعلى قدر ما أوتيتُ من فهم، فإنّ بعض التعميمات المهمّة تتطلّب منطقاً كلاسيكيّاً يتضمّن متغيرات، حيث إنّ المتغيرات تعكس أحياناً وجود الأثر a trace في البنية السطحية.

م. ر. : ذلك ما تحدثتَ عنه في محاضرتك في Vincennes. ويبدو لي أنّ هذه الاكتشافات الحديثة تبيّن أيضاً تاريخ العلاقات بين المنطق ونظرية اللغة. وقبل النحو التوليدي يمّم كلّ أولئك الذين أرادوا أن يفسّروا اللغات على نحو منظّم نسبياً، شطرَ المنطق ليزوّدهم بـ «الأساس التوليدي generative base». كان ذلك صحيحاً بالنسبة إلى بعض البنيويين ـ وفي ذهني هنا سومجان Šaumjan ـ وكان صحيحاً في ما يتصل بالتقليد النحوي.

أول عمل للنحو التوليدي إنما كان فصل نفسه عن ذلك التقليد. وقد قلتَ: رغم أن المنطق لا غنى عنه لإنشاء نظرية علمية، فإنّ نحو اللغات الطبيعية عصيّ على الخضوع للمنطق. لا، فالبنية العميقة ليست هي البنية المنطقية للقضايا؛ وهلّم جرّا. ونظرية النحو تُحكِم مفاهيمها الخاصة.

ومهما يكن، فقد بقي سؤال واحد: إن كانت بنية اللغة لا تعتمد على البنية المنطقية، فكيف يتأتّى لأجيال من الفلاسفة أن تتحدّث عن هذه المسائل وتنشغل بها إلى هذا الحدّ، ويفهم كلّ منها الآخر؟ - كيف يفسّر المرء هذا «الحدس» الذي تتحدّث عنه؟ - إنّ فرضية «الشكل المنطقي» بوصفه مكوِّناً يفسّر البنية السطحية، يمكن أن تجيب عن ذلك السؤال؛ ولم يدرس الفلاسفة والنحويّون خاصيات البنية السطحية، رغم أنهم اعتقدوا أنّهم رأوا هناك بنى عميقة.

وقد حلّل النحوُ العام لمدرسة البورت رويال The Port-Royal Grammaire Générale هذه الجملة: Dieu invisible a créé le monde visible إلى القضايا Dieu est invisible، إلخ. وكان معتقداً أنّ مجموع هذه القضايا شكّل البنية العميقة للجملة. أمّا الآن، فإنّ العكس هو الصحيح: فالبنية العميقة جزء من البنية النحوية، ومجموع القضايا يُستنتج من قواعد تفسيرية تنتمي إلى المكوِّن الدلالي، الذي يعطي البنية السطحية «محتوى». وهكذا، فإنّ المدهش كثيراً هو أنّ الشكل المنطقي يُبط بالبنية السطحية. لكن وجهة النظر مختلفة اختلافاً تاماً.

ن. ت.: تماماً. فمنذ أمد غير بعيد اعتقدتُ أنه من العبث السؤال عما إن كان شيء من قبيل المنطق التقليدي ذي المتغيرات أو نظرية أسوار القضايا المنطقية عند مونتاغيو Montague، هو المنطق الصحيح، المنطق الذي يستخدم، على الحقيقة، في الشكل المنطقي ويسهم في تفسير الخاصيات الدلالية للغة. لكنّ ذلك لم يكن صحيحاً. وحقيقة أنه من الممكن العثور على براهين تجريبية تؤثّر في هذه المسألة بنفسها، تشكّل نتيجة مثيرة.

الفصل الثامن

البنية العميقة

م. ر.: لعلّنا باستعادة تاريخ البنية العميقة نستطيع أن نفهم تاريخ النحو التوليدي مرة أخرى، من وجهة نظر أخرى هذه المرة؟

ن. ت.: إن شئتِ ذلك. دعينا نبدأ بتلك العبارة: اقتُرح مصطلح «البنية العميقة deep structure» نفسُه في سياق النظرية المعيارية Standard Theory. وتذكّري أنّ هذه النظرية قالت بوجود تصنيف للبنى:

- تلك التي أنتجتها قواعدُ القاعدة الأساسية the base component؛
- تلك التي تلقّت تفسيراً دلاليّاً؛
- تلك التي حوّلتها التحويلات إلى بنى سطحية صحيحة نحويّاً well-formed.

م. ر.: وتلك التي انطوت على المفردات المعجمية؟!

ن. ت.: نعم. هذه كانت النقطة التي أُدخلت عندها المفردات المعجمية. ومن ثم كانت مصطلحاً تقنيّاً، حقّاً.

ومهما يكن، فإن العبارة قد استخدمت في نواح أخرى. ففتجنشتاين، مثلاً، استخدم التمييز «النحو العميق ـ النحو السطحي deep grammar - surface grammar». واتخذ هوكت مصطلحات فنية مماثلة في مؤلّفه «مسيرة علم اللغة الحديث Course of Modern Linguistics». أما ما وضعناه في الحسبان، فقد

كان التمييز بين الأشياء التي لا تقدّم مباشرة وتلك التي تقدَّم مباشرة.

وقد أفاد (وورف Whorf) من فكرة «الأصناف المقنّعة covert categories»، أي الأصنـاف التي لها فـاعلية وظيفيـة من دون أن يكون لهـا انعكـاس تصريفي «مورفولوجي».

والنقطة الأساسية هي أن تعبيرات مشابهة قـد ظهرت قبـلُ في الأدب. ومهما يكن، فإنّ المرء وهـو يتحدث عن النحـو التوليـدي عليه أن يستخـدم المصطلح بمعناه التقني، مبعداً التداعيات الفضفاضة للفِكَر أو المماثلات الغامضة تقريباً.

وفي الشكـل الأول للنظريـة، كما هي الحـال مثلاً في LSLT، لم يكن هنـاك مفهـوم «البنية العميقـة». أما أقـرب مفهوم إليـه فكـان الفكـرة التقنيـة المسـمّاة «الواسم T-marker T». وقد حدّد هذا التمثيـل الدلالي. وقـد مثّل الـواسـم T التاريخ التحـويلي للجمـل، مثلما أنّ الواسم P-marker P (واسم العبـارة) مثّل التاريخ الاشتقاقي لقواعـد الكتابـة الثانيـة. تذكّري ذلك الأنمـوذج الأول. وكان مفترضاً أنّ قواعد الكتابة الثانية تولّد عدداً محدوداً من المفاعيل التجريديـة، التي يمكن أن تحوّل إلى بنى سطحية من خلال تحـويلات «فـردية Singulary» تعمـل على تشكيل جملة بسيطة simple sentence؛ ومن ثمّ ظفر المرء بصنف متناهٍ من «الجمـل الأساسيـة kernel sentences» مثل: John said that، Bill has just come in؛ وكذا جمل مشتقة بسيطة من مثـل: This book has been read by everyone in England، إلخ.

وقد دمجت التحويلات «التي عمّمت» بعض البنى ببنى أخرى:
John said that Bill has just come in، إلخ.

وإنّ ترتيب هذه التحـويلات الفـردية و«المعمّمـة»، شكّل التـاريخ التحـويلي الـذي مثّله الواسـم T. وقد أظهـر هذا الـواسم في المحصّلة كيف توحَّـد هـذه الجمل، والعلاقات التي تكون بين أجزائها، وهلمّ جرّا. ومن هذه الوجهة يمكن أن يقارن بالبنية العميقة.

أمّا في الشكل الذي جاء بعد ذلك مباشرة، فإن مصـطلح «البنية العميقـة»، قد «حُدّد بصرامة» في بعض النواحي: لقد رأينا في النظرية المعيارية أنّها [البنيـة

العميقة] تولّد بوساطة الأساس the base، وتتلقّى المفردات المعجمية، وتخضع للتفسير الدلالي، وأخيراً تُحوَّل إلى بنية سطحية صحيحة نحويّاً. وجدير بالتذكير أنّ هذه الخاصيات مستقلة. فالبنية التي تخضع للتفسير الدلالي ليس لزاماً أن تكون البنية التي هي مركز الإدخال المعجمي، أو التي تحوَّل إلى بنية سطحية.

والصحيح أنّ العمل الذي أعقب «المظاهر Aspects»، ميّز بين هذه الخاصيات المختلفة وأكّد أنها ينبغي أن تكون منفصلة. وتؤكّد النظرية المعيارية الموسَّعة The Extended Standard Theory، أن البنية العميقة ليست هي التي تخضع للتفسير الدلالي. وقد رأينا أنه في ظلّ نظرية الأثر trace theory يستطيع الإنسان أن يقول إنّ البنية السطحية تُضمّ مباشرة إلى التمثيل الدلالي.

وما حدث لمفهوم «البنية العميقة» هو ما يحدث في مسار تطوّر أية نظرية. فالمصطلحات تحدَّد ضمن سياق خاصّ، ويتغيّر هذا السياق كلّما أنشأ الناس فرضيات تجريبيّة مختلفة، فتأخذ المصطلحات عندئذٍ معنى مختلفاً.

خذي مصطلح ذرّة atom: لا يدلّ ذلك المصطلح اليوم على ما دلّ عليه عند الإغريق. إذ تتغير المفاهيم باستمرار كلّما تغيّر المنبت النظري. ولا يعزّ على أحدٍ في ميدان العلوم الطبيعية إدراك ذلك ـ على الأقلّ ليس إلى حدّ كبير جدّاً. أما في ميدانٍ كعلم اللغة فإنه يزعج الناس كثيراً. والشيء الوحيد الذي في مقدورنا أن نقوم به هو محاولة الحفاظ على وضوح الفِكر.

وعند بعضهم تظل «البنية العميقة» تعني تلك البنية التي تتحمّل التمثيل الدلالي.

م. ر.: بعد علم الدلالة التوليدي...

ن. ت.: تقريباً. وقد واصلتُ استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى البنية التي يولّدها الأساس the base، التي تحوَّل إلى بنية سطحية صحيحة نحويّاً. ويكمن مصدر اللّبس في حقيقة أننا نستخدم المصطلح نفسه في معنيين مختلفين.

ومهما يكن، فإنّ أكبر قدرٍ من اللبس يجيء من أناسٍ يعملون على أطراف الميدان، كبعض ناقدي الأدب الذين يستخدمون المصطلح في معنى فتجنشتاينيّ

غامض. وقد نسب كثيرون كلمة «عميقة» إلى النحو نفسه، معتقدين أنّ «البنية العميقة» و«النحو العام universal grammar» شيء واحد.

ولقد قرأت كثيراً من الانتقادات التي تصوّر كيف يكون من سقم النظر أن نفترض وجود بنى عميقة فطرية. وأنا لم أقل ذلك، ولم أكتب ما يوحي بأيّ شيء من هذا القبيل، رغم أنّ آخرين قد دافعوا عن هذا الرأي.

وشبيهٌ بهذا أنني كثيراً ما قرأت أنّ ما أقترحه هو أنّ البنى العميقة لا تختلف من لغة إلى أخرى، وأنّ اللغات جميعاً تمتلك البنية العميقة نفسها: يبدو أنّ الناس قد أضلتهم كلمة «عميقة»، فظنوا أنها من الثوابت invariants. وأعيد أن الشيء الوحيد الذي زعمتُ أنه «ثابت invariant»، إنما هو النحو العام Universal grammar.

م. ر.: في كتابك «تأمّلات في اللغة Reflections on Language» تُحلّ مصطلح «البنية العميقة» محلّ» «وَاسِمٍ أوليّ للعبارة initial phrase marker».

ن. ت.: تلك محاولةٌ منّي لتفادي صور اللّبس التي ذكرناها توّاً. أما إن أراد الناس أن يُلبَس عليهم، فسينجحون دائماً، بصرف النظر عن المصطلح الذي تستخدمينه. وتعبير «الواسم الأولي للعبارة» يحظى بالطنين الذي تحظى به المصطلحات التقنية. لكنه يمكن أن يظلّ مضلّلاً: كيف سيفسّر المرء كلمة «أولي initial»؟ أبِوَصْفِهِ متقدماً في العهد؟ ـ سيكون ذلك هراء.

م. ر.: يضاف إلى ذلك حقيقة أنّ علم الدلالة قد رُبط بالبنية العميقة...

ن. ت.: ... مما جعل الناس يعتقدون أنّ كلّ ما هو «عميق» ينبغي أن يرتبط بعلم الدلالة، إذ يحسب الناس أن علم الدلالة ينبغي أن يكون شيئاً «عميقاً». وأعيد القول إنّ التداعي هو الذي يثير أشكال سوء الفهم هذه. ونعود إلى مسألة الطرائق المختلفة التي يمكن أن تكون فيها الأشياء مثيرة أو «عميقة» عقليّاً.

يبدو علم الدلالة عميقاً نسبيّاً لأنه يظلّ غامضاً. لكن ذلك لا يعني لزاماً أنه موضوع عميق حقّاً. ربما يكون عاديّاً لكننا لا نزال نجهل ذلك. ربما لا يكون

فيه شيء مثير للفهم. ولا محاجّة في أنّ علم الدلالة مثير بما هو كذلك. أما على المستوى العقلي، فإنه قد يثبت في النهاية أن علم وظائف الأصوات يقتضي قواعد تجريدية جدّاً تتدخّل في الاستنتاجات المعقّدة وتفسّر عدداً كبيراً من الظاهرات. وفي ذلك المعنى، يكون علم وظائف الأصوات عميقاً ـ مثلما أنّ الفيزياء عميقة. فهل علم الدلالة «عميق» في ذلك المعنى؟ ـ لأول وهلة تكون الإجابة لا. فلكي يستحق موضوع ما صفة «عميق»، ينبغي أن يقدّم إجابات لبعض الأسئلة التي تحظى بمستوى معيّن من العمق العقلي.

لكنّ هذا كلّه لا صلة له بالفكرة التقنية «البنية العميقة».

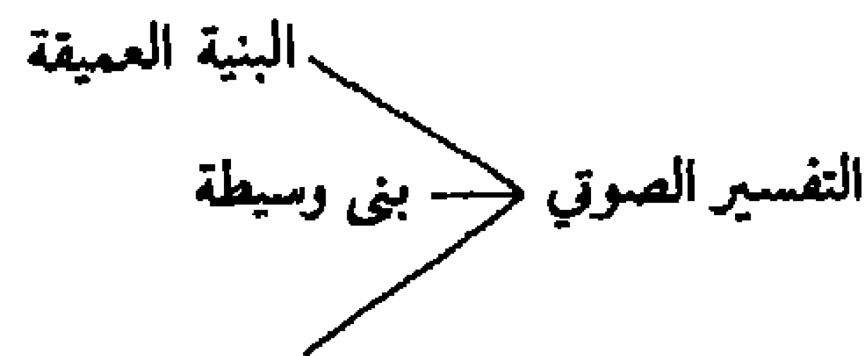
م. ر. : وكذا نجد أيضاً أن عمل (جوان برسنان Joan Bresnan) ـ الذي يؤكّد أنّ النّبر في جمل اللغة الإنجليزية لا ينبغي أن يضع في الحسبان البنية السطحية فحسب، بل البنى العميقة والمتوسّطة أيضاً ـ يقضي على فكرة أنّ الجانب الصوتي للغة وحده يستخدم السطح. . .

ن. ت. : ذلكم صحيح، وهو جانب آخر للنظرية المعيارية انتُقد انتقاداً متميزاً.

م. ر. : في النظرية المعيارية لدينا تساوق في العلاقات: بنية عميقة ـ تفسير دلالي، ثم: بنية سطحية ـ تفسير صوتي «فونولوجي».

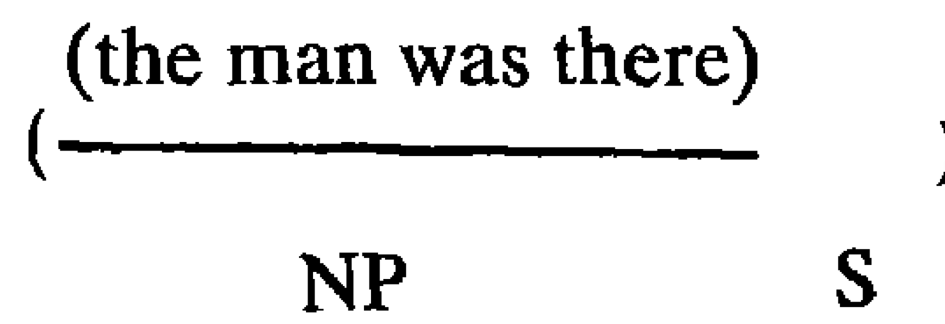
ن. ت. : يبدو اليوم أنّ مخططاً مختلفاً ربما يكون ضرورياً: حيث البنية السطحية تحدّد التمثيل الدلالي ـ أريد في المعنى المُثرى للبنية السطحية الذي تستخلص فيه بعض خاصيات البنية العميقة الأساسية بوساطة نظرية الأثر Trace Theory.

م. ر. : والبنية العميقة ربما تحدّد علم وظائف الأصوات. وذلك سيعطي الآتي:



التفسير الدلالي ← البنية السطحية

ن. ت. : لكن ذلك ليس كلّ شيء. وقد أُثير تساؤل حول خاصية أخرى تنسب إلى البنية العميقة في النظرية المعيارية. وتلك هي فكرة أنّها تعبّر عن «كلّ» العلاقات النحوية بين المفردات المعجمية. خذي فرضية جين - روجر فيرغنود Jean - Roger Vergnaud حول جمل الصلة relative clauses[1]. إذ يتقدّم بفرضية تذهب إلى أنه في جملة تتضمن جملة صلة، ترفع raised العبارة الاسمية التي تظهر في الجملة الرئيسة من الجملة الموصولة. مثال ذلك أنّ الجملة: I saw the man who was there (رأيتُ الرجلَ الذي كان هناك) تُشتق من بنية عميقة مثل:



حيث العبارة الاسمية the man تؤخذ من الجملة المندمجة وتوضع في موضع الـ NP (العبارة الاسمية)، تاركةً فراغاً يمين الفعل في الجملة الرئيسة. وبمقتضى هذه الفرضية، تُترك العبارة الإسمية فارغةً في البنية العميقة ويُدخل اسمٌ في هذه البنية بوساطة قاعدة تحويلية. وسيعني ذلك أنّ العلاقة النحوية (ومن ثم العلاقة الجذرية) بين see وman تقرَّر في البنية العميقة. وأنّ العلاقة النحوية بين مواقع البنية تحدّدها البنية العميقة، ولكن ليس العلاقة بين العناصر المعجمية. وهكذا يكون لدينا هنا مرة أخرى فكرة مثيرة تعدّل تحديد البنية العميقة.

وقد قدّم كارلوس أوتيرو Carlos Otero فكرة مثيرة أكثر تطرفاً. ويذهب إلى أنّ إدخال المفردات المعجمية يحدث بتمامه في البنية العميقة. لماذا؟ - لشيء واحد، هو أنّ التحويلات لا تشير إلى الخاصيات الصوتية للكلمات. وإن دخلت الكلمات في البنية عند مستوى البنية السطحية، فإنّ هذه الحقيقة ستفسَّر: وتتنبّأ هذه النظرية بأنّ الخاصيات «المميزة» للكلمات، ليس لها أي تأثير في التحويلات، مما يبدو صحيحاً.

---

1 - جمل الصلة في الفرنسية French Relative Clauses، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، معهد ماسوشوستس للتكنولوجيا، كيمبردج، ماسوشوستس، 1974.

وهـذه الفرضيـة مثيرة خـاصة بـالنسبـة إلى تلك اللغـات، التي يكـون فيهـا للتصريف تـأثير كبـير في البنية الـداخلية للكلمات. وفي الإنجليـزية، لا يحـدث ذلك إلاّ في حال الكلمات الشاذّة. أما عندما تتنـوّع الأشكال الصرفيـة النظاميـة تنوعاً كبيراً، فإنه ربما يميل المرء إلى أن يقـول إنّ الكلمة تـولّد في الشكـل الذي تظهر فيه في البنية السطحية. وكذا فإنّ اعتبارات أخر وثيقةُ الصلة بالمـوضوع. ويظلّ السؤال مفتوحاً، أما إن كـانت الإجابـة إيجابيـة، فإنّ البنيـة السطحيـة إذ ذاك تكون مركز إدخال المفردات المعجمية.

م. ر.: وتعطى كلمة «عميقة» أحياناً قيمة لأسباب سيئة كتلك التي انتُقدت من أجلها. ويرى النـاس إمكانيـة نظريـة تأويـل herememeutics جديـدة هنا. وهـذا هو الخطأ نفسه حقّاً...

ن. ت.: نعم، بلغة الأشياء «المغـطّاة»، التي يمكن أن تكشف؛ لكنّ هناك جـوانب كثيرة في علم وظـائف الأصـوات phonology، هي «عميقـة» في هـذا المعنى للكلمة..

م. ر.: إن كلمة «سطحية surface» هي أيضاً خادعة...

ن. ت.: البنية السطحية شيء تجريدي تماماً، يتضمّن خاصيات لا تظهر في الشكل المادّي... وبفعل هذه الخاصيات تكون اللغة خليقة بالدراسة.

م. ر.: أنا شخصياً أجد خلابـة كبيرة في ذلـك التجريـد أو العمق الذي يـربط بنظرية الأثـر trace Theory ـ أقصد الـدراسة المدهشة للتـأثير الـتركيبي للصمت: في علم وظـائف الأصوات يغيّر الأثرُ التنغيمَ؛ وفي علم الـدلالة يحـدّد مـلامـح المرجـع المشترك co-reference...

ن. ت.: تلك، على الحقيقة، خاصية مثيرة للبنى السطحية.

م. ر.: في الشعر أيضاً، في الأوزان، هذه السكتات البنائية أساسية... ولكن ألا تحسب أنّك حين تضع قدراً كبيراً من التشديد على البنية السطحية، إنّما تنصر تهمة العـودة إلى البنيـويـة Structuralism؟ يمكن القـول، عـلى الجملة، إنّـك كلّما هـذّبت مفهوماً اتُّهمت بإغفال فرضياتك الأساسية. وأتذكّـر أنني قرأت أن تحـديدك لـدرجات

الصحة النحوية grammaticalness، يشير إلى أنّك قد أغفلت مفهوم الصحة النحوية.

ن. ت. : حسناً، والحقّ أنّ فكرة «درجة الصحة النحوية» طوّرت في الوقت نفسه بوصفها فكرة «الصحة النحوية» ضمن نظرية النحو التوليدي، أي في أوائل الخمسينيات. وقد خُصّص فصل من LSLT لهذه المسألة، وأشير إليها أيضاً في «البنى النحوية». لكنّ ما هو أكثر أهمية، هو أنّ نوع النقد الذي تشير إليه يكشف ثانية الاختلاف بين الحال في العلوم الطبيعية من جهة، والموقف الذي كثيراً ما يوجد في العلوم الاجتماعية و«الإنسانيات humanities» من جهة أخرى. وإنّ هذه الأخيرة، التي تفتقر إلى المحتوى العقلي الموجود في العلوم الطبيعية، متأثرة إلى حدّ كبير بشخصيات أكثر منها بأفكار. ومن البيّن في ذاته في ميدان العلم أنّ المفاهيم في طريقها إلى التغيّر؛ أعني تماماً أنّك تأملين في أن تتعلّمي شيئاً. وليس هذا لاهوتاً، مع ذلك. وأنت لا تعلنين أنّك ينبغي أن تظلي كما أنت في بقية حياتك. على العكس، في العلوم الاجتماعية أو في الدراسات الإنسانية كثيراً ما يُضفى الطابع الشخصي على المواقف. ومتى اتخذت موقفاً يفترض أن تذبّي عنه، بصرف النظر عما يحدث. فمواقف مدرسة أو أخرى تتطابق مع الأشخاص. يغدو الثبات مسألة شرف، ويعني ذلك ألا تتعلّمي شيئاً. أما في علم اللغة، فإنّ ذلك لافت جدّاً للنظرة إذ تتّهمين بتكذيب نفسك إن أنت عدّلت موقفك. وكثيراً ما قرأت مثل هذا الانتقاد، وأجد صعوبة في فهمه.

إن كنت حريصةً على اكتشاف الحقيقة، سواء أكنت تعملين وحدك أم في جماعة، فلا شك في أنّك ستغيرين رأيك في أوقات كثيرة - كلّما عُرِضت قضيةٌ في مجلّة جادّة. وحين يكون ثمة تقدّم حقيقي ستكون هذه التغييرات ذات شأن. ستفكرين على نحو مختلف. والتقديرات التقريبية الأولى ينبغي أن تستبدل بها تقديرات تقريبية أخرى، تقديرات أفضل منها.

وعلى قدر ما تكون «العودة المزعومة إلى البنيوية» مقلقة: قبل كلّ شيء هبي أنّ ذلك كان صحيحاً - حسناً! فإنه كثيراً ما يحدث أن تُهمل الفرضيات في العلوم الطبيعية في مرحلة ما لأنها لا تكون كافية، لكنه يُعاد بناؤها لاحقاً حين يحقّق مستوى أعلى من الفهم. خذي نظرية الذرّة: فقد أُهملت، ثم بُعثت في

صورة مختلفة. ولا يعني ذلك أننا قد عدنا إلى ديمقريطس! لا، البتة. تتقدّم الأشياء، وتظهر منظورات جديدة، مما يعيد تفسير ما كان قد رُفض من قبل. وليس ثمة «هزيمة شخصية» في ذلك.

خذي مسألة «الديكارتية Cartesianism». كان صحيحاً تماماً إغفال المبدأ الديكارتي لأمد طويل. وأحسب أنه من الصحيح أن نعود إلى شيء ما كهذا المبدأ اليوم، على أن يتمّ ذلك في شكل مختلف جوهرياً.

م. ر.: ولا يبدو لي في حال البنية السطحية أن تكون لدينا عودة إلى أي شيء كانت عليه.

ن. ت.: لقد أكّد عمل السنوات العشر الأخيرة أنّ البنية السطحية تقوم بفعل لم يُفطن إليه قبل. فهل في مقدور المرء، من ثم، أن يتحدث عن عودٍ إلى البنيوية؟ ما أراه أنّ ذلك لا يعني شيئاً البتة في هذه الحال. فالمفهوم التقني للبنية السطحية لم يوجد، على الحقيقة، في النظريات البنيوية، والنظريات الحديثة تثير عدداً كبيراً من الأسئلة بشأن البنية السطحية مما لا يمكن أن يكون قد أثير في الإطار البنيوي. ولم يظهر ذلك المفهوم، في معناه الحالي، إلاّ مع النحو التوليدي، بوصفه صنفاً لامتناهياً من البنى. . .

م. ر.: يحدَّد هذا المفهوم من خلال مقابلته لـ «البنية العميقة deep structure» إلخ.

ن. ت.: على غرار ما أسلفتُ، فإنّ البنية السطحية التي تدمج الآثار traces، أكثر تجريداً من الفكرة الأولى. وهكذا فإنّ لدينا مفهوماً للبنية السطحية محدّداً بلغة القواعد التي تولّد منظومة لا محدودة من الأشياء، ويقف مقابلاً للبنية العميقة، وهو أكثر تجريداً من ذي قبل، في أنّ خاصيات للبنية العميقة تُستخلَص من خلال نظرية الأثر.

ومن جهة أخرى، هبي أنّ أحد الناس قُدّر له أن يكتشف أن المفهوم البنيوي للفونيم phoneme يؤدّي وظيفة مهمة جداً، لم يُفطن إليها من قبل. وهبي أن الحجج التي قُدّمت لنفي وجود مستوى فونيمي يمكن أن تُدحض ضمن إطار مفهومي آخر. لن يكون ذلك عودة إلى فكرة قديمة، وإنما هو تقدّم إلى فكرة

جديدة، تضفي دلالة جديدة على مفهوم قديم. وسيكون ذلك تقدّماً.

وحين يُضفى الطابع الشخصي على النظريات والمفاهيم التي تظهر فيها، يتطلع المرء إلى أن يرى «مَن» المخطىء؛ لكن تلك ليست السبيل الصحيحة للتفكير. ذلك أنّ «مَنْ» قد يكون مصيباً في سياق زمانه، ومخطئاً في سياق نظرية أثرى من سابقتها. وقد يثبت أنه مصيب مرة أخرى. ذلك حسن. ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك ما هو خطأ من حيث هو خطأ. ويؤسس التقدم على فِكر مثيرة يثبت، على الجملة، أنها خاطئة - إما أن تكون ناقصة، وإما أن يكون أُسيء فهمها، وإما خاطئة بتمامها.

م. ر.: في العلوم الإنسانية يُمضي نفر من الأساتذة حياتهم حقّاً في تدريس أطروحاتهم للدكتوراه.

ن. ت.: إنّ كلّ من يعلّم وهو في سنّ الخمسين ما كان يعلّمه وهو في سّن الخامسة والعشرين يحسُن به أن يجد حرفة أخرى. وإن لم يحدث في خمس وعشرين سنة ما يبرهن لك على أنّ فِكرَك كانت خاطئة، فإنّ ذلك يعني أنّك لست في مجال حيّ، أو ربما تكون جزءاً من فرقة دينية.

م. ر.: في ميدان لا يطلب منك فيه إلاّ أن تطبّق نظرية على شيء جديد يمكن أيضاً أن يظهر هذا الضرب من التصلّب. وفي إطار علم وظائف الأصوات البنيوي، مثلاً، يقدِّم لك منهج للعثور على النظام الصوتيّ للغة، وحين تكون قد وجدته، يُكمل العمل. وفي علم وظائف الأصوات التوليدي يكون ذلك مكان بدء العمل...

ن. ت.: ولقد عرَض علم وظائف الأصوات البنيوي - بصرف النظر عن مسألة مشروعيته - مسائل أكثر محدودية. وعلى غرار ما تقولين، متى أجبت عن هذه الأسئلة، يمكن أن يبدأ العمل المثير.

وقد أقلقني ذلك الجانب من البنيوية عندما كنت طالباً. وجد علم اللغة هوًى كبيراً في نفسي، كان آسراً لي. لكن النقطة الأساسية لم تكن واضحة تماماً؛ كان هذا الفرع الدراسي، بمعنى ما، مغلقاً. هبي أنّ المرء قد أتمّ التحليل الفونيمي للغات الأرض جميعاً، وكذا التحليل الصرفي وتحليل المكوّنات الأساسية، بمعناها في المنهج البنيوي. هذه أنظمة متناهية (مع بعض الغموض

في الحال الأخيرة)، قابلة للتحليل وفقاً لإجراءات اعتُدّت مكتملة جوهريّاً، خلا بعض التفاصيل، وممكنة التطبيق على أية لغة. ومثل هذا الميدان لا يكاد يستحق عناء الاستكشاف. ويبدو الأمر أكثر وضوحاً في التاريخ الطبيعي: تخيّلي أنّك قد وصفت الفراشات كلّها. . .

م. ر. : في هذه النقطة يكون علم اللغة البنيوي مضلّلاً، على غرار الطريقة التي يعلَّم فيها. ماذا يطلب الأساتذة من الطلاب؟ - استخدام منهج معدّ من قبل. ويتّهم المرء بإعادة ما قد أُسّس من قبل. أمّا شخصيّاً، فإنّ حماستي لعلم اللغة ولدت على نطاق واسع، في الوقت الذي أدركتُ فيه أنّه قدّم أداة لإنجاز عمل عقليّ ومبدع في ميدان «العلوم الإنسانية». وبدلاً من ذلك، كان يُطلب من طلّاب الدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية أن يطبّقوا المناهج من دون أي تأمّل. . .

ولا شك في أنّ الإبداعية العقلية الملازمة للنحو التوليدي قائمة أيضاً على القواعد، لكنها قواعد واضحة في مقدور المرء أن يعترض عليها أو يغيّرها.

ن. ت. : زيدي على ذلك، أنّ الحقل المعرفي الذي ما يزال في مستوى يمكن أن تطبّق فيه المناهج الإجرائية، هو حقلٌ في مستوى بدائيّ جداً، على الحقيقة. مستوى وصفي صرف، كعلم الفلك عند البابليين مثلاً، أوليس حتى ذلك. ولا توجد «مناهج» في هذا المعنى في حقل يمتلك محتوى عقليّاً حقيقياً. الهدف هو اكتشاف الحقيقة. أما كيف نفعل ذلك، فلا أحد يعلم. وليس ثمة إجراءات يمكن أن تُرسم حدودها سلفاً لاكتشاف الحقيقة العلمية. وليس في مقدورك أن تدربّي فيزيائيّاً مبدعاً أو عالم أحياء بأن تقولي له: «ههنا مناهج، طبقها على كائن حيّ جديد». تلك يمكن أن تكون طريقة لتدريب أحد الفنيين في مخبر، أما العالم فلا. وتقومين بهذا حين لا تعرفين كيف تجدين عملاً ذا معنى للطلاب. إنه اعتراف بالإخفاق.

إن ما تتوقعينه من عالم إنما هو اكتشاف مبادىء جديدة، نظريات جديدة، وحتى طرائق جديدة للتحقّق. . . ولا يتأتّى ذلك بتعلّم منهج ثابت. ويصحّ الشيء نفسه على علم اللغة المعاصر. إذ يستحيل أن نبيّن لإنسانٍ ما الإجراءَ الذي عليه أن يستخدمه ليكتشف القواعد النحوية التوليدية للغةٍ من اللغات.

ما يتطلّع المرء إليه هو اكتشاف ظـاهرات جـديدة تؤكـد أنّ النظريـات المقترحـة خاطئة، وأنها ينبغي أن تُغيّر ـ أسئلة جديدة لم يفكر أحد بعرضها من قبل، على الأقلّ بطريقة واضحة، إسهامات جديدة للفهم، ربما تكون قد نفّذت من خلال «مناهج» جديدة. وأخيراً، أفكار جديدة، ومبـادىء جديـدة، ستكشف كم هي محدودة وزائفة وسطحية تلك الافتراضات التي نحسب اليوم أنها مشروعة.

م. ر. : يحدث أحياناً أن ذلك يزعج الطلاب الذين اعتـادوا التعليم التقليدي، حيث يكفي أن تتعلّم سلبيـاً ما تُلقّن. وفي النحـو التوليـدي، عـلى الحقيقـة، يتمثـل التعليم في تشريح المفاهيم الأصليـة، وفي تقديم تـاريخ للتخصّص من خـلال وصف تفصيلي للفرضيات المختلفة. وفي مقدور المرء أن يوضح الطريقة التي يبرهن فيها عـلى شيء، كيفما ينشأ مثـل هذا الـبرهان. لكنـه ليس في مقدور المـرء أن يعلّم أحداً كيف يكتشف فكـرة جـديـدة، كيف يخـترع. إذ يـرتبط الاخـتراع بـالتـوق إلى فهم أفضـل للميدان الذي يقع عليه اختيار الإنسان.

الفصل التاسع

النحو العام والمسائل التي لمّا تُحل

م. ر.: في السنوات الأخيرة ركّزت جهدك اللغوي على اكتشاف الشروط المفروضة على القواعد، أي الفرضيات التي تتصل بالنحو العام. وهذا هو الدور الثالث للنحو التوليدي الذي حددته في البدء.

ن. ت.: يمكننا أن نعدّ النحو العام نظاماً من المبادىء يميّز صنفاً من القواعد النحوية الممكنة عندما يحدّد كيف تنظّم القواعد النحوية الخاصة (ما المكوّنات وعلاقاتها)، وكيف تنشأ القواعد المختلفة لهذه المكوّنات، وكيف تتفاعل، وهلمّ جرّا.

م. ر.: إنه ضرب مما وراء النظرية metatheory.

ن. ت.: ومنظومة من الفرضيات التجريبية تؤثّر في الملكة اللغوية المحدّدة حيويّاً «بيولوجيّاً». ومهمة الطفل الذي يتعلّم لغة، أن يختار من بين القواعد النحوية grammars التي تقدّمها مبادىء النحو العام، تلك القواعد النحوية التي تنسجم مع المعطيات المحدودة وغير الكاملة الممنوحة له. أعني، مرة أخرى، أنّ اكتساب اللغة ليس عملية تعميم وتداعٍ وتجريد تتمّ على نحو تدريجي، تنطلق من المعطيات اللغوية إلى النحو، وأنّ دقة إدراكنا تفوق كثيراً ما يقدّم في التجربة.

م. ر.: لقد ظهر تعبير «العضو العقلي mental organ» أحياناً في هذه الفرضيات...

ن. ت. : أحسب أنّ ذلك تمثيل صحيح ومفيد، لأسباب كنّا قد أتينا على ذكرها. والمشكلات المتعلقة بهذا «العضو العقلي» تقنيّةٌ جدّاً، وقد يعزّ أن يفصّل القول فيها ههنا. وتتضمن القواعد النحوية الخاصة قواعد الكتابة الثانية re-writing rules، والقواعد التحويلية transformational rules، والقواعد المعجمية lexical rules، وقواعد التفسير الدلالي والصوتي. يلوح أنّ هناك مكوّنات متعددة في القاعدة، أصنافاً متعدّدة من القواعد، ويمتلك كلّ منها خاصيات محدّدة، مترابطة على نحو تقرّره مبادىء النحو العام. وغاية نظرية النحو العام أن تحدّد على نحو دقيق طبيعة كلّ من مكوّنات النحو هذه وتفاعلها. ولأسباب كنا قد ناقشناها من قبل - وينبغي أن تكون ذات علاقة بانتظام اكتساب بنية معقّدة ومترابطة جدّاً على أساس معطيات محدودة - في مقدورنا التأكّد من أنّ النحو العام، متى فهمناه جيداً، يفرض قيوداً صارمة على مجموعة من أنظمة القواعد الممكنة. ولكنّ هذا يعني أنّ القواعد المسموح بها لا يمكن أن تعبّر على نحو مفصّل عن كيفية عملها، ويعني أيضاً أنّ القواعد تنزع إلى أن تتوالد بإفراط - ولا يستطيع المرء أن يضمّن القواعد نفسها القيود المفروضة على تطبيقها. وما حاول عدد من اللغويين أن يفعلوه، هو أن يستخلصوا من القواعد بعض المبادىء العامة تماماً التي تتحكم في تطبيقها. وإنّ دراسة هذه الشروط التجريدية جزء مثير جدّاً من النحو العام. وقد عملتُ في هذا الموضوع منذ بداية الستّينيات، وبتحديد أكبر في السنوات القليلة التي خلت. ومنذ حوالى 1970 كنتُ أعمل وأكتب حول بعض الفرضيات المتطرفة تماماً في هذا الموضوع.

وتقيّد هذه الفرضياتُ على نحو صارم جدّاً القوة التعبيرية للقواعد التحويلية، وبذلك تحدّد صنف القواعد النحوية التحويلية الممكنة. وللتعويض عن حقيقة أنّ القواعد، المقيّدة من ثمّ، تنزع إلى توليد عدد كبير جدّاً من البنى، اقتُرِح عدد من المبادىء العامة تماماً بشأن الطريقة التي ينبغي أن تطبّق فيها القواعد التحويلية على البنى المعطاة. وهذه المبادىء العامة من طراز طبيعي جداً، فيما أرى، مصحوبة بتقييدات معقولة تماماً على معالجة المعلومات، بطرائق قد تكون مرتبطة ارتباطاً محكماً بملكة اللغة. وما آمل أن أكون قادراً على إثباته،

هو أنّ هذه المبادىء تقدّم الإطار الأساسي لـ «التخمين العقلي»، وأنها من خلال تفاعلها مع قواعد ذات تنوع وقوة تعبيرية محدودين قادرة على تفسير الترتيب الغريب للظاهرات، الذي نكتشفه عندما ندرس على نحو مفصّل كيف تُصاغ الجمل، وتُستخدم، وتفهم. وأشكّ في أنها ستعمل كما ينبغي، لكنني أعتقد أنها على الطريق الصحيح. وقد أثبتت جدوى هذا الطراز من التناول أكثر كثيراً مما توقعتُ. وأرى أنّ هذه طريقة معقولة لتطوير النظرية المعيارية الموسّعة. وقد نُشرت بعض الأعمال، والكثير منها في سبيله إلى النشر. وأشعر بأنّ عمل السنوات القليلة الماضية أكثر تشجيعاً مما كانت عليه الحال لبعض الوقت. وأنا سعيد جدّاً بشأنه. . .

م. ر. : ذلك بيّن، في أية حال. . .

ن. ت. : نعم، أشعر أننا نظفر بمكان ما. وآمل أن أكون قادراً على أن أجد الزمان. . .

م. ر. : مهما يكن، فإنّ هذه النتائج الأخيرة، خلافاً لما أنجز سابقاً في علم الدلالة مثلاً، لم يتنبأ بها في المخطط الأولي لـ LSLT. وهذه أنواع جديدة من المشكلات.

ن. ت. : ومختلفة كثيراً. وقد سمحت النظرية المقدمة في LSLT بعدد كبير من القواعد. وقد حاولتُ في البدء أن أقدّم نظاماً قادراً على التعبير بأقصى ما استطعتُ أن أتصوّر. أما الآن، فإنني أحاول، بمعنى من المعاني، أن أعمل العكس، أن أحدّ الطاقة التعبيرية للقواعد. وفي LSLT ليس ثمة فارق بين القواعد والشروط المفروضة على القواعد. وقد ظهر ذلك الفارق أول ما ظهر في مقالي «المسائل الحالية في النظرية اللغوية Current Issues in linguistic Theory» مع شرط A/A(*)، ومبدأ إمكانية استرداد الفقرة المشطوبة، وعدد من

(*) يفترض هذا الشرط أنّه لا يمكن استخلاص مكوِّن من الصنف A من داخل مكوِّن آخر من الصنف A نفسه. وقد منع هذا، مثلاً، تتمة الاسم الموجودة في مفعول به مباشر من أن تُختار بوصفها NP (عبارة اسمية) مستبدَلة بوساطة تحويل مبني للمجهول:

(a) John saw (Mary)'s brother

NP NP

(b) Mary was seen by John

الشروط الأخرى، التي اقتُرحت بوصفها شروطاً تنتمي إلى النحو العام. وقد طوّر (روس Ross) هذا التناول على نحو أصيل ومهمّ جداً في أُطروحته، كما فعل آخرون. وإنّ كتاباً جديداً لريتشارد كين Richard Kayne عن النحو الفرنسي، هو إسهام مهمّ جدّاً في هذا الاتجاه. وقد أثبت هذا الخطّ في البحث كبير غَناء.

م. ر. : إنّ أشكالاً عديدة من سوء الفهم قد أحاطت بإشارتك إلى النحو العام. حتى إنّ بعضهم اعتقد أنه لغة عامة. وأرى أنّ هذا راجع إلى حقيقة أنه يصعب كثيراً أن نتخيّل الشرط المفروض على قاعدة من القواعد من دون معرفة أية بنية لغوية هي . . .

ن. ت. : . . . ومن دون معرفة أية قاعدة هي، نعم.

م. ر. : ولذلك، لا غنى عن الإلمام بالحدّ الأدنى من المعرفة اللغوية. وإلاّ فإنّ المرء يتخيَّل «تلقائيّاً»ـ أي بفضل التقليد الفلسفي الذي أُضفي عليه الطابع الذاتي بتوسّط المعجم اللغوي المعاصر ـ أنّ النحو العام مثل المنطق. ولذلك، كثيراً ما رأى المرء أصنافاً مختلفة من الناس يخلطون بين «النحو العام» و«البنية العميقة»، لأنّهم يفهمون من «البنية العميقة» الخبر المؤلّف من مسند إليه ـ مسند في المنطق، الذي يفترض الفلاسفة أنه أساس كلّ لغة. وهذا الخلط مستحيل الوقوع في النحو التوليدي. إنّ النحو العام ضرب مما وراء النظرية؛ والبنية العميقة ـ كما كنّا رأينا ـ مصطلح تقنيّ يتصل بالنحو الخاص particular grammar، ويشير إلى مرحلة دقيقة في اشتقاق الجملة.

ن. ت. : على النحو نفسه، اعترض نفرٌ من الفلاسفة على أنّ الكائنات البشرية لا تمتلك «قواعد نحوية فطرية innate grammars» ـ كما اعتقدوا أني إقترحت. وما هذا سوى خلط بين النحو العام والنحو. ولا بدّ من أن نضع في الحسبان أنّ النحو العام ليس قاعدة نحوية، بل هو نظرية للقواعد النحوية، نوع مما وراء النظرية metatheory أو التخطيط للنحو. ووفقاً لهذا المعنى، فإنّ النظرية المقدّمة في LSLT أو في أيّ كتاب عام في النظرية اللغوية، هي محاولة لصياغة مبادىء للنحو العام، على الأقلّ في المعنى الذي أستخدم فيه تعبير

«النحـو العام universal grammar». ولأنّ العمـل اللغـوي يتقـدّم، فـإنـه في مقـدورنا أن نـأمل أنـه سيؤدّي إلى فهم أعمق لـ «النحـو العـام»، أي النـظريـة اللغوية، مع القيود التي تفرضها هذه النظرية على ما تعدّه لغة بشرية محتملة.

وعـلى غرار مـا لاحظتِ، ركّـز كثير من جهـد السنوات القليلة المـاضية عـلى النحو العام، على نحو أكثر وضوحاً وحدّة مما كان عليـه الأمرُ قبـلُ. وطبيعيّ أنّ الاختلاف «كمّي»، على قدر ما أنّ كـلّ صياغـة للنظريـة اللغويـة يراد منهـا أن تكون إسهاماً في النحو العام. لكنّ الملاحظة صحيحة من حيث إنه كان هناك، فيما أحسب، بعض التقدم الحقيقي نحو صياغة مبادىء النحو العام، على الأقلّ في ميـدان النحـو، وعلم الأصـوات (وأقـلّ كثيـراً في علم الـدلالـة، حيث لمّـا يتمخّض البحثُ بعـدُ عن مبـادىء لأي مجـال مهمّ أو قـوة تفسيـريّـة). ومثلما تؤكّـدين، فالنحـو العام في المعنى الـذي يستخدم فيـه المصطلح في أعمـال النحو التوليدي، لا ينبغي أن يلتبس بالبنية العميقة.

المسائل التي لمّا تُحلّ

م. ر.: هناك اليوم عدد كبير من اللغويين يعملون في إطار النحو التـوليدي، وفي كلّ أنواع اللغات. وقد سمحت هذه النظرية من قبل باكتشاف عدد كبير من الحقـائق وتفسيرها؛ ويمكن القول، على الجملة، إنّ نتـائج هـذا العمل في متنـاول كلّ من هـو مستعدّ لتحمّل عناء قراءتها. ومهما يكن، فإنه رغم حجم النتائج الثـابتة يخيَّـل إليّ أنّ عدداً كبيراً من الأسئلة ما يزال من دون إجابة.

ن. ت.: حقّاً! ـ ولكنه من المفيد أن نميّز بين أنموذجـين من الأسئلة: أسئلة داخلية، وأسئلة خارجية. أما الأسئلة الداخلية، فـأعني بها تلك التي تنشـأ منذ الوقت الذي تبدأ فيه العمـل في شكل خـاصّ من النظريـة اللغويـة، كالنـظرية المعيارية الموسَّعة. وأما بالأسئلة الخارجية، فـأعني تلك التي تتصل بـاختيار هـذا الأنموذج العام من النظرية بدلاً من نماذج أخرى معتمدة عـلى افتراضـات مختلفة تماماً، ووضع النظرية في ميدان النظرية المعـرفية، ومشكلة مشروعيـة مثاليـاتها، والتفاعلات مع الأنظمة الأخرى، وهلمّ جرّا.

وعلى قدر ما أنّ الأسئلة الداخلية شاغلة، فهي كثيرة كثرة بـالغة. وتـبرز كلّما

حـاولتِ أن تختبري النـظرية التي صُغتِهـا وحاولت أن تـرتقي بها؛ وليس هنـاك فرضية ذات شأن، فيما أعلم، لا تواجهها أمثلة مضادّة خطيرة جـدّاً ـ ومن ذلك مثلاً الشروط المفروضة على القواعد، كشرط المسند إليه المحدّد. وأرى أن بعضاً من هذه الفرضيات يؤيّده البرهان العقـلي التام. وعـلى الرغم من ذلـك، فإنـك عندما تدرسين مادة لغوية معقّدة لا يبدو عدد كبير من الظاهرات مستجيباً لهـذه الشروط، وتبـدو ظاهـرات أخرى مستجيبـة لشروط مختلفـة، وتـظلّ ظـاهـرات أخرى عصية على أية شروط مقترحة.

ولتـأكيد ذلـك، خذي عملية «الانعكـاس(*) reflexivation». وتلك عمليـة تختلف من لغة إلى أخرى. وفي الإنجليزية يعمل الانعكاس على الأرجح بوصفه تكرار صدارة ملتزَماً، أقصد نـوع تكرار الصـدارة الذي يجده المرء في جمـل من قبيـل: John lost his way، حيث ينبغي أن تعود «his» لا محـالة عـلى John. (والأمـر خلاف ذلـك في: John lost his book، إذ ليس ثمـة تكـرار صـدارة ملتزم، لأنّ his ههنا قد تشير إلى أي إنسان، بمن فيهم John).

وترجع فكرة معالجـة الانعكاس بـوصفه حـالاً من تكرار الصـدارة الملتزم إلى (ميخـائيل هِلْك Michael Helke)، الـذي طوّرهـا في أطروحتـه للدكتـوراه في MIT منذ عدة سنوات. وتبدو لي صحيحـة حقّاً، في الإنجليـزية وفي عـدد من اللغات الأخرى. ووفقاً لهذه الفكرة، تكون الأفعـال الانعكاسيـة حالـة خاصـة لتكرار الصـدارة الملتزم bound anaphora. ولذلك، فإنّ قولنـا: «John hurts himself»، مماثلٌ لقولنا «John Lost his way». ويمكن القول في قدر أكـبر من التعميم، إنّ الشروط التي تُفـترض في تكرار الصـدارة الملتزم تنطبق أيضـاً عـلى «الانعكاس».

ومهما يكن، فإنّ هذه القضية غير واضحة البتـة، حتى في الإنجليزيـة. ومن ثم فإنّ عدداً كبيراً من الناطقين يقبلون جملاً من مثل:

The pictures of themselves that I gave them are hanging in the lib-

(*) يعني حـالة الفعـل الذي يكـون مفعولـه نفس فـاعله (مثـل Shave في قـولنـا: He shaved himself) [المترجم].

rary, they thought that some pictures of themselves would be on exhibit.

وسوى ذلك. ويقدم جاكندوف في كتابه كثيراً من الأمثلة المعقّدة على درجات متباينة من إمكانية القبول؛ وهو حجم اقترحه آخرون أيضاً. وتثير هذه الحقائق مشكلات كثيرة.

يضاف إلى ذلك، أنّ الانعكاس في لغات أخرى له خاصية مختلفة جدّاً؛ يصدق هذا على الكورية، مثلاً. أما في الإنجليزية، فإن مرجع الفعل الانعكاسي ينبغي أن يوجد في الجملة نفسها، وأمّا في الكورية، فإنّ الصيغة التي تبدو مماثلة كثيراً للانعكاسي الإنجليزي English reflexive، يمكن أن تشير إلى شيء غير مذكور في الجملة البتة. وكان قد درس هذا Wha-Chun kim في أطروحة جديدة في MIT. وقد أُخفيت الظاهرة بفعل بعض القواعد التي تميل إلى اختيار مرجع أقرب إلى الضمير الانعكاسي reflexive pronoun، لكنه يبدو أنّ هذه قواعد للإيثار، والحق أنّ الانعكاسيات يمكن أن تعود إلى شيء تقدّم في معرفة مشتركة أو خطاب سابق. وفي لغة كهذه، لا يبدو أنّ قواعد الانعكاس تنتمي إلى نحو الجملة في المعنى الدقيق: فالقاعدة التي تحكم الشكل المشابه للانعكاسي في الإنجليزية تبدو على الأرجح قاعدة «للخطاب» أو، على نحو أكثر دقة، قاعدة تربط الكفاءة اللغوية بالأنظمة الإدراكية الأخرى التي تقوم بفعل كبير في الأداء.

وهناك أيضاً لغات يكون فيها سلوك ما يعدّ انعكاسيّاً مختلفاً عما عليه الحال في كلّ من الإنجليزية أو الكورية، من مثل البولندية، واليابانية، وربما الإغريقية الكلاسيكية. وفي هذه اللغات ينبغي أن يكون الانعكاسيّ مرتبطاً بشيء موجود في الجملة نفسها، وهو يظهر، ولكن ليس تحت الشروط التقييدية التي تحكم الانعكاسيّ في الإنجليزية ـ بل تحت بعض الشروط العامة جدّاً على تكرار الصدارة، التي تتضمّن التحكّم، والعلاقة النحوية، وربما مقتضيات السّبق الخطّي.

وإن شئت أن تسألي أسئلة محيّرة ففي مقدورك أن تسألي ماذا يعني هذا كلّه. هل يعني أنّ الانعكاس يمكن أن يكون حقّاً أي شيء؟ ـ لا حتماً. هل هذه

الأصناف المختلفة من الانعكاسيات reflexives لها خاصيات مشتركة؟ ـ هل تتحكّم فيها مبادىء أخر لتكرار الصدارة؟ ـ هل هي مشابهة للضمائر الثنائية؟ كيف تتصرّف إزاء الشروط المفروضة على القواعد؟ ـ في حالات كثيرة تنتهك شروط على القواعد تبدو مشروعة من نواح أخرى. هل نحن الذين لا نعرف كيف نصوغ القواعد التي تتحكّم في الانعكاسي، أو أنّ الشروط على القواعد خاطئة، أو أنّ هناك سبباً آخر؟ هذه جميعاً تبقى أسئلة مفتوحة.

ومن وجهة عملية، فإنّ كلّ شيء دُرس بجدّية تظهر إزاءه أسئلة من هذا القبيل.

وللإجابة عنها يمكن أن يشرع المرء بأبحاث تتناول نطاقاً واسعاً من اللغات. ولست مستيقناً من أن ذلك مرجح له أن يكون التناول الأكثر إثماراً. وإن كانت الشروط التي نحن إزاءها على مستوى محدّد من التجريد، فليس هناك «ظاهرة» ستُثبتها أو تفنّدها؛ لا يستطيع ذلك سوى القواعد. ومن هنا، على المرء أن يبدأ بتأسيس نظام للقواعد، ليرى ما إن كانت موائمة للشروط. أما الظاهرات نفسها، فلا تقول لنا شيئاً عن مشروعية شرط مفروض على القواعد. وهي لا تؤثّر في الشرط إلّا على نحو غير مباشر إلى الحدّ الذي تثبِّت فيه الظاهرات نظاماً للقواعد يمكن أن يقيَّم وفقاً لانطباقه على الشروط المفترضة. وليس في مستطاع المرء أن يتحقّق من شرط بالعودة إلى النحو التقليدي، أو بسؤال راوية. ويُظهر العمل الجاد في لغات خاصة مبلغ الصعوبة في تأسيس قاعدة صحيحة. وغالباً ما يظهر خطأ افتراضات الإنسان الأولى في وقت متأخر جداً. ولا يعني هذا أنّ هذه الشروط التجريدية على القواعد لا يمكن تخطئتها؛ بل يعني أنّ على الإنسان أن يعمل بجدية تامة في لغة من اللغات قبل أن يكون إثبات تزييف شرط أو تأكيده أمراً ممكناً.

المشكلة عامة حقاً. ولا بدّ من درس أية لغة من اللغات بعمق قبل أن تظهر الحقائق والبراهين، التي لها أهمية نظرية حقيقية. وفي مقدورك دائماً أن تنظري إلى اللغة وتقومي ببعض الملاحظات: «ههنا الحالات، العلاقات، إلخ». وذلك لا يعني الكثير. لأننا عندما ندرس القضية بإحكام، قد نتبيّن أنّ ما يبدو صحيحاً على الواجهة خادع فعلاً. وقد يكون من العسير حلّ هذه المشكلات الداخلية،

فهي تتطلّب كبير عناء. على المرء أن يدرس اللغة بعمق كبير ليظفر بالحقائق التي لها علاقة بمبادىء لها أية أهمية. وتبرز أسئلة خطيرة بشأن الموقف الذي ينبغي أن يتخذه المرء إزاء الأمثلة المضادة الظاهرة. في أية نقطة ينبغي أن تُؤخذ بجدية؟ - أما في العلوم الطبيعية، فإن الدليل المناقض لظاهرة كثيراً ما يُهمل، على افتراض أنه سيُعنى بها على نحو ما لاحقاً. وذلك حقّاً موقف معقول. وضمن حدود معقولة، طبعاً، ومن دون إفراط. لأنه علينا أن نعترف بأن قدرتنا على فهم الظاهرات الغريبة محدودة جداً، على الدوام. ذلك حق في ميدان الفيزياء وأكثر صحةً في علم اللغة. ونحن لا نفهم سوى جزئيات من الواقع، ونستطيع أن نتأكد من أنّ كلّ نظرية مثيرة وذات شأن هي، في أحسن الحالات، صحيحة جزئياً فحسب. وليس ذلك سبباً لإهمال النظريات أو إهمال البحث العقلاني.

وفي وقت من الأوقات، على المرء أن يقطع الحديث عن الأسئلة التي تظهر. عليه أن يحاول تقدير الأهمية النسبية للظاهرات أو القواعد التي تناقض فرضياته، مقارنة بالدليل الذي ينتصر لها. عليه بعد ذلك إمّا أن ينحّي الدليل المناقض ليعالجه لاحقاً، وإما أن يقرّر أن النظرية غير كافية وينبغي أن يُعاد بناؤها. وليس الاختيار سهلاً. وليس هناك نظام العدّ. ولأنّ هذا الضرب من المشكلات يظهر دائماً أثناء البحث، فإنه حكم حدسيّ سواء أكان على المرء أن يبقى في إطار محدّد أم لا - نظراً إلى النتائج الإيجابية ورغم الأمثلة المضادة الظاهرة. ويمكن القول، على الجملة، إنّ هناك تقدماً ملموساً في علم اللغة، إن وضع المرء في الحسبان النتائج الإيجابية - حتى إن بقيت مشكلات لا تحصى في كلّ مرحلة. ويؤكد «علماء المنهج» أحياناً أنّ المثال المضاد يفيد في دحض نظرية ويظهر أنها ينبغي أن تُهمل. ومثل هذه الوصية يلقى تأييداً ضئيلاً في ممارسة العلوم الراقية، كما هو معروف، وهي حقيقة بدهية فعلاً، في تاريخ العلم. إنّ التوق إلى تنحية الأمثلة المضادة لنظرية لها بعض الحظّ من الطاقة التفسيرية، نظرية تقدّم قدراً من التبصّر، ثم إنزال هذه الأمثلة في مستوى أسمى من الإدراك، هما فعلاً طريق العقلانية. ويشكّلان حقّاً الشرط القبلي لتقدم مهمّ في أي ميدان ذي شأن من ميادين البحث.

م. ر. : والأسئلة الخارجية؟

ن. ت.: بشأن تلك، هناك فعلاً قليل منها ينبغي أن يفكر فيه المرء. هناك، مثلاً، مسألة استقلال النحو، التي تضع النحو الشكلي Formal grammar أمام النحو «التام» Full grammar. هل هذا تجريد مناسب؟ ـ هل صحيح أن نقول إن مفاهيم علم وظائف الأصوات phonology والنحو تحدّد على أساس فِكَر أولية شكلية وليس على أساس مبادىء دلالية؟ ـ أو هل التمييز مناسب في المقام الأول؟

م. ر.: لقد رأينا أنّ النحو التوليدي يجيب بـ «نعم» عن هذا السؤال.

ن. ت.: على الأقلّ بعض الاتجاهات في النحو التوليدي. وهذا السؤال يبدو لي السؤال الصحيح مع بعض المؤهّلات. لكنّه على المرء ألّا ينسى أنّ هذه أسئلة مهمّة. وعلى النحو نفسه، يمكن أن يتساءل المرء عن مشروعية المثالية بالنسبة إلى اللغة في المقام الأول. هل من المسوّغ أن نقول إنّ النحو آلية تربط التمثيل الصوتي والشكل المنطقي؟ ـ هل مثل هذا النظام موجود حقّاً؟ ـ هل يقول المرء شيئاً صحيحاً عن العقل البشري حين يفترض أنّ هناك عضواً عقليّاً يتألّف من نظام من القواعد يربط التمثيل الصوتي بالشكل المنطقي من خلال آلية النحو؟ ـ ذلك الافتراض يقتضي التزاماً بمشروعية مثالية محدّدة. طبيعي أننا لا نفترض أنّ ثمة صندوقاً داخل الدماغ. وكثيراً ما أسيء فهم هذا الذي تعنيه المثالية.

وفي مقدور المرء أن يؤكّد مع (روس Ross) و(لاكوف Lakoff)، مثلاً، أنّ مثل هذا النظام غير موجود، لأنّ القواعد النحوية ينبغي أن تضع في الحسبان الاعتقادات والمواقف الشخصية. وإن كانت صحيحة، فإنّ النحو يشكّل مثالية غير مشروعة. ولست أشعر بأنّ هناك تبريراً لهذا الموقف، لكنّ السؤال لا ينبغي أن ينحّى بداهة.

ولإثبات مشروعية التجريد، ينبغي أن يُثبت أولاً أنه يفضي إلى نتائج مثيرة. ومن ثم يكون على المرء أن يشير إلى كيفية اندماجه في مخطّط أعم. وعلى هذا الموضوع يتوقف عمل كلّ شيء تقريباً. كيف يمكن دمج أنموذج الكفاءة في نماذج الأداء، ونماذج التكلّم، والإدراك؟ وابتغاء تطوير أنموذج للأداء ينبغي افتراض

أنموذج الكفاءة مقدّماً؛ ومن العسير أن نتخيّل بديلاً متماسكاً. ويبقى أن يبيّن كيف تقدَّم المعرفة اللغوية للعمل. ومهما يكن، فإنه إن كانت الضروب المعقولة من التناول غير موجودة الآن، فإن ذلك لا يعني أنها لن توجد البتة.

وأخيراً، فإن التحقّق المادي من هذه الأنظمة جميعاً، أنظمة الكفاءة والأداء، يظلّ مجهولاً تماماً. وليس في مقدورنا إلاّ في طريقة تجريدية تماماً، أن نتحدث عن خاصّيات العقل. ما الآليات البدنية التي تلبّي الشروط التجريدية التي نحن الآن قادرون على درسها؟ ـ ما الذي يتطابق جسديّاً مع هذه الأنظمة والخاصيات التي نقيم حولها فرضيات؟ هذه أسئلة أساسية. وقليل جدّاً ما يعرف عن الأسس الجسدية لهذه الأنظمة.

م. ر.: هل في مقدور المرء أن يعدّ من الأسئلة «الخارجية» تلك التي عرضها علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics؟

ن. ت.: يمكن تصوّر ذلك. ولست متأكداً من طبيعة هذه الأسئلة. ويستطيع المرء أن يتخيّل أنّ تحديد اللغة أو اللهجة يمكن أن يكون أحد هذه الأسئلة. ويبدو من المشكوك فيه أن تكون هذه فِكَراً لغوية، على الحقيقة.

ما «اللغة الصينية»؟ ـ لِمَ تدعى «الصينية» لغةً والرومانسية لغاتٍ، لغاتٍ مختلفة؟ الأسباب سياسية، وليست لغوية. وعلى الأسس اللغوية الصرفة لن يكون ثمة سبب للقول إنّ الكانتونية Cantonese والمندارين Mandarin لهجتان للغة واحدة، في حين أنّ الإيطالية والفرنسية لغتان مختلفتان. وأكثر من ذلك، ما الذي يجعل الفرنسية لغة واحدة؟ ـ وأفترض أنه منذ خمسين سنة كان يمكن أن توجد قرى متجاورة تتحدّث لهجات فرنسية متباينة كثيراً إلى درجة أنّ إمكانية التفاهم المتبادلة كانت محدودة.

فما اللغة الآن؟ ـ هناك نكتة قياسية تذهب إلى أنّ اللغة لهجة ذات جيش وأسطول. وهذه ليست مفهومات لغوية. أما بالنسبة إلى أسئلة أخرى في ميدان علم اللغة الاجتماعي، فلا يبدو لي واضحاً أنها قد عُرضت في طريقة تسمح بإجابات خطيرة، وذلك لأسباب كنا قد عرضناها قبل.

م. ر.: المفهوم اللغويّ هو النحو grammar.

ن. ت.: يمكن افتراض أن علم اللغة الاجتماعي لا يهتم بالقواعد النحوية في المعنى الذي نقصده في نقاشنا، بل بمفاهيم من نوع مختلف، ربما تكون «اللغة» أحدها، إن قدِّر لمثل هذه الفكرة أن تصبح مادّة لدراسة جادّة. وعلى غرار ما قلت قبل، يبدو لي أنّ أية دراسة من هذا القبيل ينبغي أن تقوم على مثالية أنظمة في جماعات متجانسة «أُضفيت عليها المثالية». أما بعد ذلك، فغير واضح تماماً أنّ هناك مبادىء مهمة تتحكّم في مدى إمكانية تنوع النظام أو الأنظمة وطبيعتها في رؤوس المتكلمين أو أعضاء الجماعة اللغوية.

إنّ المسائل اللغوية هي مسائل قوة أساساً، نوع ممارسة القوة الذي أوجد نظام الدولة القومية كما في أوروبا. وواضح أنّ هذا ليس المنهج الوحيد للتنظيم السياسي. ففي الإمبراطورية العثمانية القديمة، مثلاً، وحّدت مناطقُ كالمشرق جماعات محلية كثيرة، ربطت بينها بطرائق مختلفة، مع مقدار كبير من الاختلاف اللغوي أيضاً. ولا أحد تحدّث العربية الكلاسيكية التي تُعلَّم في المدارس، لكنّ ما يسمّى باللهجات عُدّ شيئاً قبيحاً. وقد أفضى تدخُّل القوى الإمبريالية الغربية إلى نظام الدول، مخلّفاً صراعات وعداوات مؤلمة ومعقّدة، وهو نظام ينبغي على كل فرد فيه أن يحدّد انتماءه إلى قوم أو دولة قومية. وهو نظام مفروض من الخارج على منطقة أُخضعت له إخضاعاً مؤلماً. ويصدق الشيء نفسه تقريباً في إفريقيا، حيث فرض تدخّل القوى الإمبريالية إطاراً للتنظيم القومي الذي لا ينسجم والطبيعة الأصلية لهذه المجتمعات. وإن دمج الدول القومية، كما هي حال أوروبا سابقاً، يتفاعل بطرائق معقدة مع انتشار اللغات القومية. ولا شك في أنّ ههنا مسائل مهمّة، لكنه من غير الواضح أن يكون لدى علم اللغة الشيء الكثير الذي يسهم به في بحثها.

م. ر.: إنّ ما قلتَه توّاً يأذن لي أن أوجّه الاتهام، الذي وجّهه بعض المشتغلين بعلم اللغة الاجتماعي إلى النحو التوليدي، إليهم هم أنفسهم. فقد قالوا عن علم اللغة إنه «إمبريالي»، لأنه كان مهتمّاً بأنظمة أضفيت عليها المثالية، وخاصة بأنظمة معيارية، يسّرت دراستَها الأبحاثُ السابقة. ويمكن القول باختصار إنّ ما يريده هؤلاء الناقدون هو أن يدرس المرء لغة الشعب. ولقد أشرتَ منذ قليل إلى مبلغ ارتباط هذه الفكرة بالقوة البورجوازية، وخاصة بالإمبريالية!

ن. ت. : ليس في مقدوري أن أرى أنّ التهمة تعني أي شيء، لأسباب عرضنا لها من قبل - ذلك لأنّ المتكلّم الكامل لنظام «أضفيت عليه المثالية»، غير موجود في عالم الواقع. وفي كلام المتكلمين الواقعيين تتفاعل الأنظمة «التي أضفيت عليها المثالية»؛ فكلّ منّا يتكلّم مجموعة من هذه الأنظمة، مازجاً بينها على نحو معقد. ولأنّ تجربة الأفراد مختلفة، يكون مزيج الأنظمة مختلفاً. لكنني لا أعتقد أنه توجد حقيقةُ «لهجة» أو «لغة» خارج نطاق هذه الأنظمة.

قد أكون مخطئاً. وقد تكون هناك قيود على الوسائل التي يمكن فيها للأنظمة اللغوية، أو لا يمكن، أن تتفاعل ضمن جماعة واحدة، أو مجموعة كبيرة، أو عقل شخص واحد. ربما نجد أنّ بعض المجموعات ممكنة وبعضها مستحيلة. وإن ظهرت المبادىء التي تحكم تفاعل هذه الأنظمة، فإنّ هذه المبادىء ستنتمي من ثمّ إلى ميدان يدعى علم اللغة الاجتماعي. وربما يجد المرء أيضاً طريقة لربط هذه المبادىء بمبادىء علم الاجتماع... وفي التفاعل الاجتماعي، لا ريب في أنّ أنواع المسائل تستلزم اللغة. وربما تعتمد دراسة هذه المسائل على الدراسات اللغوية وقد تؤثّر فيها كثيراً. في مقدور المرء أن يتخيّل هذا. أما شخصياً فإنني متردّد في ريبي.

وإنّ الموقف مختلف جدّاً على قدر ما للعلاقة بين اللغة وعلم النفس الإدراكي من أهمية. وههنا مسائل ذات محتوى واضح تماماً، ولدى المرء، على الأقلّ، فكرة ما عن كيفية تناولها. ويخيَّل إليّ أنه في مقدور المرء أن يتطلّع إلى تقدّم ذي شأن.

م. ر. : هل تعتقد أنّ أنموذجاً جديداً من الصياغة سيمكننا من رؤية اللغة من وجهة نظر مختلفة تماماً؟ في الوقت الراهن نعدّ الجمل تتابع عناصر مسلسلة، أي وضع أحدها إثر الآخر. هبْ أنّ بعض الحقائق تميل إلى إثبات أنّ هذا المنظور (الذي يعبّر عنه في قواعد الكتابة الثانية) ليس المنظور الصحيح، وأنّ علينا أن نعدّ الجمل تتابعات متقطّعة: أي إنّ بعض العناصر يمكن إقحامها بين العناصر الأخرى. سيعني ذلك تماماً أن نقول إنّ قواعد الكتابة الثانية تضطلع بقدر من المهمات مخصّصة الآن للتحويلات: التعديلات، ضروب التقديم والتأخير، ضروب الإلحاق، وهلمّ جرّا. أما شكليّاً، فإنّ هذه نماذج للإدخال (التعقيد)...

ن. ت.: أنا شخصياً بدأت بشيء قريب جدّاً من ذلك، أي بنظام للقواعد الأساسية أكثر غنىً وليس بالتحويلات، في عملي في اللغة العبرية الذي عرضنا له. ومن ثم كان طبيعيّاً ألّا أعدّ هذا الاقتراح غير متماسك أو مستبعداً من القضية. ومثل هذه الأنظمة ممكن حقّاً. وليس في مقدور المرء أن يكون «دوغماتيّاً» في هذه القضية. ولا بدّ من إبقاء العقل مفتوحاً.

هناك أيضاً إمكانيات أخرى. وربما يذهب بعضهم إلى القول إنّ النحو حزمة من «الستراتيجيّات» الإدراكية التي تربط الصوت بالمعنى. وذلك منظور مختلف جدّاً عن المنظور الذي كنّا قد ناقشناه. ويمكن تصوّر أننا سنكتشف أخيراً أن هذا هو التناول الصحيح ـ رغم اعتقادي أننا لا نملك شيئاً ندعم به مثل هذا الاعتقاد في الوقت الراهن.

مرة أخرى، في ميدان الأسئلة المحيّرة، أستطيع أن أرى سؤالاً يتصل بسؤالك عن النحو الأساسي base grammar. وهناك لغات لا دليل فيها على مشروعية أي ترتيب للأصناف على مستوى البنية العميقة. وهذه هي اللغات ذات الترتيب الكلامي الحرّ Free word order نسبيّاً. والظاهرة مثيرة جداً، رغم أنها لم توصّف على نحو كافٍ حتى الآن. وهناك لغات يبدو ترتيب الكلمات فيها أكثر تحرراً مما هو عليه في تلك اللغات التي تدعى عادة لغات ذات ترتيب حرّ للكلمات ـ كاللاتينية أو الروسية ـ بحيث يكون في مقدور المرء أن يصفه بقواعد من مثل قاعدة «التدافع Scrambling rule»(*)...

م. ر.: نعم، في الروسية أو اللاتينية، رغم كلّ شيء، يخضع ترتيب الكلمات إلى قواعد صارمة؛ زد على ذلك، أنّ هذا يقتضي فوارق دقيقة من التفسير الدلالي والافتراض القبلي.

ن. ت.: لقد درس هذه القضية (كِنْ هيل Ken Hale)، الذي وجد مثل هذه الحرية في ترتيب الكلمات في الولبيرية Walbiri بحيث إنه اضطُرّ إلى أن ينسب إلى مثل هذه اللغات قواعد نحوية من نوعٍ اقترح في بعض المناسبات،

(*) «قاعدة التدافع» قاعدة اقترحها (روس Ross) لتفسير ضروب التقديم والتأخير، وضروب الإبدال في اللاتينية. [المؤلف].

حيث يكون ترتيب الأساس the base حرّاً. . .

م. ر.: كالنحو التطبيقي عند (سوبجان Šaumjan).

ن. ت.: نعم، وتطلب هذا ضروباً أخر من القواعد، ربما تكون غير لغوية، لكنّها تقتضي فِكَراً من قبيل «المعلومات الجديدة New information»، إلخ. سيدع النحو نفسُه ترتيب الكلام حرّاً تماماً. على الأقلّ يستطيع المرء أن يتخيّل هذا. ومن ثمّ يستطيع المرء أن يسأل: هل هناك فعلاً أنموذجان من اللغات، مختلفان تماماً؟ أو هل هناك نظام أكبر Super-system يكون الأنموذجان نوعاً منه؟ ـ هذه أسئلة خطيرة، وهي أكبر من أن تُفهم على نحو واضح.

م. ر.: الحق أنه إن أمكن أن يوجد أنموذجان للغات، فإن ذلك يلقي بظلال الشك على فكرة النحو العام.

وفي الختام، تعتقد أنت أنّ علم اللغة، رغم كلّ المشكلات التي تنتظر الحلّ، هو العنصر الإيجابي الوحيد في السلسلة الكاملة للعلوم الإنسانية، خلا علم نفس المستقبل. ومهما يكن، فإنّ هناك ميداناً واحداً لم تتحدث عنه ـ الشعريّات التوليدية generative poetics، التي أوجدها (هالي Halle) و(كيسر Keyser) في نهاية الستّينيات[1]. وهذا التخصّص الجديد كلّ الجدّة يمكن أن يعدّ «علماً إنسانيّاً»: إذ يحقّق متطلباتك جميعاً. وقد حدّد هدفه ومبادئه، وقد زوّد نفسه بنظرية للتفاعل بين الأنظمة (العلاقة بين الأدب واللغة)، وقد حدّد مفهومه للكفاءة الشعرية، وبوصفه وليداً للنحو التوليدي، ليس هو علم لغة تطبيقيّاً كما كانت الشعريات البنيوية. وهذا أيضاً، فيما أرى، ميدان له مستقبل غنيّ.

ن. ت.: هذا العمل كلّه مثير جدّاً. ومهما يكن، فإنني لم أضف إليه شيئاً، ولا أشعر بأنني مؤهّل لمناقشته. فهنا ليس لديّ كفاءة البتة؛ وهو أحد الموضوعات التي لا تحصى عدّاً مما ليس لديّ ما أقوله فيه. .

---

1 ـ انظر هالي وكيسر، «النّبر الإنجليزي: شكله، وتطوّره، وفعله في الشعر English Stress: Its form, Its Growth and Its Role in Verse» (نيويورك: هاربر ورو، 1971)؛ و«تشوسر ودراسة العروض Chaucer and the Study of prosody»، كولج إنجلش (كانون الأول 1966).

اللغة والمسؤولية

هذا الكتاب يقدّم أوضح عرض لتصوّرات ناحوم تشومسكي الأساسية في علم اللّغة، والمسائل المرتبطة بها في ميادين الفلسفة وعلم النفس والدراسات الاجتماعية. ويعتبر مدخلاً للذين ليس لديهم إطّلاع على العمل اللّغوي ومنهج النحو التوليدي عند تشومسكي، ويعرض في الوقت نفسه فكرة شاملة عن الجوانب المختلفة للنّحو التوليدي. وتعود أصول هذا الكتاب إلى أحاديث بين تشومسكي والباحثة اللّغويّة الفرنسيّة متسو رونات. وهو في قسمين: الأوّل «علم اللّغة والسياسة» ويتطرق إلى علاقة علم اللغة بالعلوم الإنسانيّة، وفلسفة اللّغة والتجريبية والعقلانية؛ والثاني يبحث في مسألة «النحو التوليدي» وولادة هذا النوع من النحو، وعلم الدلالة والنظريّة المعياريّة الموسّعة، ...، ممّا ينبغي أن يكون ذا أهميّة بالنسبة إلى اللّغويين والفلاسفة، وغيرهم من الذين لديهم حظٌ وافر من الإطلاع على هذه المسائل.